الشعب ويكاند

ISSN 1111-0449 | الخميس 13 صفر 1442 هـ الموافق لـ 01 أكتوبر 2020م العدد: 18368 الثمن 10 دج | الموقع الإلكتروني www.echaab.dz | france prix 1 €

بعد تلقيه اتصالا هاتفيا من فائز السرّاج

الرئيس تبون يأمر وزير الطاقة بإيفاد فريق تقني إلى طرابلس

ص03

حصيلة أسبوع

مفارز للجيش تنفذ عمليات نوعية في مكافحة الإرهاب والجريمة

ص24

الوزير الأول يتخذ تدابير لمجابهة الأزمة الصحية

تمديد الحجر الجزئي بـ08 ولايات 30 يوما ورفعه عن 10 ولايات

■ النقل الحضري العمومي والخاص يعود في العطل الأسبوعية ■ الإبقاء على منع تجمع الأشخاص واللقاءات العائلية

اتخذ الوزير الأول، عبد العزيز جراد، أمس، جملة من التدابير في إطار المسعى التدريجي والمرن الذي اعتمدته السلطات العمومية لمجابهة الأزمة الصحية نتيجة تطور جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)..

ص02

رئيس الجمهورية يعيّن الهاشمي جعبوب وزيرا للعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

ص03

الحملة الانتخابية تحسبا للاستفتاء الشعبي

تعديلات دستورية تحصّن البلاد من انزلاقات وانسداد

ص04

المختص في علوم الإعلام والاتصال الدكتور باديس لونيس:

الأنترنت أنشأت وضعا عالميا جديدا ومجتمعات افتراضية

ص11

فنانون يرحلون.. ويتركون فراغا رهيبا

من يخلِفُ نجومنا التي تأفل؟

ص17

تطالعون وثيقة تعديل الدستور كاملة في إصدار يوم السبت

ملف

الأساتذة والتلاميذ والأولياء في حالة ترقب

ربع الجزائريين معلّقون بين الدخول المدرسي وكوفيد-19

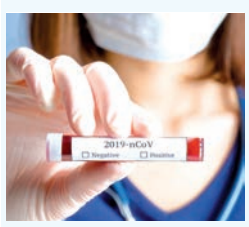

ص06-07

«الشعب ويكاند» تثير جوانب خفية في حياته

الأمير عبد القادر استعان بفرنسيين وأجانب لعلاج الجزائريين

ص15

الوضعية الوبائية

الإصابات الجديدة: 162

حالات الشفاء: 111

الوفيات: 8

إجمالي الإصابات: 51530

المتماثلون للشفاء: 36174

ترأس اجتماع مجلس الحكومة، جراد:

دراسة مشروع قانون المالية 2021 في مجلس الوزراء المقبل

■ مكافحة انتشار الجرائم المتعلقة بالاستيراد وتضخيم الفواتير

استمعت الحكومة، خلال اجتماعها، أمس، برئاسة الوزير الأول عبد العزيز جراد، إلى عرض قدمه وزير المالية حول المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة 2021، حسب ما جاء في بيان لمصالح الوزير الأول. وسيكون هذا النص التشريعي موضوع دراسة خلال مجلس الوزراء القادم، حسب البيان.

من جهة أخرى، استمعت الحكومة إلى عرض من تقديم وزير السكن والعمران والمدينة حول مشروع المرسوم التنفيذي الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 15-19 المؤرخ في 25 جانفي 2015، الذي يحدد كيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها.

ويهدف مشروع هذا النص، حسب البيان، إلى تكييف أحكام المرسوم التنفيذي 15 -19 مع المفاهيم الجديدة المدرجة بموجب المرسوم التنفيذي 15.141 المؤرخ في 28 ماي 2015، الذي يتضمن تنظيم المقاطعة الإدارية وسيرها، بغرض استحداث لامركزية بعض الاختصاصات في مجال تسليم عقود التعمير

(شهادة التعمير، رخصة البناء، رخصة التجزئة، شهادة التقسيم، شهادة المطابقة، رخصة الهدم، شهادة قابلية الاستغلال).

وسيتم هذا من خلال إنشاء شباك موحد للمقاطعة الإدارية، يُكلف بتحضير ملفات طلبات عقود التعمير، على غرار الشباك الموحد للولاية بالنسبة للملفات التي يخضع اختصاص تسليم العقود فيها إلى الوالي أو الوزير المكلف بالعمران وتحويل اختصاص تسليم عقود التعمير فيما يخص بعض المشاريع، من الوزير المكلف بالعمران، إلى الوالي المختص إقليميًا أو إلى الوالي المنتدب على مستوى الولايات التي تم فيها إنشاء المقاطعات الإدارية.

واستمعت الحكومة كذلك إلى عرض من تقديم وزير التجارة يتعلق بدراسة مشروع المرسوم التنفيذي الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 05 ــ 458 المؤرخ في 30 نوفمبر2005، والذي يحدد كيفيات ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها.

ويهدف هذا النص، حسب البيان، إلى مكافحة انتشار الجرائم المتعلقة بممارسة أنشطة الاستيراد هذه، ولاسيما تلك المتعلقة بتضخيم الفواتير، واستئجار السجلات التجارية وعدم وجود مستوردين محليين. وبهذا الشأن، يشترط ممارسة هذا النشاط بالحصول على شهادة التخصص والتقيد بدفتر شروط.

الوزير الأول يتخذ تدابير لمجابهة الأزمة الصحية

تمديد الحجر الجزئي بـ08 ولايات 30 يوما ورفعه عن 10 ولايات

اتخذ الوزير الأول، عبد العزيز جراد، أمس، جملة من التدابير في إطار المسعى التدريجي والمرن الذي اعتمدته السلطات العمومية لمجابهة الأزمة الصحية نتيجة تطور جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، حسب ما أفاد به بيان لمصالح الوزير الأول، فيما يلي نصه الكامل:

«تطبيقا لتعليمات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع الوطني، وبعد المشاورات مع اللجنة العلمية لمتابعة تطور جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والسلطة الصحية، اتخذ الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد، في إطار المسعى التدريجي والمرن الذي اعتمدته السلطات العمومية، التدابير الآتية:

القيام، حسب تطور الوضع الصحي، بتكييف قائمة الولايات المعنية بإجراء الحجر الجزئي المنزلي، التي سينتقل عددها من 18 إلى 11 ولاية، كما يأتي:

- رفع الحجر الجزئي المنزلي عن عشر (10) ولايات يشهد وضعها الصحي تحسنا ملحوظا. ويتعلق الأمر بولايات: البويرة، تبسة، المدية، إيليزي، بومرداس، الطارف، تندوف، تيبازة، عين الدفلى وغليزان.

- تمديد إجراء الحجر الجزئي المنزلي لمدة ثلاثين (30) يوما، ابتداء من الفاتح أكتوبر 2020، من الساعة الحادية عشر (23:00) ليلا إلى الساعة السادسة (06:00) من صباح اليوم الموالي، بالنسبة لثماني (08) ولايات. ويتعلق الأمر بولايات: بجاية، البليدة، تلمسان، تيزي وزو، الجزائر، جيجل، عنابة ووهران.

- تطبيق إجراء الحجر الجزئي المنزلي لمدة ثلاثين (30) يوما، ابتداء من الفاتح أكتوبر 2020، من الساعة الحادية عشر (23:00) ليلا إلى غاية الساعة السادسة (06:00) من صباح اليوم الموالي، على ثلاث (03) ولايات تسجل اتجاها تصاعديا في حالات الإصابة بالعدوى، وهي تحديدا: باتنة وسطيف وقسنطينة.

النقل العمومي والخاص يعود في العطل الأسبوعية

غير أن الولاة يمكنهم، بعد موافقة السلطات المختصة، اتخاذ كل التدابير التي يمليها الوضع الصحي لكل ولاية، لاسيما إقرار الحجر المنزلي الجزئي أوالكلي، أوتعديل مواقيته أوتكييفها على نحويستهدف بلدية أومكانا أوحيا، أوأكثر، تشهد بؤرا للعدوى.

- رفع الإجراء المتعلق بمنع حركة النقل الحضري الجماعي العمومي والخاص، خلال أيام العطل الأسبوعية.

- الإبقاء على الإجراء المتعلق بمنع كل تجمع للأشخاص واللقاءات العائلية، ساريا عبر كامل التراب الوطني، ولاسيما حفلات الزواج والختان وغيرها من المناسبات.

وبهذه المناسبة، تشير الحكومة إلى أن التطور الإيجابي للوضعية الوبائية، المسجل في هذه الأيام الأخيرة، يجب ألا يؤدي، بأي حال من الأحوال، إلى التراخي في اليقظة ولا إلى التهاون بالنسبة لضرورة الاستمرار في تنفيذ البروتوكولات الصحية وكذا بالنسبة للتقيد الصارم بكل تدابير الوقاية من انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته.

كما تذكر بأن التحكم في الوضعية الصحية يبقى دوما مرهونا بمدى انضباط كل واحد منا من أجل تفادي تدهورها واحتمال اللجوء إلى تدابير جديدة لحجر منزلي كلي أوجزئي و/أوفرض قيود على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

الإبقاء على منع تجمع للأشخاص واللقاءات العائلية

وإذ تجدد الحكومة توصياتها بضرورة التحلي بالحذر، فإنها تجدد نداءاتها إلى المواطنين، الواعين بالتحديات التي تفرضها علينا هذه الأزمة الصحية، من أجل مواصلة التضامن والتعبئة والصرامة في تطبيق جميع تدابير النظافة، والتباعد الجسدي والحماية، التي سمحت باستقرار الوضعية الوبائية في بلادنا والتي تظل أنسب حل للقضاء على هذا الوباء».

رئيس «الكناس»، رضا تير:

البنوك مطالبة بالخروج للأسواق واستقطاب المتعاملين

دعا الخبراء في ندوة حول دور الصيرفة الإسلامية في التنمية الاقتصادية نظمها المجلس الإسلامي الأعلى، أمس، البنوك لتحسيس المواطن بخدمات وخصوصية الصيرفة الإسلامية وتثبيت أسسه في المجتمع، مشددين على تحضير البيئة السليمة لإنجاح نظام الصيرفة الإسلامية خدمة للمجتمع والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

سهام بوعموشة

تطرق رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي رضا تير إلى مشاكل التي يعاني منها نظام الصيرفة الإسلامية وعلى رأسها مشكل التسويق، قائلا:» يجب أن تكون البنوك جدية في عملها وتخرج للواقع وللأسواق وتستهدف شرائح محددة من المتعاملين الاقتصاديين والعائلات»، موضحا أن البنك الإسلامي قضية فكر وكيفية تطبيقه على أسس صحيحة وليست قضية تمويل أو تجهيزات، مشيرا إلى أن الجزائريين كانوا السباقين لفكر الصيرفة الإسلامية.

التعاونيات تستقطب الأموال خارج الحلقة الشرعية

وأضاف أن البنك الإسلامي له دوافع إجتماعية ومنتجاته قريبة من المواطن تتعلق بمشاريع وبعيدة عن الربا، كما أن خصوصية البنك الإسلامي انه بنك مشاريع يختلف عن البنك العادي وقد جاء لتغطية نقائص النظام الرأسمالي المتوحش.

وطالب تير البنوك الخاصة والعمومية بترقية الصيرفة الإسلامية والنزول للميدان لتحسيس المواطن بطبيعة هذا النظام، وأهمية المالية الإسلامية بأدوات علمية، والتوجه نحو المناطق التي يتواجد بها الكتلة المالية كالحميز، العلمة وبريكة لغرض جلب تلك الأموال وإقناعهم للدخول في هذا النظام، مشيرا إلى أن نمو الصناعة الإسلامية تحكمها التكلفة وأنه إذا تمكنت البنوك من تخفيض هذه التكلفة تدريجيا ستجلب الزبائن وهذا هو الهدف.

في المقابل أبرز رئيس الكناس أهمية التعاونيات التي تساهم في استقطاب الأموال خارج الحلقة الشرعية عكس القروض التي تنخر الإقتصاد الوطني ولا تساهم في دفع العجلة الاقتصادية، قائلا:» لحسن حظ الجزائر هناك قانون منذ 2007 لتعاونيات الادخار والقرض لكنه غير مفعل «، مطالبا بتشجيع كل ما هو إدخار وتعاونيات.

خلال مشاركته في اللقاء الجزائري-البريطاني، آيت علي براهم:

المؤسسات البريطانية مدعوة لاستغلال فرص الشراكة في الجزائر

دعا وزير الصناعة، فرحات ايت علي براهم، أمس، بالجزائر المؤسسات البريطانية إلى استغلال الفرص الاقتصادية التي يتوفر عليها السوق الوطني، مؤكدا التزام الجزائر بتحسين مناخ الأعمال للمستثمرين الاجانب.

خاطب آيت علي براهم المؤسسات البريطانية المشاركة في اللقاء الجزائري-البريطاني حول الاستثمار والتجارة الذي عقد بواسطة تقنية التحاضر المرئي، قائلا»نحن نشجعكم على خلق أنشطة ذات تكنولوجيا عالية في بلدنا والمشاركة في تنمية هندسة تصنيع المعدات الصناعية».

ومن شأن هذه الشراكات أن تسمح بنقل المعرفة والتكنولوجيا ولكن أيضا بالعودة إلى ولوج مختلف القطاعات وفتح آفاق للتصدير، يضيف الوزير.

وأكد ايت علي براهم فتح الجزائر لأبوابها أمام كبرى الشركات الأجنبية، لاسيما البريطانية منها، وأمام المعارف المعترف بها بهدف مرافقة الجزائريين في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال شراكات مربحة للطرفين.

وفي هذا الإطار، اعتبر بأن حشد الاستثمار الوطني والأجنبي يشكل «حتمية» في هذه المرحلة المهمة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري.

من جهة أخرى، ذكر الوزير بعزم السلطات الجزائرية العمل على تحسين مناخ الأعمال، لاسيما من خلال إصلاح وتعديل قانون الاستثمار لجعله «أكثر مرونة وبساطة وتحفيزا».

وهنا أكد بأن «هذا القانون الجديد الذي سيصدر قريبا جدا، سيمنح ضمانات وحماية أكبر للمستثمر الوطني والأجنبي من خلال «إطار قانوني شفاف، واضح ومستقر».

كما سيسمح، بـ «تقليص دور الإدارة في عملية الاستثمار وتشجيع ومرافقة حاملي المشاريع».

كما لفت إلى الإجراءات الاخرى المتخذة للمساهمة في وضع نظام استثمار «واضح» يسمح للمستثمرين الراغبين في خلق مشاريع في الجزائر بالعمل دون عراقيل، لاسيما من خلال إلغاء القاعدة 49/51 بالمائة في عدة قطاعات مما سيسمح بتحرير المبادرات.

«وبفضل هذا التعديل، سيتمكن المتعامل الأجنبي من الاستثمار في الجزائر دون تمييز بينه وبين المستثمر الوطني، بالإضافة إلى تمكينه من جلب أمواله الخاصة والمساهمة ماليا في المشاريع في الجزائر»، يؤكد الوزير.

اللورد ريسبي: ضرورة توسيع الشراكة الثنائية

من جهته، أبرز المبعوث الخاص للوزير الأول البريطاني للعلاقات الاقتصادية والتجارية مع الجزائر، اللورد ريشارد ريسبي، أهمية توسيع الشراكة الثنائية بين البلدين.

وأوضح أنه تبعا للقاءات التي جمعته بالمسؤولين الجزائريين لمس «إرادة قوية» لتطوير العديد من القطاعات الاقتصادية على غرار الصناعات الصيدلانية والطاقات المتجددة والفلاحة فضلا عن الخدمات المصرفية والمالية.

وتابع المسؤول البريطاني يقول إن كل من هذه القطاعات محل اهتمام من طرف متعاملي بلاده بهدف تبادل التجارب والخبرات بين الطرفين.

واستطرد أنه المرحلة المقبلة (ما بعد كوفيد-19) تتطلب تقوية وتعزيز التعاون والشراكة التجارية.

وذكر اللورد ريسبي أنه خلال الزيارة الاخيرة التي أجراها للجزائر في شهر فبراير الماضي لمس « تفاؤلا كبيرا وقناعة راسخة بأن الجزائر دخلت مرحلة تغيير، تعزّزت أكثر بالإجراءات الجديدة المتخذة في مجال الاستثمار وقطاع المالية «.

وتابع «أعتقد أن الطرف الحالي مهم وحاسم في تاريخ العلاقات بين البلدين» مبرزا فرص الاستثمار الواعدة المتاحة لمتعاملي كلا البلدين.

ويرمي هذا الحدث المنظم من طرف مجلس الأعمال الجزائري البريطاني إلى إعطاء لمحة حول خارطة الطريق الحالية ولما بعد كوفيد-19 للعلاقات الاقتصادية الجزائرية-البريطانية بهدف تعزيز الشراكة بين البلدين وعرض فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ووفقا لبيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فإن عدد المشاريع الاستثمارية البريطانية في الجزائر في الفترة بين 2002 ومنتصف 2019، بلغت 13 مشروعا من بينها 8 مشاريع منجزة بالشراكة، مشروع واحد كاستثمار بريطاني مباشر وأربعة مشاريع متعددة الجنسيات.

وسمحت هذه المشاريع التي انجزت بمبلغ يفوق 3،662 مليار دينار، بإنشاء 2.631 منصب عمل مباشر.

المستشار لدى رئيس الجمهورية نزيه برمضان:

ست مواد لتفعيل دور المجتمع المدني في التعديل الدستوري

أكد المستشار لدى رئيس الجمهورية المكلف بالمجتمع المدني والجالية الوطنية بالخارج نزيه برمضان، مساء أمس، بعنابة، أن مشروع التعديل الدستوري المطروح للاستفتاء الشعبي في الفاتح من نوفمبر المقبل يخصص ست مواد لتفعيل وتأهيل وترقية دور المجتمع المدني على مختلف الأصعدة والشؤون التي تهم البلاد والمجتمع.

وأوضح برمضان خلال لقاء تشاوري مع الحركة الجمعوية وممثلي المجتمع المدني بولاية عنابة حضره والي الولاية جمال الدين بريمي ورئيس المجلس الشعبي الولائي أن دسترة دور المجتمع المدني «تعكس إرادة حقيقية لجعله شريكا لمؤسسات الدولة من أجل تحقيق التنمية والرفاهية للمجتمع والتكفل في إطار ديمقراطية تشاركية بإيجاد الحلول المناسبة لانشغالات المواطنين».

وأضاف خلال هذا اللقاء الذي يندرج ضمن سلسلة اللقاءات التشاورية مع المجتمع المدني على المستوى المحلي للإصغاء للانشغالات وجمع المقترحات لتحديد الرؤية والآليات لتفعيل دور الجمعيات أن «المجتمع المدني هو من سيحدد الأولويات ويبلغ صوت المواطن لبناء جزائر جديدة تعتمد على مقوماتها الوطنية بالداخل والخارج».

فالدور المنوط بالمجتمع المدنى في الجزائر الجديدة «هام للغاية ويستدعي تحديد الآليات لتمكين هذا الأخير من التحول إلى شريك في أخذ القرار»، كما أردف السيد برمضان, داعيا بالمناسبة الحركة الجمعوية بمختلف أطيافها إلى الإسهام فى هذا التشاور بمقترحات تكون مستمدة من تجربتها في الميدان .

من جهتهم، طرح ممثلو جمعيات في تدخلاتهم عديد الانشغالات شملت الصعوبات التى تواجه أداءهم في الميدان، خاصة منها تلك المرتبطة بغياب الآليات التي تحد -حسبهم- من الفعالية في التكفل بانشغالات المواطن الاجتماعية والصحية والتربوية وغيرها.

كما ركز ممثلو الجمعيات المشاركين في هذا اللقاء على «ضرورة الاستثمار في المورد البشري وتكوين الناشطين في الحركة الجمعوية في المجالات التنظيمية والقانونية وباقي المجالات لتمكينهم من أداء دورهم بالفعالية المرجوة».

الشعب
يومية وطنية إخبارية تصدر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية (شركة ذات أسهم)
رأس مالها الاجتماعي: 00. 000.000. 200 دج
39 شارع الشهداء الجزائر
البريد الإلكتروني: contact@echaab.dz /الموقع الإلكتروني: www.echaab.dz

الرئيس المدير العام
مسؤول النشر
مصطفى هميسي
رئيس التحرير
مرزاق صيادي

التحرير
التحرير: 87 91 46 023
الفاكس: 79 91 46 023

أمانة المديرية العامة
الهاتف: 80 4691 023
الفاكس: 77 4691 023

■ ملاحظة:
المقالات والوثائق التي ترسل أوتسلم للجريدة لا ترد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر ولا مجال لمطالبة الجريدة بها

المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار
1 شارع باستور. الجزائر
الهاتف: ....73.71.28(021)
(021)73.76.78
(021)73.30.43
الفاكس: ...73.95.59(021)

لإعلاناتكم اتصلوا بالقسم التجاري: تلفاكس: 73.60.59 (021)
السرعة والجودة

الإدارة والمالية (021) 60.70.40

تطبع بالمؤسسات التالية: الوسط: مطبعة S.I.A الغرب: شركة الطباعة S.I.O الشرق: شركة الطباعة S.I.E الجنوب: S.I.A مطبعة ورقلة مطبعة بشار: S.I.A

في حفل بمقر رئاسة الجمهورية

الرئيس تبون يتسلم أوراق اعتماد سفراء إثيوبيا وهولندا وفرنسا

تسلم رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، خلال حفل انتظم بمقر رئاسة الجمهورية، أوراق اعتماد السفراء الجدد لفرنسا واثيوبيا وهولندا بالجزائر الذين أبرزوا جودة العلاقات القائمة بين بلدانهم والجزائر وإرادتهم في تطويرها أكثر.

صرح السفير الفرنسي الجديد السيد فرانسوا غويات إثر الاستقبال الذي خصّصه به رئيس الجمهورية «أسعدني التطرق مع الرئيس تبون للآفاق الواعدة لتطوير العلاقات الثنائية وكذا المسائل ذات الاهتمام المشترك لاسيما الوضع في ليبيا ومالي والساحل عامة».

وقال إنه عبر للرئيس تبون عن الاهتمام الذي يوليه نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون لكي تكون العلاقات بين البلدين «مستقرة وهادئة ومثمرة».

وأشار السيد غويات إلى أنه على معرفة بالجزائر وثقافتها «منذ نصف قرن» موضحا انه يقضي «كل سنة عطلته بها». واستطرد يقول «من المهم بالنسبة لي تمثيل بلدي».

وقال السفير الاثيوبي الجديد السيد نبيات جيتاشو أساجيد من جهته إنه تحدث مع رئيس الجمهورية حول العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها أكثر «على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف وفي إطار الاتحاد الإفريقي».

وأشار الدبلوماسي الأثيوبي إلى أنه تم التطرق مطولا إلى المسألة «جد الهامة» بالنسبة لأثيوبيا المتمثلة في سد النهضة الذي يعد محل نزاع مع دول جارة اخرى بالمنطقة.

وأشادت السفيرة الجديدة لمملكة هولندا بالجزائر السيدة جانا فان دير فيلدي بدورها بالعلاقات الثنائية الممتازة بين الجزائر وبلدها معربة عن «بالغ سعادتها» للعودة الى الجزائر للمرة الثالثة.

وصرحت «لقد تحدثنا حول مواضيع الأمن لاسيما في مالي وليبيا وفي منطقة الساحل وكذا التسيير الإنساني للهجرة».

كما تطرقت الدبلوماسية الهولندية إلى «إطار التعاون الممتاز» بين البلدين لاسيما اللجنة المشتركة التي تضم عدة قطاعات.

وقد جرت مراسم تقديم أوراق الاعتماد بحضور كل من مدير الديوان برئاسة الجمهورية السيد نور الدين بغداد دايج ووزير الشؤون الخارجية السيد صبري بوقدوم اللذين حضرا أيضا استقبال رئيس الجمهورية تباعا للسفراء المعتمدين»، كما اكده بيان رئاسة الجمهورية.

بعد تلقيه اتصالا هاتفيا من فائز السراج

الرئيس تبون يأمر وزير الطاقة بإيفاد فريق تقني إلى طرابلس

تلقى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، مساء أمس، اتصالا هاتفيا من رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية، السيد فائز السراج، تناول مستجدات الأزمة الليبية، حسب ما أورده بيان لرئاسة الجمهورية.

وجاء في البيان: «تلقى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، مساء اليوم، اتصالا هاتفيا من أخيه السيد فائز السراج، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني لدولة ليبيا الشقيقة، حول مستجدات الأزمة الليبية».

وقد «استجاب رئيس الجمهورية، أثناء هذه المكالمة الهاتفية، لطلب السيد فائز السراج بالمساعدة العاجلة على إصلاح خلل في محطة توليد الكهرباء التي تزود طرابلس، فأمر السيد الرئيس وزير الطاقة بتشكيل فريق تقني من الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، سونلغاز، للتوجه اليوم لهذا الغرض إلى عاصمة البلد الشقيق»، يضيف نفس المصدر.

رئيس الجمهورية يعين الهاشمي جعبوب وزيرا للعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

عين رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أمس، بعد استشارة الوزير الأول، السيد الهاشمي جعبوب وزيرا للعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، حسب ما أفاد به بيان لرئاسة الجمهورية.

وجاء في البيان : «طبقا للمادة 93 من الدستور، عين اليوم رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بعد استشارة الوزير الأول، السيد الهاشمي جعبوب وزيرا للعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي».

تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية

المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة السبت بالجزائر

أعلنت الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول، المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، أمس، في بيان لها، عن تنظيم المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة يوم السبت 3 أكتوبر بالعاصمة (المركز الدولي للمؤتمرات).

وينظم هذا المؤتمر تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون تحت عنوان: «ALGERIA DISRUPT 2020»، يضيف نفس المصدر.

وأوضح بيان الوزارة المنتدبة أن هذا اللقاء سوف يخصص للإطلاق الرسمي لصندوق تمويل المؤسسات الناشئة.

كما سيكون فرصة للإعلان عن عدد من التدابير التي اتخذتها الوزارة المنتدبة لتعزيز النظام البيئي للمؤسسات الناشئة، لاسيما فيما يتعلق بالإطار التنظيمي وآليات التمويل وهياكل الدعم (حاضنات الأعمال/ مسرعات).

المجلس الأعلى للقضاء :

هيئة ضامنة لاستقلالية القضاء يكرّسها مشروع تعديل الدستور

تضمن مشروع تعديل الدستور، الذي سيعرض لاستفتاء شعبي، يوم الفاتح نوفمبر المقبل، مادة جديدة مخصصة لتشكيلة المجلس الأعلى للقضاء والمهام المخولة له.

وتنص هذه المادة، وهي المادة 180 من مشروع التعديل، على أن المجلس الأعلى للقضاء «يضمن استقلالية القضاء»، و«يرأسه رئيس الجمهورية»، ويمكن لهذا الأخير أن «يكلف الرئيس الأول للمحكمة العليا برئاسة المجلس».

ويتشكل المجلس، حسب المادة، من الرئيس الأول للمحكمة العليا (نائبا للرئيس) ومن رئيس مجلس الدولة و15 قاضيا ينتخبون من طرف زملائهم، ومن 6 شخصيات يختارون حسب كفاءاتهم خارج سلك القضاء، من قاضيين اثنين من التشكيل النقابي للقضاة، ومن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وحسب المادة 181 «يقرر المجلس الأعلى للقضاء طبقا للشروط التي يحددها القانون، تعيين القضاة، ونقلهم ومسارهم الوظيفي»، وتوضح ذات المادة أنه يتم «التعيين في الوظائف القضائية النوعية بموجب مرسوم رئاسي بعد رأي مطابق للمجلس الأعلى للقضاء» الذي يسهر من جهة أخرى، على «احترام أحكام القانون الأساسي للقضاء وعلى رقابة انضباط القضاة».

ويبدي المجلس، حسب المادة 182، «رأيا استشاريا قبليا في ممارسة رئيس الجمهورية حق العفو». وخلال إشرافه، باسم رئيس الجمهورية، رئيس المجلس الأعلى للقضاء، على افتتاح الدورة الأولى لسنة 2020 للهيئة المذكورة في شهر أوت الفارط، كان وزير العدل، حافظ الأختام بلقاسم زغماتي، أكد على أن المجلس الأعلى للقضاء «يعول عليه كثيرا في تجسيد استقلالية القضاء بفضل الدور الذي من المرتقب إسناده له في الدستور المقبل.

وأشار زغماتي إلى أن «هذه المؤسسة الدستورية المحورية معول عليها كثيرا في تجسيد استقلالية القضاء بفضل الدور والمهمة اللذان يعتزم المؤسس الدستوري منحهما إياه في الدستور المرتقب».

وأضاف في هذا الصدد إلى أن المجلس الأعلى للقضاء «سيبقى الأعلى موقعا في هرم السلطة القضائية وصاحب الاختصاص الأول في تأطير ومتابعة المسار المهني للقضاة»، بفضل التصور الجديد الذي خص به ضمن تدابير مشروع التعديل الدستوري. وشدد على أن المجلس «يظل الفاعل الأساسي الضامن للحقوق والحريات وفرض سلطة القانون»، وذلك «طالما بقي يؤدي مهامه في هذا الحيز من الاختصاص».

مدير مخبر الأمن الإنساني بجامعة باتنة 1:

تعزيز الفصل بين السلطات سيمنح «مرونة أكثر» للمؤسسات الدستورية

يرى الأستاذ الجامعي في العلوم السياسية ومدير مخبر الأمن الإنساني بجامعة باتنة 1، الدكتور حسين قادري، أن تعزيز الفصل بين السلطات الذي ورد في مشروع تعديل الدستور المطروح للإستفتاء الشعبي في الفاتح من نوفمبر المقبل، سيمنح «مرونة أكثر» للمؤسسات الدستورية.

أضاف الأستاذ لوكالة الأنباء الجزائرية، أنه بعد زوال الغموض واتضاح مهام كل سلطة بموجب تعزيز الفصل بين السلطات في مشروع تعديل الدستور، «يفترض أن تعمل المؤسسات في ظله بتكامل وبانسجام وبأريحية».

فبالنسبة للبرلمان، فقد تعزّزت سلطته الرقابية على الحكومة من خلال إمكانية مساءلتها وإلزامها بتقديم المعلومات التي يطلبها فيما نص مشروع تعديل الدستور على استقلالية القضاء وعدم خضوعه إلا للقانون وكذا تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية خاصة التشريعية والقضائية، كما سجل الجامعي. وأضاف أن المحكمة الدستورية جاءت لتكون بمثابة «الحكم بين السلطات التنفيذية والتشريعية وكذا القضائية وجعلها خاضعة للدستور ومحترمة لكل أحكامه».

الفصل بين السلطات وتعزيز الصلاحيات الرقابية للبرلمان

وقال الاستاذ قادري أيضا: «نلمس من إقرار هذا الفصل والتوازن بين السلطات وتكاملها، مع تعزيز الصلاحيات الرقابية للبرلمان خاصة، أن هناك نية صادقة لكي تتحرر مؤسسات الدولة وتصبح تحت الرقابة الشعبية وتساهم في عملية التنمية الشاملة وتعطي قوة أكبر للنهوض بالإقتصاد الوطني».

مجلس حقوق الإنسان:

مشروع الدستور يؤكد اهتمام الدولة بالمسنين

نوه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس، بما تضمنه مشروع التعديل الدستوري المعروض على الاستفتاء الشعبي في الفاتح نوفمبر المقبل، فيما يخص التزام الدولة بالسعي إلى ضمان المساعدة والحماية للمسنين.

أوضح المجلس في بيان له بمناسبة إحياء اليوم العالمي للمسنين، المصادف لأول أكتوبر من كل سنة، أن الجزائر «جعلت دائما احتياجات هذه الفئة في صلب سياساتها الاجتماعية الصحية»، مضيفا أن ذلك يؤكد «اهتمام الدولة بهذه الفئة» وأن مشروع تعديل الدستور ينص في المادة 71 الفقرة السادسة على أن «الدولة تسعى إلى ضمان المساعدة والحماية للمسنين».

وفيما اعتبر المجلس أن هذه الخطوة تستحق «كل التنويه»، دعا إلى «التجند للاعتراف لهذه الفئة بما قدمته للمجتمع وللتعهد والالتزام بتقديم كل أشكال الدعم والرعاية لها ومحاربة خطاب الكراهية والتمييز ضدها».

وبذات المناسبة، ذكر المجلس بتوصياته الموجهة للسلطات العمومية بخصوص هذه الفئة، والتي تضمنها تقريره السنوي حول حالة حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 2019 ومن أهمها «إدراج بعد الشيخوخة في كل السياسات العمومية (الصحية، الإجتماعية والإقتصادية)، تطوير برامج الوقاية من الأمراض الأكثر شيوعا عند الأشخاص المسنين، وضع نظام إنذار ومكافحة سوء معاملة الأشخاص المسنين وكذا تقديم إقتراح للدولة من أجل الانخراط في مسعى إعداد اتفاقية من طرف الأمم المتحدة يكون موضوعها ترقية وحماية حقوق الأشخاص المسنين وعرضها على الدول للمصادقة عليها».

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات:

بإمكان من لم يسجلوا في القوائم الانتخابية تقديم تظلمات

أعلنت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في بيان لها مساء أمس الأربعاء، أن المواطنين الذين أغفل تسجيلهم في القائمة الانتخابية، يمكنهم تقديم تظلم إلى رئيس اللجنة الانتخابية البلدية ضمن «الأشكال والآجال المقررة قانونا». وجاء في البيان : «تطبيقا لأحكام المواد 18 و 19 و 20 من القانون العضوي رقم 16 – 10 المؤرخ في 25 أوت سنة 2016 والمتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم، تنهي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات إلى علم كافة المواطنات والمواطنين الذين أغفل تسجيلهم في القائمة الانتخابية، أنه يمكنهم تقديم تظلم إلى رئيس اللجنة الانتخابية البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية ضمن الأشكال والآجال المقررة قانونا». كما يمكنهم «تقديم اعتراض معلل لشطب شخص مسجل بغير حق أو لتسجيل شخص مغفل خلال الخمسة أيام الموالية لتعليق إعلان اختتام المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية». ويتعين التذكير أن «فترة الاعتراضات تختتم يوم السبت 3 أكتوبر 2020 على الساعة الرابعة والنصف (16:30) مساء، مع العلم أنه طبقا للمادة 21 من ذات القانون العضوي، يمكن للأطراف المعنية تسجيل طعن أمام المحكمة المختصة إقليميا في ظرف خمسة (5) أيام كاملة من تاريخ تبليغ قرار رفض الاعتراض. وفي حالة عدم التبليغ، يمكن تسجيل الطعن في أجل ثمانية أيام كاملة من تاريخ الاعتراض».

تجتمع مجددا يوم 7 أكتوبر

اللجنة القانونية بالمجلس الشعبي الوطني تستمع لواعلي

واصلت لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات بالمجلس الشعبي الوطني، أمس الأربعاء، اجتماعها للنظر في طلب رفع الحصانة البرلمانية عن النائبين عبد القادر واعلي ومحسن بلعباس، حسب ما أفاد به بيان للمجلس.

وأوضح البيان أن رئيس اللجنة، عبد الحميد سي عفيف، ذكر في مستهل الاجتماع بـ«إجراءات رفع الحصانة البرلمانية المقررة قانونا واحترام الإجراءات القانونية في معالجة مثل هذه الملفات وفقا لأحكام المادة 72 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني».

واستمعت اللجنة بعدها يضيف ذات المصدر إلى النائب عبد القادر واعلي الذي «أبدى وجهة نظره فيما نسب إليه من وقائع وحيثيات ضمن الملف المحال عليها لرفع الحصانة بطلب من وزير العدل حافظ الأختام، طالبا من اللجنة القانونية والإدارية والحريات منحه مهلة أسبوع للرد على الحيثيات المنسوبة إليه، وهوما وافقت عليه اللجنة التي تقرر عقد اجتماعها القادم يوم الأربعاء 7 أكتوبر 2020».

كما سجلت اللجنة «عدم استجابة محسن بلعباس لدعوتها من أجل الاستماع اليه وقررت دعوته مجددا لجلستها المقبلة قبل تطبيق الإجراءات القانونية ذات الصلة».

كلام آخر

السياسة

■ مصطفى هميسي

السياسة لابد لها من ساسة ولكن هي اليوم في حاجة إلى مدارس تتولى نخبة مؤهلة بناءها. إذ لا يمكن الاستمرار في اعتبار السياسة مجرد هياكل حزبية، أحيانا كثيرة بلا برنامج حقيقي وبلا قاعدة حقيقية وبلا تنظيم حقيقي.

السياسة ليست الإدارة السياسية وليست الخطاب السياسي، السياسة هي رؤية معرفية فكرية، هي إيديولوجيا عند البعض، وهي الاستماع للمواطنين بكل فئاتهم وفهم قضاياهم وتطلعاتهم، وتقديم بدائل حلول لها، وهي الاستعداد النضالي للعمل من أجل الإقناع بجدوى هذه الحلول.

أقول هذا والبلاد تستعد لبداية جديدة لاستكمال المشروع الوطني لثورتنا المجيدة. ذلك يستوجب من النخب، كل النخب، تطليق المنطق الحزبي التقليدي والتوجه بقوة لبناء المدارس السياسية.

وفي هذا السياق أتصور مثلا أن هناك ورشة ضرورية لإعادة بناء التيار الوطني وإعادة بناء خطاب وطني على أسس جديدة ووفق منهجية حديثة لأن التقدير اليوم هو أن هذا التيار هو القادر وهو المعول عليه في تحقيق التوافقات اللازمة بين كل مكونات المجتمع فكريا ومصلحيا.

طبعا ينبغي أن تتولى نخب أخرى بناء مدارس أخرى في اليمين وفي اليسار وبينهما. إذ يمكن أن تبرز مدرسة سياسية إسلامية وأخرى يسارية وأخرى يمينية. كما ينبغي أن تنتظم المصالح هي الأخرى في المدارس التي تراها مناسبة لها للدفاع عن مصالحها وقناعاتها، إن كانت لها قناعات.

تلك مهمة دولة وليست مهمة سلطة. فلا يمكن أن نتحدث عن حياة سياسية فاعلة مستعدة لتحمل المسؤولية من دون إعداد سياسي منظم ومن دون تأهيل مناضلين ومن دون استعداد نضالي. إن الدولة تقوى بقوة مؤسساتها والمؤسسات تقوى بقوة محتواها البشري والمحتوى البشري يقوى بالشرعية التي يمثلها وبالتوكيل السياسي الذي يحصل عليه في حياة سياسية تنافسية في مجتمع مهيكل سياسيا ومصلحيا.

إنها ورشات ضخمة وضرورية والجزائر الجديدة في حاجة ماسة لها.

حملة الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور

أحـزاب تضبط أجنـدتها وأخرى تحـيل قـرارها على مجلس الشـــورى

بدأ العد التنازلي لانطلاق الحملة الانتخابية الخاصة بالاستفتاء على مشروع تعديل الدستور، المقررة في الفترة الممتدة من 7 أكتوبر إلى غاية 28 من نفس الشهر، ومن أجل ذلك شرعت التشكيلات السياسية التي حسمت قرارها بالمشاركة الايجابية على غرار الأرندي، الأفلان، تاج في تجنيد قواعدها، في حين أرجأت أخرى مشاركتها كحركة النهضة، العدالة والتنمية والبناء الوطني إلى نهاية الأسبوع، وتركت القرار الأخير لمجالس الشورى.

زهراء. ب

تدخل الأحزاب السياسية، والجمعيات الوطنية معترك الحملة الانتخابية للاستفتاء على مشروع تعديل الدستور، الأسبوع المقبل، وهي حاملة في يدها إما ورقة بيضاء أوزرقاء، وإن أظهرت الأغلبية موقفها النهائي من الوثيقة الدستورية المستقبلية التي تحكم البلاد، وقررت تنشيط حملتها لإقناع المواطنين بالتصويت بـ «نعم» لمشروع التعديل الدستوري، وتبني بذلك مسار التغيير لبناء جزائر جديدة.

الأفلان والأرندي والإصلاح يحسمون وتاج يلتحق

أول الأحزاب التي حسمت موقفها وأعلنت صراحة التجنّد لإنجاح مسعى الاستفتاء الشعبي، جبهة التحرير الوطني أو الحزب العتيد، أكبر قوة سياسية من حيث التمثيل، وصاحب التجربة السياسية الطويلة، حيث عاصر عهد الحزب الواحد والتعددية الحزبية، واستمر في النشاط رغم النكسات والصراعات التي أضعفته دون أن تقضي عليه.

وكان الأفلان السباق لحسم موقفه النهائي من مشروع التعديل الدستوري، بالرغم من انشغال قيادته برأب الصدع وتنظيم الشؤون الداخلية للحزب، بعد مشاكل وصراعات على قيادة الحزب، حيث أعلن أمينه العام في أكثر من مناسبة دعمه للمشروع وظل محل تعليمات وتوجيهات سياسية وتنظيمية شفهية وكتابية أعطيت للمناضلين في أكثر من مناسبة، آخرها تلك التي أسداها في ختام الملتقى الوطني لرؤساء المجالس الشعبية الولائية والبلدية، تتعلق بضرورة القيام بحملة نظيفة لدعم مسعى تعديل الدستور، وإبراز الجهود والمنجزات التي تحققت منذ انتخابات 12 ديسمبر 2019.

كما دعا الأمين العام للحزب العتيد يومها إلى رص الصفوف وتجاوز الخلافات على كل المستويات وتجميع كل الجهود لإنجاح الاستحقاق التي ستعرفه بلادنا في الفاتح من نوفمبر الداخل.

وقرر تنظيم تجمع جهوي بوهران هذا السبت، أربعة أيام قبل انطلاق الحملة الانتخابية رسميا، لشرح إستراتيجية القيادة لإعادة بناء الحزب وكذا شرح موقف الحزب الداعم لمشروع الدستور الجديد.

والتحق التجمع الوطني الديمقراطي هو الآخر «مبكرا» بقافلة المساندين لمشروع تعديل الدستور، رغم انشغاله بتجديد هياكله المحلية، حيث خرج اجتماع مكتبه الوطني المنعقد بتاريخ 5 سبتمبر الماضي، بقرار دعم دستور تزكيه الأغلبية ويعمر لأجيال طويلة، وصوت لصالح المشروع على مستوى البرلمان، وأعلن مشاركته في حملة شرح وإثراء بنود المشروع عن طريق لقاءات وتجمعات تشمل مختلف ولايات الوطن.

وحررت حركة الإصلاح الوطني قرارها النهائي بخصوص الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور، في اجتماع الدورة العادية لمجلس الشورى الوطني المنعقد على هامش الجامعة الصيفية يومي 17 و18 سبتمبر الماضي، حيث وبعد نقاش مستفيض تم التصويت وبالأغلبية الساحقة على قرار التصويت بـ«نعم»، قناعة منها بأن مشروع التعديل الدستوري المستفتى عليه، يرتقي إلى مصاف الدستور التوافقي، الذي يؤسس حقيقة للجزائر الجديدة ويكرس دولة الحقوق والحريات والمؤسسات الشرعية في إطار توافق وطني كبير، تحتضنه وتسنده قاعدة شعبية واسعة في البلاد.

ودعت حركة الإصلاح مناضليها على مستوى المكاتب الولائية والبلدية ومنتخبيها في مختلف المجالس إلى التجنيد الميداني لتطبيق قرارات قيادة الحركة، وإلى التنسيق الجاد مع كل الفاعلين في المجموعة الوطنية لاسيما مكونات المجتمع المدني الفاعلة لإنجاح الاستحقاق الدستوري المقبل مع الحرص على تسجيل الحضور الفعال لقواعد الحركة في مختلف التظاهرات والنشاطات المتعلقة بالاستفتاء، وتنشيط استعمال وسائط التواصل الاجتماعي والعمل الجواري للوصول إلى أوسع شرائح المجتمع وإقناعهم بالانخراط في الاستفتاء على التعديل الدستوري والتصويت عليه بالإيجاب.

وطالبت بهبة جماعية للجزائريين لإنجاح الاستفتاء على التعديل الدستوري وكل ورشات الإصلاح الكبرى في مختلف الملفات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع مشاركة كل ألوان الطيف السياسي والمجتمعي البلاد فيها، ضمن رؤية وطنية جامعة، مقاربتها هي أن دستور نوفمبر 2020 هوأساس الجزائر الجديدة، الأمر الذي يستوجب تقوية الجبهة الداخلية و وضع مصالح الوطن والأمة فوق كل الاعتبارات.

أما جبهة المستقبل، فأكد رئيسها عبد العزيز بلعيد موقف تشكيلته السياسية الداعم لمشروع تعديل الدستور، عقب اللقاء الوطني للهياكل والمنسقين الولائيين، وقال أن الجبهة لن «تتخلى عن مشاركتها في ورشة الإصلاح الدستوري، والمسعى المصيري لتجنيد المواطنين داخليا وخارجيا من خلال عمليات التوعية والتحسيس لضمان مشاركة واسعة في الاستفتاء والتفاعل الايجابي مع النقاش حول ما يخدم الجزائر الجديدة».

والتحق حزب تجمع أمل الجزائر»تاج»، بركب التشكيلات السياسية المشاركة في حملة الانتخابية للاستفتاء على مشروع تعديل الدستور، ودعا أول أمس عقب تزكية فاطمة الزهراء زرواطي رئيسة جديدة للحزب، إلى النزول للميدان قصد التعبئة خلال فترة الحملة الانتخابية للاستفتاء على الدستور الجديد، المزمع تنظيمه في الفاتح نوفمبر المقبل، وإنجاح هذه المحطة الهامة، من خلال ضبط برنامج الخرجات الميدانية للولايات.

النهضة وجبهة العدالة تفصلان غدا والبناء الأسبوع المقبل

عكس الأحزاب السابقة الذكر، قررت حركة مجتمع السلم التصويت بـ«لا» على مشروع تعديل الدستور، بعد أن قاطعت كتلتها البرلمانية جلسة التصويت على نص المشروع بالمجلس الشعبي الوطني، رغم مشاركتها في حملة إثرائه وقدمت مقترحاتها للجنة الخبراء، وقدمت عدة تبريرات وتفسيرات لسبب اتخاذها هذا الموقف.

ورغم موقفها هذا إلا أنها دعت إلى التصويت يوم الاستفتاء حتى لا تكون نسبة المقاطعة مرتفعة.

وأجلت تشكيلات سياسية أخرى الفصل في قراراها، على غرار حركة البناء الوطني، جبهة العدالة والتنمية، حركة النهضة، وهم الفريق المشكل للاتحاد من أجل النهضة العدالة والبناء، إلى غاية يوم غد، حيث سيتم تحديد موقفها النهائي اتجاه التصويت حول مشروع تعديل الدستور، على مستوى دورة مجلس الشورى لكل حزب المقررة يوم 2 أكتوبر بالنسبة لجبهة العدالة والتنمية ويحر الأسبوع بالنسبة لحركة النهضة، ويوم 9 أكتوبر الجاري لحركة البناء الوطني، وذلك بعد استكمال المشاورات الضرورية.

الحملة الانتخابية تحسبا للاستفتاء الشعبي

تعديـلات دستوريـة تحصن البـلاد من انزلاقـات وانســداد

حملة انتخابية يشرع فيها بدءا من السابع أكتوبر الداخل تحسبا للاستفتاء الشعبي بشان مشروع تعديل الدستور، الذي حمل جملة من النصوص حول نظام الحكم، توازن السلطات، أخلقة العمل السياسي ومحاربة الفساد، الذي بلغ درجة من الخطورة يهدد كيان الدولة واستقرارها الذي لا يقدر بثمن.

فنيدس بن بلة

تعد الحملة محطة هامة للتحسيس بجدوى الاقتراع والانخراط في مسار التحول والبناء استجابة لمطالب رفعت في مسيرات سلمية تعجل بالتغيير وإحداث القطيعة مع ممارسات سابقة.

وتعد الحملة مناسبة للتعريف ببنود جديدة في محتوى الوثيقة المعروضة للاستفتاء في الفاتح نوفمبر القادم المحددة لعلاقة بلاد بدستور توافقي يتميز بصفة الديمومة، ينهي القاعدة المتداولة المألوفة: «لكل مرحلة دستورها». وهي سمة طبعت مراحل قطعتها الجزائر المستقلة دون الاستقرار على حالة واحدة من دساتير ظلت ورقة تستعمل للتعديل كلما طرأ مشكل أو أزمة سياسية حادة.

المهم في الدستور الجديد، انه منطلق ورشات الإصلاح الشامل لمنظومة الحكم، والممارسة الديمقراطية حيث التداول على السلطة مبدأ مقدس واحتكار القرار أمر محظور في ظل قواعد تحدد العهدات الرئاسية بفترتين فقط غير قابلة للتمديد سواء على مستوي الهيئة التنفيذية أو التشريعية، والغرض من ذلك فتح الباب الواسع لتباري الأفكار والرؤى وتنافس المشاريع وصراع الرؤى والمقاربات دون الإبقاء على الأحادية السلطوية.

وتحمل هذه الرؤية إرادة سياسية في التفتح على أنماط جديدة لتسيير دواليب الدولة وإدارة شؤون الرعية وتهيئة المناخ أمام الأجيال لتولي مهام المسؤولية وتقلد مناصب قيادية في أجهزة الدولة والجماعات المحلية استنادا إلى قاعدة الكفاءة، ومعايير الوطنية والمواطنة وروح المبادرة والاجتهاد أمام أي طارئ دون انتظار مؤشرات فوقية.

موائد مستديرة وحوارات في الواجهة

هذه الأطروحات التي كانت تتداول في الحراك الشعبي لـ 22 فيفري، وتناولها أهل الاختصاص في موائد مستديرة وحوارات إعلامية خلال النقاش العام حول التعديل، تعود إلى مشهد الأحداث هذه الأيام مع قرب الحملة الانتخابية الممتدة من 7 أكتوبر 2020 إلى 28 من ذات الشهر.

أطروحات ورد الكثير منها في شكل مقترحات تخص الحقوق والحريات، أخلقة الحياة العامة، استقلالية القضاء وترقية الرقابة التشريعية.

ويجمع خبراء القانون على ضرورة أن تكون التعديلات جوهرية تؤسس لبناء جزائر جديدة تستمد قوتها وتطورها من استقرار مؤسساتي ولا تخضع للشخصنة والحكم الفردي الذي ولد أزمات وانسداد سياسي مكلف.

ويرون أنه آن الأوان المرور إلى أسلوب جديد من نظام الحكم والممارسة السياسية التي تضمنها مواد دستورية قابلة للتطبيق ولا تخضع لقراءة مطاطة متناقضة وتفسيرات حسب المقاس والمصلحة والنفوذ.

وبمعنى أدق، يتوجب أن يكون الدستور المعدل معزّزا بآليات قانونية تحدد طبيعة النظام السياسي وتحسم في شكله الرئاسي أو المختلط، مثلما جرى مع الدساتير السابقة التي تشدد بدورها على الفصل بين السلطات وتوازنها وتحدد خيارات المنظومة الاقتصادية المساعدة على الإقلاع والخروج من التبعية المفرطة للمحروقات، لكن نصوصها لم تحظ بالتطبيق الحرفي والكثير منها خضعت للمزاج وجسدت لتمديد عهدة حكم أكثر من الاستجابة لانشغالات الإصلاح العميق لنظام سياسي لم يعد قادر على الصيرورة والتكفل بالانشغالات والاستجابة لروح العصر والتحول. والنتيجة بقاء الأزمة السياسية تكبر وتتعقد وتقل في المقابل الحلول والبدائل.

إصلاحات في منظومة الحكم والممارسة السياسية

من هنا جاءت مبادرة تعديل الدستور، التي تعد أحد التزامات الرئيس تبون ومقدمتها في مسعى الإصلاحات العميقة. وتبين من خلال المشاورات والنقاشات الحاجة الملحة لدستور دائم، يتضمن نصوصا قانونية جديرة بالتغييرات الجوهرية لنظام الحكم، الاقتصاد البديل والتربية المؤهلة لتكوين نشء وتخرج كفاءات مقتدرة للتسيير وإدارة الأزمات والإعلام، الذي لا يكتفي بنقل الإخبار وتغطية الأحداث بل إنارة الرأي العام، دون التمادي في التهويل وفبركة المعلومات والإساءة لحياة الناس وحرياتهم بلا وجه حق.

ثوابت ومتغيرات

إنها مسائل جوهرية في تعديل الدستور الذي تتناوله الحملة الانتخابية قبل الاستفتاء، تتولاها السلطة الوطنية المستقلة في ثاني تجربة لها بعد الرئاسيات الأخيرة.

مسائل تهتم بها الأطراف المعنية بالحملة من طاقم حكومي، أحزاب، جمعيات وشخصيات وظنية، حسب ما يقتضيه القانون وما تشترطه العملية المنتظرة التي تكون محطة حاسمة لشرح المقترحات المدرجة في نص المشروع المؤسس لجزائر أخرى تواقة للتحول واحتلال موقع يليق بمقامها في عصبة الأمم.

من هذه المقترحات التي يسلط عليها الضوء وتكون محور اللقاءات التحسيسية وتتصدر أولى صفحات الجرائد والمواقع الالكترونية على مدار 21 يوما، تحديد العهدات الرئاسية بحقبتين على أقصى تقدير، تعزيز صلاحيات رئيس الحكومة وتقوية موقعه بإسناد الحقيبة إلى الأغلبية البرلمانية، بدلا اعتماد منصب الوزير الأول يكتفي بوظيفة منسق لطاقم وزاري.يجري هذا أسوة بما يطبق في الديمقراطيات سامحا بممارسة سياسية سليمة وبتنوع برامج وتعدد مشاريع البناء والإنماء.

وتزيد في هذه الممارسة قوة إلغاء حق الرئيس في التشريع بأوامر خلال العطل البرلمانية الذي وجد ترحيبا.

نصوص لها دلالات

وهناك تعديلات أخرى جديرة بالتوقف عندها وكشف دلالتها السياسية مع توفر إرادة سياسية في التغيير وتحصين البلاد من عواصف واضطرابات مستقبلا من خلال دستور يستجيب للمرحلة ويلبي مطلب الراهن السياسي والقادم:

– إبعاد وزير العدل من والنائب العام من تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء ورفع عدد القضاة المنتخبين داخله الذي كان مطلبا ملحا من أعضاء السلك القضائي.

– استحداث محكمة دستورية بدلا من المجلس الدستوري، مهمتها البت في نتائج الانتخابات، ومراقبة مدى دستورية القوانين، والمعاهدات الدولية وحق الرقابة على القرارات المتخذة أثناء الحالة الاستثنائية.

– دسترة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وإدراجها ضمن الهيئات الرقابية.

– دسترة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التي تخوض ثاني تجربة في الإشراف على استفتاء الفاتح نوفمبر المقبل بهد الاستحقاق الرئاسي 2020.

– استحداث وضع خاص لتسيير البلديات التي تعاني من ضعف في التنمية.

– منع توقيف نشاط وسائل الإعلام وحل الأحزاب والجمعيات إلا بقرار قضائي.

– مشاركة الجزائر في عمليات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة. القرار الذي يتخذه رئيس الجمهورية بصفته وزير الدفاع القائد الأعلى للقوات المسلحة يكون بعد موافقة البرلمان.

– حظر خطاب الكراهية والتمييز.

– إلزامية تعليل الإدارة لقراراتها والرد على الطلبات في الآجال التي يحددها القانون.

لا يحتج بتطبيق القوانين والتنظيمات إلا بعد نشرها بالطرق الرسمية.

يجب التذكير أن مجمل هذه التعديلات الدستورية وردت عبر ستة محاور أساسية تخص «الحقوق الأساسية والحريات العامة»، «تعزيز الفصل بين السلطات وتوازنها» و«السلطة القضائية» و«المحكمة الدستورية» و«الشفافية، الوقاية من الفساد ومكافحته» و«السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات». وهي تؤسس لحقبة جديدة من تاريخ الجزائر. هي مقترحات يراد منها التوصل إلى دستور توافقي يعمر طويلا ولا يكون أسير الانتقالية المولدة لكل الأزمات والطوارئ.

النائب عن الجالية الجزائرية بلمداح نور الدين لـ«الشعب ويكاند»:

التعـديل الدستـوري جاء بإضافـات مهمـة للجزائريين المقيمين بالخـارج

نوّه النائب البرلماني عن الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، بلمداح نور الدين، بالتعديلات الدستورية التي تخص الجزائريين بالمهجر، والمقترحة من قبل لجنة الخبراء وصادق عليها نواب البرلمان بغرفتيه قبل عرضها للاستفتاء الشعبي، وقال إن إلغاء المادة 63 جاء استجابة لمطالب الجالية. وأشاد بلمداح، في حوراه لـ «الشعب ويكاند» بقرار رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، القاضي بتكفل الدولة بنقل جثامين المتوفين، معتبرا أنها خطوة تعزز ثقة الجالية في مؤسسات الدولة، كما ثمّن استحداث منصب مستشار لدى القاضي الأول في البلاد مكلف بالمجتمع المدني والجالية. على صعيد آخر، دعا بلمداح إلى تجسيد المساواة بين الجزائريين في الداخل والخارج على أرض الواقع، وطالب بالتخلي سريعا عن التدابير البيروقراطية المرهقة، وكل ما تم سنّه من قرارات وسياسات ساهمت في قطع الحبل السري للجالية بوطنها. وشجع المتحدث على تسهيل مساهمة العلماء الجزائريين المقيمين بالمهجر في بناء الوطن، مشددا على أهمية استعادة الثقة مع كل أبناء الوطن الواحدة.

أجرى الحوار: حمزة محصول

«الشعب»: سيعرض مشروع تعديل الدستور على الشعب الجزائري، ليدلي بصوته (نعم أو لا) في الاستفتاء العام في الفاتح نوفمبر، بما تعلقون على التعديلات التي تخص الجالية والمدرجة من قبل لجنة الخبراء؟

النائب بلمداح نور الدين: بالنسبة للتعديلات التي أدرجتها لجنة الخبراء في تعديل الدستور، سجلنا إضافات نوعية على المادة 29 (27 سابقا). ففي الفقرة الأولى التي تنص على: «أن تعمل الدولة على حماية حقوق المواطنين في الخارج، ومصالحهم في ظل احترام القانون الدولي والاتـفـاقـيـات المبرمـة «، أضـيـف عـبـارة « مـع بـلـدان الاستقبال وبلدان الإقامة».

وهذا تعبير جد مهم، يمثل اعترافا دستوريا بوجود جالية جزائرية «مقيمة» في دولة أجنبية، وليس فقط الجزائريين الذين يتنقلون في مدة سفر معينة من أجل السياحة أو المكوث لفترة قصيرة.

كما سجلنا في الفقرة الثانية التي تقول «بأن الدولة تسهـر عـلـى الحفـاظ عـلـى هـوية المواطنين بالمقيمين بالخارج»، إضافة «وكرامتهم»، ما يؤكد حرص الدولة على صيانة كرامة مواطنيها في الخارج.

ومـع هـذا يـنـبـغـي لـنـا أن نـذكـر بـنـقـطـة مـهـمـة، هـي «المساواة».. لـقـد كـانـت مـعـضـلـة تـعـاني مـنـهـا الجالية الجزائـريـة، فـحـتـى وإن كـانـت كـرسـت في نص الـدسـتـور الحالي أو السابق إلا أنها لم تجد الطريق إلى التطبيق الفعلي، وهذا مـا نـعـمـل عـلـيـه لتصفيته كـلـيـا، ونـتـخـلـص نـهـائـيـا مـن المشاكل والممارسات التي تفرق بين الجزائريين.

إن التمييز واللامساواة كانت حتى في تذاكر السفر (النقل البحري)، إذ تختلف الـتـسـعـيـرة بين المقـيـم وغير المقـيـم، وبصـفـتـي كـنـائـب بـرلماني عن الجالية طـالـبـت مـنـذ عـدة سنوات بإنـهـاء هـذه الـفـــوارق ولـكـــن لم نجد الآذان الصـاغـيـة..وبـالـنـسـبـة لـنـا كـان دائـمـا هـنـاك دوس على الدستور في هذه القضية.

التفرقة بين الجزائريين في الداخل والخارج، امتدت إلى السكن، حيث ألزموا المقيمين بالمهجر بدفع تكلفة اقتناء المنازل ومستحقاتها، بالعملة الصعبة، ومع سيطرة السوق السوداء على العملة الصعبة يصبح السعر مضاعفا، علما أن الأمر لا يتعلق بالسكن الاجتماعي وإن بالصيغ السكنية التي تخضع لسعر السوق.

وينبغي أن أذكر هنا، أن أول من أقر السماح للجالية بالاستفادة من سكنات ببلدها الأم، هو رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، عندما كان وزيرا للسكن، وكرس لاحقا المساواة في دفع الأعباء المالية للمستفيدين ولكن من جاء بعده على رأس الوزارة الأولى، أمر بتسديد التكلفة بالعملة الصعبة، قبل أن يجمد البرنامج دون استفادة أصحاب الطلبات

■ هناك مادة في الدستور الحالي، تخص تحديد مـنـاصـب المسـؤولـيـة لمزدوجـي الجنسـيـة، أزيـلـت نهائيا من مشروع التعديل المرتقب، كيف تلقيتهم خيار إلغائها؟

■■ دعني أتحدث عن هذه المادة التي تحمل رقم 63 (الشهيرة بالمادة 51) في الدستور الحالي، بكل صراحة ودون أية ديماغوجية، لقد استغلها البعض بشكل متعمد لتحقيق أغراض غير بريئة.

الفقرة الثانية منها تقول: «التمتع بالجنسية الجزائرية دون سـواهـا شـرط لـتـولي المسؤوليات العـليـا في الـدولـة والوظائف السياسية»، وترك الأمر لقانون عضوي لتحديد طـبـيـعـة المنـاصـب والمسـؤولـيـات الـتـي تشترط حصـرا الجنسية الجزائرية.

رئيس الجمهورية مشكور على المكانة التي يوليها للجالية

المادة لم تـعـن أبـدا حـرمـان الجالـيـة مـن الـوظـائـف السامية، حيث أنها لا تمنع تعيين شخص مزدوج الجنسية في منصب سامي، بل ترشحه لأي منصب وتترك له مدة زمنية معينة للاختيار بينه أو بين التخلي نهائيا عن الجنسية الثانية، مثلما حدث مع زميلنا النائب سمير شعابنة.

الـفـهـم الخاطـئ لـلـمـادة وعدم جدية السلطات في شرح طريقة تنفيذها دفع الجالـيـة الوطنية إلى المطالبة بـإلـغـائـهـا نهائيا، لأن البعض استغلها استغلالا سيئا لقطع الحبل السري للجزائريين في الخارج مع وطنهم.

ورأت لجنة الخبراء بإزالة هذه المادة استجابة لمطالب الجالية، ودرء لكل لبس أو توظيف يفرق بين أبناء الوطن الواحد، ونعتقد أنها ستعود بالفائدة على البلاد وعلى جميع الجزائريين، وسيترك للقانون تحديد من يتولى المناصب العليا في الدولة.

■ بقرار من رئيس الجمهورية رسّمت الحكومة تـكـفـل السـلـطـات الـعـمـومـيـة بـنـقـل جـثـامين الجزائريين المتوفين بالمهجر، والعملية جارية حـتـى في فترة الحجـر الصـحـي، كـيـف تـفـاعـلـت الجالية مع هذه الخطوة؟

■■ قضـيـة نـقـل جـثـامين الجزائـريين المتـوفين بالخارج، على عاتق الدولة، بدأت سنة 2014، وبالضبط في قانون المالية، حيث اقترحت مادة قانونية تلزم الدولة بالتكفل بها.

رفضت الحكومة المقترح وكذلك لجنة الشؤون المالية، ولكن نواب حزب جبهة التحرير الوطني الذي كنت أنتمي إليه يومها تضامنوا مع الجالية وصوتوا بالأغلبية على القانون رغم الضغوطات، ومع ذلك ظلت المادة حبيسة الأدراج لمدة سنة، واتهمت من قبل الوزير الأول آنذاك بخلق المشاكل للحكومة، بحجة نقص الموارد المالية والتكلفة الباهظة، ولكن الأيام بينت أن الملايير من أموال الشعب تعرضت للنهب والسرقة.

بـعـدهـا أدخلت تعـديـلا عـلـى المادة ليـقـتـصـر عـلـى والمعوزين، ومع ذلك ظل تطبيقها نسبيا ولا يخضع لأية التزامات، ودفعت الثمن بابعاد من الترشح في قائمة حزب جبهة التحرير الوطني في الانتخابات التشريعية لسنة 2017.

دام هذا الجمود إلى غاية قدوم رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، الذي أعاد طرح القضية في الندوة الصحفية الأولى التي سبقت مراسيم تنصيبه، وأكد على تكفل الدولة بنقل الجثامين على عاتقها، وبعد التنصيب، ذكر مجددا بالقضية وأقرها في قانون المالية التكميلي 2020، فالسيد الرئيس أنصف الجالية التي كانت تعاني الأمرين، وهي خطوة تعيد لها الأمل والثقة في إنهاء التهميش والتفرقة في التكفل بها من قبل دولتها.

واسمح لي أن أدعوا إلى تقليص مكوث الجزائريين في المشارح في مستشفيات الدول الأجنبية قبل نقلهم إلى بلدهم، أعتقد أن مدة أسبوع أو أكثر غير مقبولة، بينما يمكن استكمال الاجراءات في ظرف وجيز.

■ على ذكر الثقة، ما الذي ينبغي على الدولة القيام به، في اعتقادكم لاستعادة الرابطة القوية بينها وبين أبنائها في المهجر؟

■■ دعني أقول، إن استعادة ثقة الجزائريين المقيمين بالمهجر، صعبة جدا ولكنها ليست مستحيلة، صعبة لأنهم يؤمنون بالملموس، وليس الوعود التي لا تنتهي..الرئيس مثلا وعد بالتكفل بنقل الجثـامين ونـفـذ، وهـي خـطـوة تـثـمـن وتحسب له.

بقيت مسألة أخرى تتعلق بالإجراءات الـبـيـروقـراطـيـة الـتـي تـثـقـل كـاهـل الجزائـريين بـالخارج، فـهـم يعيشون في بلدان متقدمة توفر تسهيلات كبيرة في المعـامـلات الإدارية، وعـنـدمـا يـقـارنون ذلك بالبيروقراطية الموجودة في بلادهم أكيد سيصابون بالإحباط.

سياسات سابقة ساذجة قطعت الحبل السري بين المغتربين ووطنهم

ومثال ذلك، أن الجزائر هي الدولة الوحيدة في العالم التي لا تسمح لأبنائها المقيمين في الخارج بطريقة غير شرعية، استخراج جواز سفرهم الأصلي من القنصليات لاسـتـكـمـال إجـراءات الحصـول عـلـى الإقـامـة في البلد المضيف.

هناك آلاف الجزائريين دون وثائق ومنهم من يعيلون عائلات ولديهم أبناء، لا يستطيعون استخراج جواز سفر بلدهم، لهم ولأولادهم، مع أنه حقهم، كيف تنتظر منهم أن يشعروا حيال دولتهم؟، هذه التصرفات جعلتهم يقولون: «بلادي حرمتني من جواز سفري»..للأسف هناك من ينمي الضغينة في نفوس أبناء الوطن بتصرفات ساذجة وتافهة.

يجب على الدولة التوجه نحو العصرنة والقضاء على البيروقراطية وأن تسهل حزمة الوثائق الإدارية، فهناك دول قـريـبـة مـنـا تمنـح لأبـنـائـهـا المقيمين بطريقة غير شـرعـيـة، جـواز الـسـفـر بمجـرد تقديم إشهاد أو صورة شمسية.. يجب القضاء على هذه الممارسات من أجل استعادة الثقة.

هناك إجراءات أخرى بسيطة يمكن أن نعيد بها الثقة، ومثال ذلك تخفيض سعر تذاكر السفر، هل يجب على الجزائري المغترب أن يدخر سنة كاملة من أجل زيارة بلده رفقة عائلته؟.

وأضيف على هذا دعوتي إلى فتح المجال أمام علمائنا بـالخارج مـن أجـل المسـاهـمـة في بـنـاء الجزائـر، أقـول المساهمة وليس الرجوع، لأن ما توفره الدول التي يقيمون بها من امتيازات تجعل عودتهم في غاية الصعوبة، وبالتالي لابد من إيجاد طريقة لإدماجهم في عملية تنمية البلاد.

■ في مـقـابـل ما يجب القيام به حيال الجالية، هناك من يأخذ عليها قلة مساهمتها في الاقتصاد الوطني وعدم بذل المجهود اللازم للتكفل بكثير من حاجياتها دون انتظار تدخل السلطات..كيف تردون؟

■■ مبدئيا لا يستطيع جزائري أن يحاسب جزائري آخر في مسألة الواجبات أو الحقوق، فالجزائري المهاجر المتهم بعدم تحويل العملة الصعبة إلى بلده يقابله جزائري في الداخل لا يدفع الضرائب..وبعيدا عن هذا الجدل العقيم، لا أحد يزايد على آخر في حب الوطن والأمر متروك لتكريس المساواة.

وبالعودة إلى قضية نقل الجثامين، فلا أحد في الجالية كان يحرص فقط على المجانية، فقد سبق واقترحنا فرض رسم إلزامي لاستخراج البطاقة القنصلية، تخصص لـنـقـل جثـمـان المتـوفـى، عـلـى أن تـقـتـصـر المجانية عـلـى الحراقة والمعوزين والمادة موجودة ولم تطبق. كان ذلك في 2016 وبصفتي نائبا برلمانيا أقنعت الجالية وأبدت استعداده لتسديد مبلغ معين لاستخراج البطاقة القنصلية وكل النواب صوتوا بنعم على نص المادة ولكنها تطبق ولم تصدر نصوصها التطبيقية.

وبشـأن تحويـل الـعـمـلـة.. الدول الأخرى لديها بنوك لمواطنيها بالخارج، لنفعل مثلهم ونستحدث بنوكا ومكاتب صرف ونقضي على السوق السوداء وتتخلص الدولة من كل مسؤولية ملقاة على عاتقها.

هذا إضافة إلى التدابير الصارمة في حركة الأموال من وإلى الخارج، فلا يسمح بأكثر من 7500 أورو حتى لو تعلق الأمر بعملية جراحية. إن الإجراءات القانونية التي أقرتها الحكومات السابقة في مجال نقل العملة خلقت انطباعا لدى الجالية بأن بـنـوك الدولة متـشـبـعـة بـالـعـمـلـة الـصـعـبـة، وبـالـتـالي فـالمسـؤولـيـة لازالت تـقـع عـلـى الدولة ومؤسساتها وليس الجالية.

■ استحدث رئيس الجمهورية منصب مستشاره الخاص، المكلف بالمجتمع المدني والجالية المقيمة بـالخارج بـدل مـنـصـب كـاتـب الـدولـة لـدى وزيـر الخارجية، هل سيحدث ذلك فرقا؟.

■■ بصـفـتـي رئيسـا سـابـقـا لفيدرالية الجزائريين المقيمين بالخارج، أعتقد أن منصب كاتب الدولة المكلف بـالجالـيـة، مـنـصـب بيروقـراطـي يـتـولى دور الوسيط بين الجالية ووزير الخارجية، وسبق وأن قلت بالبرلمان أعطوه صلاحيات أو قوموا بإلغائه.

وأعـتـقـد أن اسـتـحـداث مـنـصـب المسـتـشـار لـرئـيس الجمهورية مكلف بالمجتمع المدني والجالية، هو الخيار الأفضل، لأنـه يـعـطـي قـيـمـة أكبر لـلـجـالـيـة بـعـدمـا بـات الاهتمام بها لدى القاضي الأول في البلاد وليس الحكومة فقط.

وقـد أسـنـد المنصب لـزمـيـل لـنـا في البرلمان (نـزيـه بـرمـضـان) وهـو يـقـوم بعمل معتبر، إذ تدخل في قضية الجزائري المقيم بلندن محمد زيات (توفي بعد تحقيق أمنيته برؤية والدته)، ويتواصل بشكل يومي، والجالية تشكر رئيس الجمهورية على إعطائها هذه المكانة.

حزب الحرية والعدالة

دعـوة إلى التصويـت بـ«نعم» في الاستفـتـاء

دعـا حـزب الحـريـة والـعـدالـة، أمس، بـالجـزائـر الـعـاصـمـة، الـنـاخـبـين إلى الـتـصـويـت بـنـعـم في الاسـتـفـتـاء حـول تـعـديـل الـدسـتـور المقرر شهر نوفمبر المقبل، مشيرا إلى أنه مستعد للمشاركة في الحملة التحسيسية الخاصة بهذا الاستحقاق.

وفي ندوة صحفية تمحورت حول أهم القرارات التي تمخضت عنها الدورة الـ 14 للمجلس الوطني لحزب الحرية والعدالة، توجه رئيسه بالنيابة جمال بن زيادي إلى المواطنين الذين حثهم على «ممارسة حقهم في التصويت بقوة وبـ»نعم» يوم الفاتح من شهر نوفمبر»، كما دعا مناضلي وأنصار الحزب إلى «المشاركة الفعالة في إنجاح هذا الاستحقاق الانتخابي».

وأكد في ذات الصدد استعداد الحزب للمشاركة في حملة التحسيس الخاصة بهذا الموعد، مشيرا إلى أن تشكيلته السياسية قامت بمراسلة رئيس الجمهورية لهذا الغرض وهي حاليا بصدد انتظار القرار الذي سيصدره في هذا الشأن.

وأكد الحزب، على لسان رئيسه بالنيابة، أن المرحلة الحالية تقتضي «الأخذ بالممكن والتحلي بالواقعية» وهـومـا دفـع بـه إلى الـتـصـويـت، وبـالأغـلـبـيـة، لـصـالـح التعديل الدستور خلال الدورة الـ 14 لمجلسه الوطني المنعقد نهاية الأسبوع الماضي.

وعاد بن زيادي للتذكير بالمقترحات التي كان حزب الحـريـة والـعـدالـة قد قـدمـهـا لإثـراء مسـودة الـتـعـديـل الدستوري والتي بلغ عددها «46 مقترحا» تم الأخذ بـ «15 منها»، على غرار «المحافظة على تسمية الحراك الشعبي بدل الحركة الشعبية التي وردت في المسودة».

كـمـا ثـمّـن الـنـقـاط «الإيـجـابـيـة» الـتـي انـطـوى عـلـيـهـا مشروع التعديل، خاصة ما تضمنه من «هامش كبير للحريات وصلاحيات ممنوحة لقطاع العدالة، مقارنة بالدساتير السابقة».

كما أشاد كذلك بما احتوى عليه الدستور الجديد من مواد تضمن «الأمن القانوني"، نتيجة «وضوحها وغياب اللبس عنها».

وفي رده على سؤال يتعلق بوجهة نظر الحزب من المكـانـة الـتـي أصبح يتبوؤهـا المجتمـع المدني، وهل يعني ذلك انحسار دور الأحزاب في ممارسة العمل السياسي يرى بن زيادي أنه يتعين قبل كل شيء تحديد مـفـهـوم المجتـمـع المدني و»عـدم إغـفـال أن الأحـزاب السياسية هي جزء من الكل»، مذكرا بأن الكثير من الجمعيات تعد امتدادا للأحزاب السياسية.

غير أنـه لـفـت بـالـمـقـابـل إلى أن غـيـاب الأحـزاب السياسية هو مشكل مطروح منذ أزيد من عشرين سنة، نتيجة ما أسماه بـ «تصحير الساحة السياسية»، الأمر الذي «دفع بالمواطنين إلى التوجس من كل ما له علاقة بالأحزاب وفقدان الثقة فيها».

وإزاء ذلك، شدد المتحدث على «ضرورة العمل على استعادة الأهداف النبيلة للعمل السياسي»، وهو هدف «مـنـوط بـالشعب، يمر عبر انـتـخـابـات حـرة ونـزيـهـة»، يقول رئيس الحزب بالنيابة.

وبخصوص أجندة الحزب لما بعد الاستفتاء المقبل، قـال بـن زيـادي: «مـن الـطـبـيـعـي أن نشـارك في الاستحقاقات التي ستلي تعديل الدستور، اعتبارا بأن الحزب هـو في الأصـل مـؤسسـة سـيـاسـيـة تـهـدف إلى الوصول إلى الحكم»، يضاف إلى ذلك أنه «لطالما كان حزب الحرية والعدالة ضد سياسة الكرسي الشاغر».

وبخصوص انعقاد المؤتمر الاستثنائي للحزب، أفاد رئيسه بالنيابة أنه تقرر عقب الدورة الأخيرة تأجيله إلى وقت لاحق، نـظـرا لـلـظـروف الصحـيـة المتـعـلـقـة بجائحة كوفيد-19.

الأساتذة والتلاميذ والأولياء في حالة ترقب

رُبع الجزائريين معلّقون بين الدخول المدرسي وكوفيد-19

تعرف الجزائر، هذه السنة، دخولا اجتماعيا استثنائيا، مع ما تفرضه جائحة كوفيد-19 من إجراءات وقائية وتدابير احترازية لمنع انتشار العدوى، لكن الأكيد ان رفع العطلة الاستثنائية عن الأمهات المربيات، بداية سبتمبر، لم يُعط للدخول الاجتماعي طعمه، بل بقي غير مكتمل بسبب تأخر الدخول المدرسي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا في ذاكرة المجتمع بهذا الموعد.
في انتظار تحديد تاريخ التحاق التلاميذ بمقاعد الدراسة سيبقى رُبع الجزائريين معلقون بين نهاية أزمة صحية لم تستثن أحدا من العدوى، وبداية حياة عادية لن تكون يومياتها، كما كانت قبل الوباء العالمي.

استطلاع: فتيحة كلواز

في هذا الاستطلاع، اقتربت «الشعب» من مختلف الفاعلين لتسألهم عن دخول اجتماعي استثنائي جعله تأخر الدخول المدرسي والجامعي معلقا الى حين تحديد تاريخ التحاق التلاميذ بمقاعد الدراسة.

الأولياء.. خوف وترّقب

جميلة صواليلي، موظفة بشركة اتصالات، قالت عن الدخول الاجتماعي الاستثنائي لسنة 2020 :» مرت الجزائر والعالم أجمع بظرف استثنائي جعل من الدخول الاجتماعي معقدا وصعبا ومعلقا بسبب تأخر الدخول المدرسي والجامعي عن موعده المعتاد في شهر سبتمبر، فإلى اليوم ما زال التلاميذ خارج المؤسسات التعليمية في انتظار الإعلان عن تاريخ التحاقهم بمؤسساتهم التعليمية.»

وأضافت جميلة ان الضغط الذي عاشه الأولياء طوال فترة الحجر الصحي ساهم في جعل الحالة النفسية للأبناء والأولياء متدهورة وفي حالة توتر دائم زاده رفع إجراء العطلة الاستثنائية للأمهات المربيات قلقا، خاصة وان دور الحضانة مغلقة، ورفض الكثير من المربيات الاحتفاظ بالأطفال خوفا من العدوى.

هذا الوضع جعل الأم تعيش حالة من الضياع لأن أطفالها باقون في البيت، ما اضطر البعض منهن الى تركهم عند أمهاتهن أو إبقائهم في المنزل بمفردهم ما يشكل خطرا كبيرا عليهم بسبب الحوادث المنزلية.»

وقالت نفيسة دالي ان المرأة العاملة في الأول من سبتمبر وجدت نفسها أمام وضع استثنائي ومعقد لأن عودة العاملات المربيات الى العمل خلق مشكل حقيقي لهن لأن دور الحضانة والخوف من العدوى جعل الخيارات المتاحة لهن قليلة جدا، لذلك كان من الأولى فتح دور الحضانة أولا قبل رفع العطلة الاستثنائية، معتبرة في ذات السياق ان التحاق الأمهات المربيات بمقرات عملهن لم يستطع انهاء الجدل القائم حول الدخول الاجتماعي، لأنه مرتبط أصلا بالدخول المدرسي الذي مازال تاريخه لم يحدد بعد.

وقالت في هذا الصدد: «شكّل التحاق أبنائي المتمدرسين بمؤسساتهم التعليمية، منذ مارس الماضي والى اليوم هاجسا حقيقيا بسبب الأزمة الصحية الاستثنائية التي مسّت الجزائر على غرار كل دول العالم، فمن يضمن لي ولكل الأولياء عدم تحول المدارس الى بؤر حقيقية لانتشار المرض، حقيقة ان الوزارة الوصية عملت على وضع بروتوكول صحي لتفادي هذا الأمر، لكن الواقع يكشف عن صعوبة تطبيقه خاصة فيما تعلق بالتباعد الاجتماعي، فنقص الهياكل التربوية واكتظاظ الموجود داخلها يجعل من إرسال أطفالنا الى الدراسة مخاطرة ومغامرة غير محمودة العواقب».

لن نتحدث عن الدخول الاجتماعي دون الحديث عن الطلبة الجامعيين، وفي هذا السياق قالت ياقوت عليق، طالبة سنة أولى علوم اقتصادية بجامعة الجزائر 3: «تم تحديد 19 سبتمبر لاستئناف الأنشطة البيداغوجية حضوريا حيث يكون الدخول تدريجي وعبر دفعات، وفق البروتوكول العملياتي لتسيير اختتام السنة الجامعية 2019-2020 والدخول الجامعي 2020-2021 في ظل الجائحة العالمية كوفيد- 19، حيث طلب من الملتحقين بالجامعة الالتزام الصارم بإجراءات الوقاية خاصة التباعد الاجتماعي.»

وعن المراجعة عن بعد قالت: «حدد تاريخ 23 أوت للمراجعة عن بعد، لكن الطلبة صوتوا على رفض هذه الطريقة، فخيرنا بين الدخول يوم 12 سبتمبر من أجل المراجعة بتخصيص ساعة واحدة لكل مادة أو دخول الامتحانات دون مراجعة، فضلنا التوجه الى الامتحانات دونها خوفا من العدوى والمرض، لذلك التحق الأسبوع الماضي طلبة ماستر 1 لإجراء الامتحانات، أما الأسبوع القادم سيكون دور ماستر 2 مع توفير النقل الجامعي والإيواء للطلبة الممتحنين.»

وأكدت ياقوت ان إدارة الجامعة أعلمت الطلاب ان صفة «معيد السنة» لن تسجل في ملفاتهم هذه السنة بالإضافة الى تقديمها تسهيلات بإعطاء كل طالب 30 نقطة من الرصيد لإنقاذ من كانت معدلاتهم قريبة من 10، إضافة إلى الإنقاذ، في حين اختارت بعض الإدارات الجامعية ثلاث مواد فقط يمتحن فيها الطالب».

وفيما يتعلق بإجراءات الوقاية قالت ياقوت «كل طالب ملزم باحترام مسافة التباعد الاجتماعي ووضع القناع الواقي داخل قاعات الامتحان وكذا كل ما جاء به البروتوكول الصحي المعتمد من طرف الإدارة».

دخول مدرسي صعب ومعقّد

وقال المتحدث باسم نقابة «كناباست» مسعود بودیبة، ان الدخول المدرسي لسنة 2020 /2021 سيكون صعبا لعدة أسباب أهمها الوضع الصحي الذي فرضته جائحة كوفيد- 19 وتأثيرها الواضح على مختلف القطاعات خاصة المدرسة، إلى جانب النقص الذي يعرفه قطاع التربية في المرافق والهياكل حتى قبل الجائحة العالمية حيث ستستقبل 10 ملايين تلميذ هذه السنة، خاصة بعد توقف انجاز العديد من المؤسسات التربوية التي كان من المفروض استلامها هذا الدخول المدرسي، إضافة الى نقص التأطير في جميع المستويات، وكذا الاكتظاظ في مختلف المدارس ما ولّد صعوبات كبيرة على الممارسة البيداغوجية.

وأكد انه بالموازاة مع هذا عاش قطاع التربية الوطنية في السنوات الماضية نزيف بسبب الإقبال على التقاعد النسبي، وهو الإشكال أو الشغور الذي يعيشه القطاع إلى اليوم، ما يزيد من تعقيدات الدخول المدرسي وصعوبته، كاشفا ان «كناباست» كانت تطالب دائما بتوفير كل الإمكانات المادية والبشرية لإنجاح البروتوكول الصحي للوقاية من جائحة كورونا، من خلال التقليل من ظاهرة الاكتظاظ في المؤسسات التعليمية التي تعرقل مهمة تطبيق البروتوكولات الصحية.

وأوضح المتحدث ان تأخر الدخول المدرسي سيؤثر على سير السنة الدراسية ما يضطر الجميع التكيف مع المضامين والمناهج التعليمية، ما يؤثر سلبا على أريحية العمل البيداغوجي وتحقيق الكفاءات المستهدفة من برنامج السنة الدراسية.

فيما كشف الأمين الوطني المكلف للإعلام بنقابة «أسانتيو» لعمال التربية زوقار العمري، أن من بين الاقتراحات التي قدمتها النقابة لوزارة التربية تفويج الأقسام حرصا على التباعد الاجتماعي حيث لا يتعدى عدد المتمدرسين في الفوج الواحد 20 تلميذا، على ان يكون كل تلميذ في طاولة واحدة، وإعادة التكييف البيداغوجي من خلال الاكتفاء بأهم الدروس وتلخيصها، بالإضافة الى تقليص الحجم الساعي للحصص التطبيقية من ساعتين الى ساعة واحدة، على ان يدرس التلاميذ يوم بيوم بسبب عجز الهياكل عن التأقلم مع التباعد الاجتماعي.

وأوضح زوقار ان النقابة توصي بأن يكون الدخول المدرسي في أقرب وقت ممكن لأن انقطاع التلاميذ عن الدراسة سيؤثر سلبا على تحصيلهم الدراسي والمعرفي خاصة وأنهم في فترة الحجر الصحي تلقوا مكتسبات أخرى، مع الحرص على تقييم السياسة المتبعة نهاية الثلاثي الأول لمعرفة مدى نجاعتها وكذا رسم استراتيجية للثلاثي الثاني.

وأكد زوقار الحاح النقابة على بقاء الدراسة من يوم الاحد الى يوم الخميس والاكتفاء بإلغاء نصف الثلاثاء مساء خاصة في الطورين الثاني والثالث، حتى يستطيع، خلال يومي الجمعة والسبت، من تجديد طاقته وترتيب الدروس وتصحيح الأوراق، لأن العملية التربوية متعبة جدا، بل هي مهنة شاقة جدا.

وأشار المتحدث الى ان الدخول الاجتماعي لهذه السنة معقد جدا، بقي معلقا بسبب تأخر الدخول المدرسي في ظل جائحة كوفيد- 19، التي كانت سببا في انهيار القدرة الشرائية للمواطن، لذلك ينادي الاتحاد الوطني لعمال التربية وفيدرالية النقابات الجزائرية الحكومة لإيجاد الآليات المناسبة لرفع القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، خاصة وان الكثير من العمال فقدوا مناصبهم بسبب الازمة الصحية ما يجعلهم عاجزين أمام الأعباء المالية للدخول المدرسي.

وقال عضو المكتب الوطني لجمعية أولياء التلاميذ حميد بوعلاق أن التكفل النفسي بالتلاميذ ضروري لاسترجاعهم الثقة في ظل دخول مدرسي صعب جدا بسبب اكتظاظ الاقسام، فأغلب المؤسسات لا تملك الإمكانيات لتطبيق إجراءات الوقاية أو البروتوكول الصحي لوزارة التربية، وأرجع النقص في الهياكل الى سوء تسيير الوزارة الوصية في فترة سابقة فرغم البحبوحة المالية التي كانت تعيشها الجزائر إلا انها لم تستغل في إنشاء الهياكل الكافية للقضاء على ظاهرة الاكتظاظ في المدارس، كاشفا في نفس السياق تحضير الجمعية لتوصيات تتضمن تقليص المواد التعليمية، وتقسيم التلاميذ الى أفواج بغية تفادي تحوّل المؤسسات التعليمية الى بؤر لانتشار العدوى.

النقل، الإيواء وتأجيل المناقشات مشاكل تؤرق الأستاذ الجامعي

قالت أستاذة التاريخ الحديث والمعاصر، بجامعة قسنطينة 2، حفيظة بن دحمان، في حديثها مع «الشعب»: «بالنسبة لي كأستاذة، لم ألتحق بعد بالجامعة إلا إلكترونيا، بسبب توقف النقل بين الولايات وعدم توفر وسيلة نقل أخرى، فحتى في حالة الذهاب، يبقى نفس المشكل مطروحا أثناء العودة للبيت. وهو مشكل يعاني منه عدد معتبر من الزملاء الأساتذة الذين يقطنون خارج ولاية العمل «قسنطينة»، علما أن معظم هؤلاء الأساتذة ليس لديهم سيارات خاصة ولا سكن خاص بولاية العمل».

وأضافت قائلة: «إدارة القسم الذي أدرّس به برمجت امتحانات الاستدراك للسداسي الأول، بداية شهر سبتمبر، لم يحضر لتأطيرها من الأساتذة سوى القاطنون في الولاية، كما كانت هناك غيابات في صفوف الطلبة القاطنين خارج الولاية، لذلك قمنا بإرسال الأسئلة للإدارة عن طريق البريد الالكتروني، لإجراء الامتحانات، في المقابل لم نستلم بعد إجابات الطلبة لتصحيحها..».

واستطردت حفيظة: «برمجت الإدارة امتحانات السداسي ، خلال الأسبوع الداخل، وأدرجت أسماء كل الأساتذة الذين هم من خارج الولاية لتأطير هذه الامتحانات، ولا ندري الى حد الساعة، كيف سنتنقل من وإلى الجامعة التي تبعد عن بيوت الأساتذة ما بين 200 و500 كلم!».

إضافة الى مشكل التنقل، كشفت بن دحمان عن مشكلة المناقشات المؤجلة، بحيث لم تُجرَ ولا مناقشة مذكرة لحد الساعة، وكذا الامتحانات التي لم تُنجز بعد، ما يجعل الوقت يضيق على الأعمال المتراكمة.

وقالت ان الأساتذة يعانون ضغطا نفسيا رهيبا بسبب الأثر السلبي الذي سيكون لكل هذه التأخيرات والتأجيلات على جهد وقدرة الأستاذ على الإنجاز والمتابعة، والجميع يعلم أنه حتى في الأوقات العادية هناك ضغوط نفسية وبدنية على الأستاذ بسبب أعمال نهاية السداسي التي تحتاج للدقة والسرعة والتقيد بمواعيد معينة لانهائها، فما بالك بضغط هذا الظرف الاستثنائي الذي يجعل الأستاذ لا يفكر في عمله فحسب، بل يفكر في كل ما انجر عن هذا الظرف، من مشاكل النقل، والخوف من العدوى، وتحمل المسؤولية تجاه سلامة نفسه وسلامة الطلبة، وابتكار الحلول الآنية للمشاكل المستجدة، ومحاولة التخفيف من الآثار النفسية للجائحة على الطلبة!

وكشفت ان الأساتذة قلقون بسبب الغموض الذي يكتنف هذه المرحلة، ويأملون في رفع إجراءات الحجر وعودة الحياة كليا إلى طبيعتها، مع اتخاذ إجراءات الوقاية اللازمة، لأنه الحل الوحيد لإنقاذ العام الدراسي من المشاكل التي يتخبط فيها، خاصة أن معظم البلدان التي تعاني من الجائحة أكثر منا، عاد أبناؤها لمقاعد الدراسة بدون أي تحفظات أو مشاكل تُذكر.

المختص النفسي خالد عبد السلام لـ«الشعب ويكاند»:

دخول اجتماعي غير مكتمل بسبب كورونا

استرجاع اللّياقة البيولوجية والعقلية ضروري للاندماج في جوّ الدراسة

أكد الأستاذ، بقسم علم النفس وعلوم التربية والارطفونيا، بجامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، الدكتور خالد عبد السلام في حوار مع «الشعب ويكاند»، ان الدخول المدرسي الاستثنائي يتطلب تظافر جهود الجميع لتجاوز الاثار النفسية لجائحة كورونا على المتمدرسين والجامعيين، خاصة وان الدخول الاجتماعي لهذه السنة ما زال معلقا بسبب تأخر الدخول المدرسي والجامعي، مؤكدا في ذات السياق على ضرورة عمل الاولياء على استرجاع أبنائهم للياقتهم البيولوجية والذهنية للاندماج في جو الدراسة واستعادة حيويتهم في العملية التعليمية.

أجرت الحوار: فتيحة كلواز

الشعب: كيف ترون الدخول الاجتماعي الاستثنائي لهذه السنة؟

الاستاذ خالد عبد السلام: الدخول الاجتماعي لهذه السنة ليس كغيره، نتيجة الظروف الاستثنائية التي تمر بها بلدنا بسبب جائحة كوفيد-19، وما فرضته من حجر منزلي وتباعد اجتماعي وتغير في الكثير من العادات والسلوكيات الحياتية لجميع الناس وخاصة المتعلمين منهم.

عرقل انعدام النقل بين الولايات العودة الطبيعية للحياة الدراسية والجامعية لاسيما أنه أخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين الطلبة الجامعيين، حيث لم يستطع الكثير من الطلبة خارج الولايات الالتحاق بمقاعد الجامعة، في الوقت الذي التحق فيه الطلبة المقيمين في ولايات مقر الجامعات، وحال أيضا دون التحاق الكثير من الأساتذة في مختلف الأطوار والمراحل خاصة المؤسسات الجامعية بمناصب عملهم هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فَقَدَ جو الدخول الاجتماعي لهذه السنة طعمه المعهود لدى غالبية الناس، لاسيما المتعلمين والموظفين والعمال في مختلف المؤسسات والإدارات بسبب الإجراءات الوقائية التي فرضتها الجائحة، كالحجر المنزلي، التباعد الاجتماعي ومنع التنقل داخل الولاية الواحدة وبين الولايات، كما أُبعد المتعلمين عن جو الدراسة والتعلم والعمال والموظفين عن جو العمل والنشاط لمدة تجاوزت خمسة أشهر ما أثر سلبا على استعداداتهم ودافعيتهم للتعلم والعمل.

فقدْ فرض عليهم الالتزام بالكثير من الإجراءات الوقائية داخل أماكن عملهم. خاصة ما تعلق بارتداء القناع الواقي واستعمال المواد المعقمة، وهي من السلوكيات غير المعهودة ما جعل الكثيرون يستثقل احترامها والتقيد بها، بينما التزم بها البعض الآخر، وهذا راجع لأسباب متعددة لا يسمح المجال هنا لعرضها، بل تحتاج إلى دراسات علمية ميدانية لفهم الظاهرة من جميع أبعادها.

هل التكفل النفسي ضروري لإعادة التلاميذ إلى جوّ الدراسة؟

أكثر المتضررين من جائحة كوفيد -19 والحجر المنزلي هم المتعلمون في مختلف المراحل سواء كانوا تلاميذ في الأطوار الثلاثة أو طلبة جامعيين، فالمدة التي قضوها محجورين في بيوتهم جعلت غالبيتهم منهمكين في الألعاب الالكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي وفي مختلف الألعاب، وهو ما أثر على وتيرتهم البيولوجية، حيث أصبحوا يسهرون ليال إلى ساعات الصباح وينامون في النهار، فانعكس كل ذلك على تركيزهم وانتباههم.

إضافة إلى إفراز الغلق داخل البيوت ضغوطا نفسية وقلقا وتوترا كبيرا بين أفراد الأسرة خاصة سكان المجمعات داخل العمارات والشقق الضيقة. علما انه بمرور الزمن ونتيجة طول مدة الحجر المنزلي ظهرت لدى المتعلمين في مختلف الأطوار أعراض فقدان لياقتهم النفسية والعقلية وعاداتهم الدراسية.

خاصة وانهم كانوا ينتظرون قرارات سياسية أو إدارية تضمن النجاح لكل المتعلمين دون استحقاق بعيدا عن الامتحانات والدراسة، وكانت تستند هذه التوقعات تارة إلى تجارب وقرارات سابقة مثل إلغاء امتحانات شهادة التعليم الابتدائي، وشهادة التعليم المتوسط الاختيارية وتارة أخرى نتيجة الإشاعات التي غزت صفحات ومواقع التواصل الاجتماعي سيطرت على الأسرة والمجتمع عبر كل وسائل الاتصال. وبناء على كل ذلك أصبح التكفل النفسي أكثر من ضروري، بل يمكن القول أصبح خيارا استراتيجيا لاستدراك السنة الدراسية بنجاح خلال هذه المرحلة قبل العودة الرسمية إلى مقاعد الدراسة، من أجل إعادة تأهيل المتعلمين نفسيا وعقليا ودراسيا. حيث ترتكز عملية التكفل النفسي على برنامج متنوع ومتعدد الأبعاد يتضمن مجموعة من النشاطات الرياضية، الترويحية، الترفيهية، الثقافية والتربوية. تتولى مسؤولية تنفيذه الأسرة بالتعاون مع المدرسة، الجمعيات المهتمة بالطفولة والتربية والتعليم، دور الشباب، المراكز الثقافية ووسائل الإعلام السمعية والبصرية الجوارية والوطنية.

ولعلّ أهم شيء تقوم به الأسرة، خلال هذه الأيام هو تدريب أبنائها على إعادة تنظيم وتيرتهم البيولوجية بالنوم مبكرا والنهوض باكرا، وإرشادهم إلى ضرورة التقليل من استعمال الألعاب الالكترونية والتكنولوجيات المعاصرة، وتعويضها بنشاطات رياضية وجولات سياحية، ونشاطات ترفيهية ومراجعات دورية ومنظمة للدروس فردية وجماعية في مجموعات لا تتعدى 3 أفراد مع مراعاة إجراءات الوقاية من العدوى بكوفيد 19 أوعن طريق وسائط الاتصال المعاصرة.

أما المدرسة ودور الشباب والمراكز الثقافية كل في اختصاصه تقوم بتحضير برامج رياضية، ثقافية، ترفيهية وتربوية. ووسائل الإعلام الجوارية والسمعية البصرية من الضروري أن تساهم في تخصص برامج إرشادية وتحسيسية ينشطها أخصائيون ومستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني حول كيفية مساعدة المعلمين على الاندماج في الحياة المدرسية بلياقة نفسية جيدة.

بماذا تنصحون الأولياء والأساتذة ليكون الدخول المدرسي عادي رغم ما يعرفه من اضطراب؟

نصيحتي للأولياء والمعلمين هي تجنب الضغط على التلاميذ وضرورة مرافقتهم خلال هذه المرحلة الحساسة التي عاشوا فيها جوا من التوتر والاضطراب بعد بقائهم في الحجر المنزلي والتباعد الاجتماعي والالتزام بالإجراءات الوقائية الصارمة لم يتعودوا عليها من قبل مع الانقطاع عن الدراسة لمدة طويلة.

والاجتهاد في مساعدتهم من أجل استرجاع لياقتهم النفسية بالنشاطات الرياضية، السياحية والترفيهية التي سبق لنا ذكرها، واسترجاع اللياقة العقلية بنشاطات فكرية، تربوية، تعليمية وثقافية، لتنشيط وتحفيز العمليات العقلية والمعرفية، وكذا استرجاع العادات الدراسية المفقودة عن طريق حصص المراجعة للدروس، والواجبات المنزلية ونشاطات التعلم التعاوني بين المتعلمين مع مراعاة اجراءات الوقاية من عدوى كوفيد-19.

هل تجاوز الآثار النفسية لكوفيد 19 ممكن؟

التكفل النفسي وفق برامج مدروسة ومكثفة للمعلمين والاساتذة قبل الدخول المدرسي له أهمية كبيرة من جوانب، فهو يساعد المتعلمين على شحن دافعيتهم للتعلم من جديد ويرفع من معنوياتهم، يبدد مخاوفهم، ويعزز استعداداتهم ويسترجع لياقتهم النفسية والعقلية التي تجعل المتعلمين في أريحية مع أنفسهم مقتنعين بالادوار التي تنتظرهم لانجاح مستقبلهم الدراسي.

ما يمكنهم من استرجاع حيويتهم ونشاطهم الدراسي الذي يجعلهم يندمجون من جديد في الحياة المدرسية بقوة وعزيمة دون فتور، وهذا يتطلب من وازرة التربية الوطنية تكليف مستشاري التوجيه والارشاد المدرسي بإعداد برامج نفسية وتربوية لاستقبال المتمدرسين والتكفل بهم قبل العودة المفترضة لمقاعد الدراسة.

ويتطلب أيضا من جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالطفولة والتعليم ووسائل الاعلام والمختصين النفسانيين والتربويين في مختلف المؤسسات والمراكز الشبانية والثقافية التعاون لتقديم خدمات نفسية وثقافية وتربوية للمتمدرسين، خلال هذه المرحلة لمساعدتهم على الاندماج السلس والطبيعي في جو الحياة المدرسية، لسنة 2020-2021.

ثمّنوا اقتراح وزير التربية

أساتذة وتلاميذ يتطلّعون لقرارات ما بعد التفويج

أكثر من 06 أشهر من إغلاق المدارس أبوابها

مؤشرات ايجابية قد تقرب الإعلان عن الدخول المدرسي، بعد أكثر من 06 أشهر من إغلاق المدارس لأبوابها وترك التلاميذ لمقاعدها، وذلك للظروف الصحية الاستثنائية التي تعيشها الجزائر واتخاذ التدابير والإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كوفيد-19، بحيث لم يكن هناك من حل آخر سوى تعليق الدراسة إلى أجل غير مسمى حفاظا على الصحة العمومية..

عنابة: هدى بوعطيح

يترقب يوميا تلامذة وأساتذة الأطوار الثلاثة قرارات الوزارة الوصية، فيما يخص الدخول المدرسي للسنة الدراسية 2020-2021 خصوصا وأن الأحاديث المغلوطة كثرت في الآونة الأخيرة حول تاريخ الدخول المدرسي، وطريقة التمدرس مع استمرار وباء كورونا، إلى جانب توقيت الدراسة والبرنامج الذي سيتم انتهاجه في حال العودة إلى مقاعد الدراسة في هذه الفترة، حتى أن البعض أرجح الاستغناء عن بعض المواد من المنهج الدراسي.

وضع وزير التربية محمد واجعوط، منذ أيام حدا لهذا الجدل، وأعلن مقترحات مبدئية وبأنه إلى حد الساعة لم يتم اتخاذ قرارات نهائية خاصة بموعد الدخول المدرسي المقبل، وكشف عن مشاريع مخططات استثنائية لنقابات التربية لتنظيم الدراسة مع مراعاة مصلحة المتعلم والأستاذ معا، إلى جانب الأسرة التربوية، والذي يتضمن اعتماد التفويج، بحيث يقسم كل فوج تربوي إلى أفواج فرعية لا يتعدى فيها عدد التلاميذ الـ20، إلى جانب العمل بالتناوب بين الفوجين الفرعيين، ناهيك عن التقيد الصارم بالبروتوكول الصحي الوقائي الذي اعتمدته وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

العمل في ظروف صحّية آمنة

قرارات أثارت ردود أفعال متباينة بين التلاميذ والأساتذة، الذين اقتربت منهم «الشعب»، حيث يتطلعون لقرارات تخدم جميع الجهات، بداية بالتلميذ لتمدرس أفضل بعد غياب طويل عن الدراسة، والعمل في ظروف صحية آمنة، إلى جانب الأستاذ والذي يعتبر العنصر الرئيس لموسم دراسي ناجح.

وفي هذا الصدد، ترى «مريم.ع» أستاذة اللغة الفرنسية بالطور الابتدائي، أن الأولوية خلال الدخول المدرسي المقبل، يتوقف بالدرجة الأولى عند وضع تدابير وقائية صارمة للحيلولة دون انتشار وباء كورونا وسط التلاميذ، خصوصا من هم في الابتدائي، والذين لا يعون جيدا خطورة هذا الوباء اللعين، مشيرة إلى أنه أي تهاون منهم ومن دون قصد قد يسبب ما لا يحمد عقباه.

وهو ما أكده الأستاذ محسن سيد علي، أستاذ الرياضيات في الثانوي، والذي ألّح على ضرورة التفكير جيدا قبل اتخاذ أي قرارات قد تضر بالصحة العمومية وبصحة أبنائنا، مشيرا إلى أنه إذا تطلب الأمر تأجيل الدخول المدرسي لسلامة التلاميذ، فلا يجب التهاون في اتخاذ هذا القرار المصيري، أما العودة إلى المدارس فيتطلب - بحسبه - تجسيد البرتوكول الصحي لوزارة الصحة على أكمل وجه، على غرار ارتداء الكمامات، وتجسيد التباعد الاجتماعي والحرص على التعقيم اليومي، مع فرض رقابة صارمة في الوسط المدرسي لتفادي انتشار فيروس كورونا، وأي تهاون يعرض صاحبه للعقوبة الفورية ليكون - كما قال المتحدث - عبرة لغيره حتى لا يكون سببا في أدية غيره، وأضاف بأنه على الدولة أن تكون مستعدة للتعامل مع أي طارئ محتمل.

ضرورة العودة إلى الدراسة

وثمن بعض الأساتذة المقترحات المبدئية التي جاء بها وزير التربية الوطنية، فيما يتعلق باعتماد نظام التفويج، حيث اعتبرته الأستاذة لامية نويصر قرارا صائبا في حال ما تم اعتماده، مؤكدة على ضرورة العودة إلى مقاعد الدراسة، بعد غياب طويل، على اعتبار أنه لا أحد يعرف متى سيختفي هذا الفيروس، ولا يمكن على حد قولها البقاء مكتوفي الأيدي، بل يجب التعايش معه مع الأخذ بكافة التدابير الاحترازية والإجراءات الوقائية اللازمة والتي تحمي الوسط المدرسي بأكمله، داعية أيضا إلى تضافر الجهود بين الأساتذة والتلاميذ والموظفين للوقوف ضد هذا البلاء والتغلب عليه من خلال الوعي بخطورة ما يحدق بنا، وليس بالاختفاء في منازلنا وانتظار ما ستسفر عنه الأيام والتي قد تطول.

بعض التلاميذ أيضا أكدوا على أهمية استئناف الموسم الدراسي عن طريق الأفواج، إلا أنهم اعتبروا الدراسة لـ 06 أيام قد تحد من راحتهم وتؤثر على مشوارهم الدراسي بسبب التعب، متمنين من الجهات الوصية إعادة النظر في هذه النقطة بالذات واتخاذ قرارات صائبة تخدم التلميذ، كما أكده وزير التربية الوطنية محمد واجعوط، وهو ما ذهب إليه أيضا أولياء التلاميذ والذين ينتظرون من الوزارة الوصية الخروج بقرارات لصالح التلميذ بالدرجة الأولى، خصوصا إذا ما تم استئناف الدراسة في ظل وباء كورونا.

«الشعب ويكاند» تفتح ملف السياحة الجبلية بالأوراس

عسى أن تكرهوا كورونا.. وهي خيرٌ لكم!

استفادت السياحة الجبلية بولايات الاوراس كثيرا من جائحة كورونا كوفيد 19 التي هزّت العالم، فأعادت تداعياتها المتعلقة بتعليق السفر بين الولايات والخارج والنقل الحضري والجماعي إلى الولايات الساحلية، بسبب إجراءات الحجر الصحي، بريق هذه السياحة التي عرفت منذ تفشي الوباء انتشارا واسعا، وإقبالا منقطع النظير من العائلات الأوراسية.

باتنة: حمزة لموشي

رغم تفضيل العائلات والشباب بولايات الاوراس كباتنة، خنشلة، أم البواقي، قالمة للسياحة الجبلية في السنوات الاخيرة، إلا أن سحر الشواطئ والسباحة في البحر والسياحة الساحلية، جعل الإقبال على جبال الاوراس وغاباتها يقتصر فقط خلال العطلة الربيعية، غير ان الاوضاع التي فرضها انتشار الفيروس التاجي بالجزائر وما رافقه من إجراءات وقائية، جعل الكثير من سكان الاوراس، كما وقفت عليه «الشعب»، يلجأ إلى الغابات والجبال والفضاءات كخيار أخير من أجل الترفيه عن النفس والاستمتاع بالمناظر الخلابة والخروج من دائرة الخوف والقلق والضغط والكآبة التي تسبب فيها الخوف من الوباء.

وتزخر ولاية باتنة على غرار ولايات الأوراس الأخرى بفضاءات سياحية طبيعية عذراء، كونها تتمتع بثروة غابية كبيرة تصنفها الأولى وطنيا بمساحة بلغت 327 ألف هكتار، وتسعى، محافظة الغابات، لتجديد الغطاء النباتي وتعزيز الحزام الأخضر بالمنطقة، من خلال غرس 3 آلاف هكتار من الأراضي عبر 22 بلدية بالولاية إلى غاية سنة 2030، لتعويض المساحات الغابية الكثيفة التي التهمتها حرائق الغابات.

أنشطة ثقافية ورياضية وترفيهية عديدة

وتعتبر غابات مناطق جمينة، الواقعة بين باتنة وبسكرة، وقلاع الأشجار الكثيفة لغسيرة وغوفي، وجبال شيليا وتافرنت وأذرار الهارة وبوصالح وتاغيت وشير، وجبال آريس وتيغانمين من بين أكثر المناطق الغابية التي شهدت خلال الأشهر الاخيرة إقبالا كبيرا للمواطنين فرادى أوفي عائلات للاستمتاع بسحر هذه الجبال وقضاء أوقات ممتعة خاصة بالنسبة لبعض المجموعات الشبانية التي قضت أياما وليالي بين أحضان هذه الغابات الشامخة.

ورغم تطور هذه السياحة في السنوات الاخيرة من خلال تكريس تقاليد التخييم بجبال الأوراس، وفي مرتفعاتها على غرار جبال شيليا، الواقعة في الحدود بين باتنة وخنشلة، وكذا جبال كوندورسي وكاسرو ومروانة ووادي الماء التي تستهوي عشاق السياحة الجبلية في مجموعات تتجاوز أحيانا 20 شخصا، يقضون أوقات ممتعة، خاصة وأنهم يقطعون مسافات طويلة ولساعات سيرا على الأقدام، لاكتشاف مختلف المعالم الطبيعية التي تكتنزها هذه الجبال التي تحوي غابات كثيفة تضم أشجارا نادرا عمرها يزيد عن عشرات السنين.

ويؤطر هذه الرحلات خاصة تلك التي تستمر لأيام، بحسب من تحدثنا إليهم في هذا الخصوص من مواطنين عدة جمعيات مهتمة بالسياحة الجبلية، على غرار جمعية «لامصبا» بمدينة مروانة، وكذا جمعية وادي الماء، والنادي السياحي «كاراكال اوف شيليا» ونادي «الرستميون» فريق الهواة «كوكسول»، حيث يتم تنظيم العديد من الانشطة الثقافية والرياضية والترفيهية في السهرات الجبلية، تختتم عادة بعملية تشجير للمناطق التي زارها الشباب وحملة تنظيف لكل المخلفات التي استعملوها للحفاظ على نقاء ونظافة وجمال المواقع التي زاروها ومكثوا بها.

كما يقوم الشباب نشر صور وبث فيديوهات عبر الفضاء الازرق تشجع العائلات على زيارة هذه المرتفعات الجبلية والتحسيس بخطورة استنزاف الغطاء النباتي جراء تصرفات بعض المواطنين الذين يخلفون وراءهم مخلفات وقمامة تتسبب في كوارث بيئية على غرار الحرائق.

ولعل ما شجع العائلات على الخروج أفواجا لهذه الفضاءات الطبيعية الغابية هو توفرها على منابع طبيعية لجلب المياه الصالحة للشرب، والترفيه عن النفس والاستمتاع بأوقات مريحة رفقة العائلة والاطفال الذين طالت مدة عطلتهم بسبب جائحة كورونا، حيث تعذر على الاولياء اصطحابهم إلى البحر فقرروا تعويضهم بزيارة الجبال والغابات والفضاءات الطبيعية وبشكل دوري، بحسب ما أكده السيد «ص.ت»، الذي اعتبر هذه السياحة قليلة التكاليف وممتعة مقارنة بالسياحة في الولايات الساحلية.

جبال شليا تعانق قمّة لالة كلثوم

تعتبر منطقة شليا بالأوراس من بين أكثر المناطق شهرة على المستوى الوطني والتي يحج إليها شهريا الألاف من محبي السياحة الجبلية، حيث يقع جبل شليا حول قمة لالة كلثوم المصنفة كثاني أعلى قمة جبلية على المستوى الوطني، وذلك على ارتفاع يفوق 2328 متر، أقصى غرب خنشلة على طول الشريط الحدودي مع ولاية باتنة بنحو 75 كلم.

وتعانق قمة لالة كلثوم عنان السماء شامخة تلتقى مع السحاب، في لوحة طبيعية ساحرة تأسر كل زائر يتعلق بجمالها ويرفض مغادرتها، تتخللها مناظر طبيعية فريدة تتوّسطها الوديان والتلال والمجاري، تحيط بها العديد من المساحات الخضراء والمزارع والبساتين مختلفة الألوان قطوفها دانية من أشجار البلوط والصنوبر الحلبي والأرز الأطلسي النادر تخترقها أشعة الشمس الذهبية الدافئة لتلقي بضلالها نحو المجاري والوديان المحيطة، بالغابة في لوحة طبيعية لا تتكرر، إلا بالأوراس وبالضبط بغابات يابوس، بولاية خنشلة التي يتبع لها جبل شليا إقليميا.

قلة مراكز الإيواء والمرشدين السياحيين

ورغم هذه الكنوز الطبيعية فإنها لم تحظ باهتمام الجهات الرسمية سواء بولاية باتنة أوخنشلة، من خلال انجاز مرافق سياحية ومركبات ترفيهية لتشجيع السياحة فيها أو توجيهها للاستثمار الخاص على الاقل، حيث تشهد ندرة كبيرة في مراكز الإيواء، والمرشدين السياحيين، حيث يجمع الكثير من المواطنين المهتمين بهذه الفضاءات أو الزائرين لها بالصدفة على ضرورة تصنيفها كمناطق ظل «سياحيا «، كونها لم تستفد من أي مشاريع نوعية لتشجيع السياحة وتطويرها من خلال برمجة مشاريع تنموية تساهم لا محالة في امتصاص البطالة وتوفير مناصب شغل خاصة في قطاع الخدمات والصناعات التقليدية والحرف، بحسب ما أكده السيد «ل.ق.»، الذي تعود إلى اصطحاب عائلته منذ رفع الحجر الصحي إلى هذه المناطق وقضاء أوقات ممتعة معهم بعيدا عن ضوضاء المدينة وإحصائيات الوباء.

جهود معتبرة للخواص لإنعاش القطاع

شهدت أغلب المرتفعات الجبلية، بعاصمة الأوراس، حركية كبيرة عكسها الإقبال المنقطع النظير للمواطنين والسياح والرياضين ومحبي السياحة الجبلية، ساعدهم على ذلك الخدمات التي يقدمها الخواص لهؤلاء الوافدين، خاصة خلال شهري أوت وسبتمبر الذين تم فيهما رفع الحجر الصحي على المطاعم وعودة الحياة إلى طبيعتها، حيث تم استئناف كل الانشطة، داخل الولاية بكل مرافقها، حيث لا تخلو هذه الخرجات إلى الجبال من طاولات للشواء غالبا ما يقوم الخواص بتوفيرها للمواطنين، على غرار بعض الجزارين والطباخين الذين اتخذوا من مواقع هذه الغابات والجبال مصدرا وحيدا لرزقهم، من خلال نحر الخرفان ولحم الماعز وطهيه في اطباق واشكال مختلفة فمرة على الجمر وأخرى على الموقد وثالثة بردم اللحم بعد تطعيمه ببعض التوابل داخل حفر مخصصة لهذا الغرض، ثم استخراجها وبيعها للمواطنين بأسعار معقولة، تترك لذتها على لسان كل متذوق، وتعرف هذه الأكلة بـ «المردوم»، وهي مجموعة أكلات من لحم الخروف يتم إعدادها في الهواء الطلق تحت ظلال الاشجار الكثيفة والمياه العذبة، مما يضفي عليها نكهة خاصة عليها.

ومن بين الزائرين للمناطق الجبلية خاصة الشباب من يفضل القيام بعملية الشواء مباشرة، من خلال التحضير المسبق للعملية في جلسات حميمية بين الاصدقاء بجلب اللّحم بأنواع مع بعض الخضر خاصة الفلفل والطماطم وبعض المستلزمات الاخرى من مشروبات غازية وغيرها، ومباشرة عملية الشواء عند أول محطة للراحة لهم بعد قطعهم لمسافات طويلة مشيا على الأرجل للغوص في أغوار هذه الفضاءات الطبيعية الساحرة، مثلما دأب عليه الكثير في جبال شيليا التي أصبحت مقصد محبي الطبيعة والسياحة الجبلية، سواء من باتنة أو بسكرة أو خنشلة ومختلف ولايات الوطن الأخرى، ونفس الأجواء سجلتها «الشعب»، بالمرتفعات الجبلية للشلعلع ومستاوة وكوندورسي.

ورغم تحسن الخدمات المقدّمة في هذا الجانب مقارنة بالسنوات الماضية، بفضل بعض الجهود التي يقوم بها الخواص بفتح فضاءات ترفيه جديدة، خاصة ما تعلق بألعاب الأطفال لاستقطابهم، إلا أن هذه المجهودات تبقى دون طموح محبي السياحة الجبلية بهذه المواقع الطبيعية والتاريخية المهمة.

ولدى زيارة «الشعب»، لبعض هذه المناطق لاحظنا في طريقنا إقبالا كبيرا من الشباب الذين استغلوا «ظرف» كورونا للاسترزاق مؤقتا من خلال نصب طاولات لبيع الإكسسوارات التقليدية والأواني الفخارية، إضافة إلى بعض المطاعم الموسمية المختصة في بيع الشواء، حيث يتوّزع العشرات من الشباب على قارعة لجلب الزبائن، وإغراء المرتادين بقائمة لأذ المأكولات وأشهى الاطباق، بغية التوّقف واقتناء بعض المستلزمات التي تميز المنطقة.

مطالب نشطاء المجتمع المدني

ككل سنة تجدد مختلف الجمعيات النشطة في هذا النوع من السياحة نداءاتها للمسؤولين المحليين والمركزين، بضرورة الالتفات أكثر لمطالبهم المتعلقة ببرمجة مشاريع تنموية تفك العزلة عن هذه الفضاءات الطبيعية وتسهل من حركة تنقل وتوافد المواطنين إليها، من خلال فتح الطرق والمسالك وتوفير بعض الخدمات على غرار فنادق أو مراقد لإيواء السواح، حيث لم تتوان هذه الجمعيات خاصة الثقافية منها والسياحية في بلديات غسيرة، اشمول، اريس، مروانة، وادي الماء بباتنة ومثيلاتها بالولايات المجاورة ببسكرة وخنشلة، في دعوة مختلف الجهات المعنية إلى التحرك لحماية مكاسب وتراث منطقة الاوراس خاصة شرفات غوفي السياحية.

ورغم ان الولاية قد استفادت في السنوات الاخيرة من مشاريع معتبرة في إطار البرامج التنموية المختلفة، على غرار 06 مناطق توّسع سياحي بتيمقاد، تازولت، المحمل، ثنية العابد، أريس، نقاوس وغوفي، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى المزيد ومواكبة المتطلبات السياحية العصرية لتوسيع الثقافة السياحية وتعزيز القطاعات بالفنادق، ومختلف المرافق السياحية واستغلال خصوصيات المنطقة الثقافية والسياحية بالتعريف بعاداتها وثقافتها وتراثها.

يطالب عشاق السياحة الجبلية ومحبي الفضاءات الغابية بتطبيق فكرة الاستدامة السياحية بولاية باتنة، من خلال استغلال العائدات المالية لأصحاب المشاريع السياحية، بتكثيف انجاز المرافق السياحية والخدماتية بهذه المناطق، وجلب مستثمرين جدد لهذا القطاع بتشجيعهم من خلال صيغ مختلفة، إضافة إلى التركيز على البعد الاجتماعي، لإنجاح هذه المعادلة بمرافقة المجتمع المحلي والاستفادة من تجاربه في هذ المجال، خاصة الجمعيات المحلية، كونها الأدرى بتاريخ وثقافة وكنوز هذه المناطق، إيلاء البيئة المكانة التي تستحق من خلال الحفاظ عليها وحمايتها بتكثيف حملات التشجير وحماية الغابات من الحرائق، وكذا المحافظة على الموارد الطبيعية المختلفة من ماء وطاقة ونباتات وأحياء طبيعية لمنع أي خطر كمشاكل التلوّث والتدهور البيئي.

دعوة الوالي لرجال الأعمال..

بدوره دعا والي باتنة، توفيق مزهود مستثمري الولاية ورجال أعمالها، إلى التوّجه للاستثمار في قطاع الغابات، متعهدا بمرافقتهم وتذليل كل الصعوبات أمامهم لتفعيل السياحة الغابية، حيث كشف مؤخرا، خلال اجتماعه مع الحركة الجمعوية وفعاليات المجتمع المدني أن عاصمة الاوراس باتنة تحظى بثروة غابية كبيرة تصنفها الاولى وطنيا بمساحة بلغت 327 ألف هكتار.

وقد كانت الفرصة سانحة لدعوة كل أطياف المجتمع بولاية باتنة للاستثمار في هذه الثروة الغابية من خلال الحرص على تجديد الغطاء النباتي الذي تضرر بسبب الحرائق إضافة الى الحرص على المحافظة عليها، مع إقامة حظائر ومتفسح عبر كل الغابات التي تنتشر بالولاية، وهذا من أجل توجيه المواطن نحو الغابة.

وأشار، مزهود إلى أن الاستثمار في المجال الغابي سيسمح بفتح أفاق كبيرة للتشغيل والقضاء على البطالة من خلال إقامة فضاءات للتسلية والراحة وتوفير أماكن للأكل تسهر في مجملها لتوفير الجو الملائم لاستقبال العائلات الأوراسية.

وتسعى، محافظة الغابات بباتنة، بهدف تجديد الغطاء النباتي وتعزيز الحزام الأخضر بالمنطقة على غراسة 3 آلاف هكتار من الأراضي عبر 22 بلدية بالولاية إلى غاية سنة 2030، ورغم الحرائق الكثيرة التي تشهدها الغابات بباتنة كل سنة إلى ان عمليات التشجير التي يقوم بها المجتمع المدني ومحافظة الغابات سنويا تساهم في اعادة نسبة الغابات المحترقة.

سحب البنزين الممتاز من محطات الوقود السنة القادمة

2021.. سنة أولى للحفاظ على البيئة

شكل قرار سحب البنزين الممتاز من محطات الوقود، ابتداء من السنة القادمة، محور اهتمام أصحاب السيارات والخبراء في الطاقة والبيئة، فمن جهة سيقلص بشكل كبير فاتورة استيراد هذا النوع من الوقود، بعد أن قررت الجزائر شق طريقها نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج مشتقات الطاقة، ومن جهة أخرى يساهم في التقليل من تسميم الرصاص للجو، وبداية تخفيض معدل تلوث في هذا الأخير.

حياة. ك

ينتظر أن يتم التخلص بشكل نهائي من استعمال البنزين الممتاز سنة 2021 حسب بيان وزارة الطاقة الصادر أول أمس الذي أعلنت من خلاله عن التوقف عن تسويق البنزين الممتاز بالرصاص على مستوى محطات الخدمات، نظرا لكلفة استيراده الكبيرة من جهة والأضرار التي يخلفها على البيئة والمحيط.

مهماه: صفة البنزين الممتاز توحي بفضائل غير موجودة

اعتبر الخبير في الطاقة بوزيان مهماه الإبقاء على نوعين من البنزين في مرحلة أولى قبل نهاية سنة 2021 يدخل ضمن منظور ذي ثلاثة أبعاد: المنظور الطاقوي، الاقتصادي والبيئي، لافتا أن الجزائر تستورد الوقود بنوعيه البنزين والديزل، و»هذا وضع غير مقبول في دولة نفطية بحجم بلادنا، رغم وجود مصافي ومحطات تكرير، تمد السوق الوطنية بمختلف أنواع الوقود والزيوت».

وقال إن الجزائر اضطرت إلى اللجوء للاستيراد لاستيفاء حاجات السوق الوطنية من الوقود، ولديها 3 أنواع من البنزين، بينما دول أخرى لديها نوعان أونوع واحد على غرار كندا، مشيرا إلى أن هذا الأخير يتناسب مع مختلف أنواع المحركات.

ومن ناحية البيئة نعلم أن مختلف دول العالم، توجهت إلى التخلي على الوقود «البنزين الممتاز» الذي يحوي الرصاص خاصة في الفضاء الأوروبي منذ 20 سنة، لأن احتراق هذا النوع من البنزين يخلف انبعاثات سامة مضرة بالصحة العمومية، مذكرا أن صفة البنزين الممتاز، توحي بفضائل غير موجودة، فهو مجرد تسمية فهو يحوي مادة الرصاص التي تساعد على تشحين صمامات المحرك، وإبطاء الاحتراق.

لكن مع التطور تم الاستعاضة على الرصاص بمركب البوتاسيوم، ولذلك توجهت مختلف دول العالم إلى استخدام البنزين دون رصاص، ولذلك يعتقد مهماه أن توجه الجزائر نحو التخلي عن البنزين الممتاز، سيقلل من صيرورة الإنتاج، وسيسمح ذلك بتوفير إنتاج كاف من البنزين بما تتطلبه الحظيرة الوطنية من السيارات، في انتظار دخول محطات تكرير جديدة مستقبلا على غرار محطة بسكرة، حاسي مسعود وتيارت.

وأضاف في هذا السياق أن الحديث عن «الديزل» وأيضا التوجه إلى إنتاج هذا البنزين بنوعين، الديزل الحضري بمواصفات تتلاءم مع طبيعة السيارات السياحية، يستخدم في حواضر سيارات الرفاهية ذات الأسطوانات الكبيرة، والتي يتعين على أصحابها تسديد الثمن الفعلي والحقيقي لوقود الديزل، وهذا سيكون – حسب مهماه – التزام من الطبقة الثرية تجاه المجموعة الوطنية التي تتحمل الآن عبء فاتورة استيراد الديزل، التي بلغت في وقت ما 2 مليار دولار، والديزل الفلاحي بمواصفات تتلاءم ومحركات الآلات الفلاحية، وهذا ما سيسمح بوضع تسعيرتين للديزل: الأولى مدعمة موجهة للقطاع الفلاحي والصناعي، وهذا الدعم يكن خدمة للأمن الغذائي الوطني، والثانية عبارة عن تسعيرة حقيقية وفعلية.

سحب «الممتاز» يقلل سموم الرصاص بـ60 بالمائة

من جهتهم، ثمن خبراء في البيئة قرار سحب البنزين الممتاز من محطات الوقود، فمن جهة يمكن أن يربح مستعملوه ما بين 400 إلى 500 دج شهريا بعد استعماله للبنزين منزوع الرصاص، نظرا لكون سعر هذا الأخير أقل من «الممتاز» بفارق يقارب 10 دج، وينعكس ذلك على البيئة حيث يقلل من ملوثات الرصاص السامة بنسبة 60 بالمائة.

ولفت أحد الخبراء في البيئة إلى أن السيارات الجديدة تستعمل في غالبيتها البنزين بدون رصاص، وبالتالي فإن السيارات القديمة هي التي يستعمل أصحابها البنزين الممتاز أو أنواع الوقود الأخرى. واعتبروها خطوة كبيرة تساهم في تخليص البيئة من السموم التي تنتج عن استعمال البنزين الممتاز في انتظار، الوصول إلى إنتاج الوقود النظيف «بيو»، مع العلم أن هناك دول في العالم على غرار الولايات المتحدة الأمريكية التي منعت تسويق البنزين الممتاز منذ سنوات السبعينات من القرن الماضي، ودول أخرى بدأت في تصنيع سيارة كهربائية على غرار ألمانيا، متخلصة بذلك بصفة تدريجية من الوقود.

مراجعة استهلاك وقود السيارات

«سيرغاز» خيار توفيقي بين الكلفة وحماية البيئة

«يبقى غاز البترول المميع «سيرغاز» الخيار المتاح للتوفيق بين الكلفة الاقتصادية ومتطلبات حماية البيئة فهوفي ظل الظروف الراهنة البديل الاقتصادي والبيئي لكنه يتطلب مرافقة أكثر تحفيزا لتشجيع الطلب على تركيب التجهيزات مع الحرص على احترام المعايير الفنية والأمنية».

سعيد بن عياد

تتجه الجزائر إلى رفع تحد اقتصادي وبيئي بالإعلان عن التوقف تدريجيا عن استهلاك وقود البنزين الممتاز بداية من السنة المقبلة 2021 واستعمال البنزين بدون رصاص مع تشجيع تحويل المركبات الى نظام غاز البترول المميع.

منذ تشغيل مصفاة العاصمة ببراقي بداية السنة الجارية بدأت تلوح معالم التوجهات الكبرى لاستهلاك وقود السيارات في ظل ارتفاع حجم الحظيرة الوطنية للسيارات رافقه ارتفاع في حجم الاستهلاك الذي لا يزال يحتاج الى استيراد هذا الوقود الحيوي للدورة الاقتصادية.

في هذا الإطار رفعت محطة سيدي رزين منذ فيفري الماضي طاقة الإنتاج من الوقود الى 3.6 مليون طن سنويا مقابل 2.7 مليون طن سابقا

ويبقى غاز البترول المميع «سيرغاز» الخيار المتاح للتوفيق بين الكلفة الاقتصادية ومتطلبات حماية البيئة فهوفي ظل الظروف الراهنة البديل الاقتصادي والبيئي لكنه يتطلب مرافقة اكثر تحفيزا لتشجيع الطلب على تركيب التجهيزات مع الحرص على احترام المعايير الفنية والأمنية.

لقد شكل الوقود حديث الشارع والأوساط الاقتصادية بالنظر للكلفة من جهة والضرورة من جهة أخرى في وقت يشكل فيه عصب الحركة الاقتصادية والتجارية وكذا النقل.

وكان دائما في صلب الحديث بشأن قوانين المالية التي تحمل في كل نسخة زيادات للوقود غير ان ويندرج هذا التحول في إطار عصرنة المصافي انسجاما مع خيار السعي الى استقلالية انتاج انواع البنزين المختلفة. وتم الشروع في تنفيذ تجارب نزع مادة الرصاص من البنزين تحسبا لهذا الإجراء.. وتماشيا مع هذا التوجه الاقتصادي البيئي تم توقيف إنتاج نوعي البنزين الممتاز والعادي وتعويضهما بالبنزين الممتاز بدون رصاص (بطاقة انتاج 1 مليون و300 الف طن) الذي تكون له حصة الأسد في المحطات في انتظار أن ينافسه غاز البترول المميع في المدى القصير على أن يكون المستقبل في المدى الطويل للسيارة الكهربائية التي تمثل الحل الجذري لانبعاث غازات السيارات..

لقد أنتجت الجزائر عام 2016 حوالي 2.7 مليون طن من الوقود فيما تقدر احتياجات السوق 4 ملايين طن وبفضل تحسين قدرات الانتاج سبق ان اعلن مسؤولون بالقطاع عن التوجه الى التصدير في 2021 للبنزين وفي 2024 للمازوت بعد ان تدخل مصفاة ورقلة مرحلة الإنتاج.

وحسب تقديرات شركة سوناطراك فإن السوق الجزائرية تحتاج إلى إنتاج 7 ملايين طن بنزين في 2026 منها 2 مليون طن توجه الى التصدير فيما يبقى حجم الاستهلاك كبيرا من المازوت الذي يستورد إلى غاية سنة 2023 حسب تقديرات المختصين.

التحول الى نظام وقود البترول المميع «سيرغاز» يمثل المخرج، علما أن سيرغاز دخل الخدمة في الجزائر وقودا اقتصاديا غير ملوث للبيئة عام 1983 عقب دراسة تجارب بدأت في عام 1977.

ويتشكل هذا النوع من الوقود من تركيبة مزيج مناصفة بين مادة البوتان والبروبان للحصول على سيرغاز مع ارتفاع لنسبة البروبان إلى 80 بالمئة في فصل الشتاء لتسهيل تشغيل المحرك على البارد..

ويعد التحول في استهلاك الوقود اليوم ضرورة بكل المقاييس تعني جميع الأطراف التي تنتسب الى الحظيرة الوطنية للمركبات وبالأخص كبار مستهلكي الوقود مثل الشركات والمرافق العامة التي يشملها قرار تحويل نظام الوقود من التقليدي الى النظيف لكن شريطة ان يتم إرساء منظومة متكاملة تقود إلى الهدف المسطر.

ويتعلق هذا أساسا بتوسيع نطاق شبكة تركيب التجهيزات مع صرامة في اعتماد المتعاملين ومراجعة تكاليفها مع تعزيز مراكز التوزيع لسيرغاز ويمكن لوزارة البيئة بل ينبغي ان تساهم في انجاز هذا التحول لاستهلاك الوقود الذي يبقى العامل الثابت في الحركية الاقتصادية في انتظار رفع تحدي التحول الطاقوي الشامل بما في ذلك الانتقال إلى السيارة الكهربائية حلم المستقبل وقد بادت دول عديدة في تجسيده..

إشهار

ANEP ++++ الشعب 2020/10/01

ANEP ++++ الشعب 2020/10/01

المختص في علوم الإعلام والاتصال الدكتور باديس لونيس لـ«الشعب ويكاند»:

الأنترنت أنشأت وضعا عالميا جديدا ومجتمعات افتراضية

أصبحت التكنولوجيا هي المصطلح السائد في العصر الحالي في مختلف المجالات، ولعلّ أبرز سماتها، هو التطوّر المتسارع في تقنية الأنترنت ودورها المتعاظم في تنمية الحياة وجعلها أفضل، مع الحذر في نفس الوقت من السلبيات التي يجنيها مستخدمو هذه التقنية، في اختراق الحياة الخاصة للأفراد وتبعات ذلك اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا.

الأهمية القصوى للأنترنت جعلت الدكتور باديس لونيس، أستاذ بقسم علوم الإعلام والاتصال، بجامعة باتنة 01، يبحث في أغوار هذه التقنية، خاصة الجانب الثقافي، من خلال إصداره الجديد، «الأنترنت، من المنظومة التقنية إلى المنظومة الثقافية» عن دار النشر «ألفا للوثائق»، وهو باكورة أبحاثه من الماجستير وإلى الدكتوراه، قدم فيه نظرة بنائية وظيفية شاملة للأنترنت كمنظومة تقنية شهدت تطورا تاريخيا متسارعا، ثم كمنظومة ثقافية متكاملة بما يتخللها من قيم وممارسات وخلل وظيفي كذلك.

حاورت «الشعب ويكاند» الباحث المتخصص في علوم العلام والاتصال الدكتور باديس لونيس في الموضوع وحول إصداره الجديد.

أجرى الحوار: حمزة لموشي

الشعب ويكاند: ما هي دوافع إنجازكم هذا البحث؟

د- لونيس: يمكن تحديدها بداية في أهمية الموضوع في حد ذاته، والتي يستمدها من أهمية الانترنت أولا، ثم أهمية البعد الثقافي في تأثيراتها. فأهمية الانترنت، تأتي انطلاقا من انتشارها الواسع والمتزايد واختراقها لشتى مناحي حياة الأفراد والمجتمعات بمختلف مؤسساتها، والتصاعد الكبير للنقاش والجدال حول تأثيراتها المختلفة على مختلف شرائح المجتمع، هذا النقاش الذي لم يعد حكرا على الأوساط البحثية والأكاديمية فحسب، وإنما انتقل إلى مختلف الفضاءات الأخرى خاصة منها شبكات التواصل الاجتماعي، يُضاف إلى ذلك باقي المؤسسات المجتمعية الأخرى؛ التعليمية والدينية والتثقيفية التي وجدت نفسها ملزمة بالمشاركة في النقاش الدائر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

كما أن ما تشهده الانترنت من تطور متسارع ومستمر على المستوى التقني وما تتيحه من تطبيقات وخدمات تتكاثر وتنمو دون توقف، بالإضافة إلى التحوّلات الكبيرة على مستوى المحتوى وإنتاج الرسائل، مع التزايد الكبير لمستخدميها مع كل دقيقة وثانية تمر، يجعل من دراسة مستجداتها أمرا مهما وحيويا لتتبع نتائج هذا التطور أولا بأول.

أما أهمية دراسة الآثار الثقافية؛ فتستند إلى محورية الموضوع الثقافي وارتباطه بالتغيرات التي تطرأ على الفرد من حيث هو عضو في جماعة ما. خاصة إذا نظرنا إلى الثقافة كمفهوم مقابل للطبيعة ما يعني أنها كل ما أوجده ويُوجِده الإنسان في حياته؛ هنا تكون أهمية دراسة الآثار الثقافية على مستوى بالغ من الأهمية؛ إذ نكون بصدد الحديث عن احتمال حدوث تغييرات تمس أسلوب حياة المستخدم مع ما يشير إليه ذلك من تغيرات قد تطرأ على المجتمع في حد ذاته.

• التحوّلات التي تحدثها هذه التكنولوجيات ليست فقط علمية وتقنية ومادية بل اجتماعية نفسية وحتى أنثروبولوجية، مسّت مجالات الحياة، كيف ذلك؟

يعود أساسا سبب هذا التحوّل إلى هذه التكنولوجيا التي تأتي على رأسها الانترنت كوسيلة ثورية شهدت تطورا ونموا متسارعين لم تعرفهما أية وسيلة اتصالية أخرى، إن كان ذلك في الجانب الفني والتقني، أو كان على مستوى المحتوى، أو عدد المستخدمين الذين تعدى عددهم 4.6 مليار مستخدم، بحسب آخر الإحصاءات (ماي 2020).

ولوصف الإقبال الكبير عليها وفهم هذه الظاهرة بشكل أوسع، يمكن أن نستعير من عبد الرحمن عزي مفهوم الهجرة حيث ينظر عزي إلى انتقال المجتمع إلى الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي بالتحديد على انه نوع من الهجرة ، وهي جزء من الهجرات السابقة؛ حيث كانت الهجرة الجماعية الأولى نحو المثل في عصر الأديان، ثم الهجرة الجماعية الثانية هي المدفوعة بالبيئة الطاردة وخاصة في أوقات الأزمات والحروب، ثم الهجرة الجماعية الثالثة هي الهجرة الجماعية المدفوعة بالبيئة الجاذبة نجدها مثلا في الهجرة من الأرياف إلى المدن، ومن البلدان الفقيرة إلى البلدان المتقدمة، أما الهجرة الجماعية الرابعة فهي الهجرة الجماعية نحو الإعلام الجديد بدافع التواصل وهي مدفوعة على خلاف الهجرات السابقة بعوامل طاردة وجاذبة في نفس الوقت؛ طاردة في الواقع الاجتماعي وجاذبة من خلال العالم الرمزي الذي يؤسسه الإعلام الجديد.

• كيف تدّعم الانترنت الهوّيات المحلية وتحافظ عليها، في زمن العولمة والتدفق المتسارع للمعلومات والاخبار والثقافات؟

رغم وجود الكثير ممن يتشاءمون فيما يخص مستقبل التنوع الثقافي وحماية الهويات المحلية من الاندثار، إلا أن هناك فرقة أخرى من الباحثين ترى العكس.

وقد عمل الإعلام الجديد على توسيع فضاء المرجعيات الثقافية، وربط أفراد وجماعات ما كان لهم أن يلتقوا ويتحاوروا ويتفاعلوا لولا وجوده. إنها أداة فاعلة في تجزئة وتقسيم الأفراد إلى جماعات افتراضية، تلتقي حول اهتمامات مشتركة، بالرغم من أنها لا تملك القدرة على بناء وعي جماعي.

• الكثير من شباب الجزائر يستخدم الإنترنت لأغراض غير مفيدة تتسبب له في مشاكل، هل هناك ضوابط أو آليات قانونية تحميه؟ أو على الأقل تقييد نوعا ما استدراجه للتغرير به؟

للعلم، أقرّت الحكومة الجزائرية تدابير وإجراءات في هذا الشأن، منذ 2009 من خلال القانون رقم 09-04 المؤرخ في 5 أوت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها.

ومن بين ما جاء فيه ما تعلق بمراقبة الاتصالات الالكترونية بما يضمن عدم استعمالها للتخطيط لأهداف تخريبية وإجرامية، كما وضع على عاتق مقدمي خدمات الانترنت التدخل الفوري لسحب المحتويات بمجرد العلم بمخالفتها للقوانين وضرورة حصر امكانية الدخول إلى الموزعات التي تحوي معلومات مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة.

وتخول التدابير الجديدة التي تضمنها القانون المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال للحكومة وضع الترتيبات التقنية اللازمة، التي تمكنها من مراقبة الاتصالات الالكترونية وتجميع وتسجيل محتواها في حينها والقيام بإجراءات التفتيش والحجز قبل نشر المعلومات على المواقع والفضاءات الإلكترونية، في حالة توفر معلومات عن احتمال حدوث اعتداء على منظومة معلوماتية متعلقة بمؤسسات الدولة، وذلك بهدف الوقاية من الأفعال الموصوفة بجرائم الإرهاب والتخريب.

ويحمل القانون القائمين على توفير الخدمات المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال مسؤولية الحفاظ على سرية المعطيات التي تسمح بالتعرف على مستعملي الخدمة والمعطيات المتعلقة بالأجهزة المستعملة وخصائصها التقنية وتاريخ وزمن كل اتصال.

ويفرد مشروع القانون عقوبات صارمة ضد الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يخلون بالالتزامات المنصوص عليها في عمليات التحري والتحقيق القضائي أو يعمدون إلى عرقلتها، بحيث يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات سجنا نافذا، وغرامة مالية تتراوح بين خمسة ملايين و50 مليون سنتيم.

وفيما يخص الإتلاف في المجال المعلوماتي الذي قد يكون ماديا أو معنويا يخص المعلومات والبيانات والبرامج على اختلاف أنواعها والذي شملتها القوانين بما يعرف بالجريمة المعلوماتية، فقد نص المشرع الجزائري على تسليط عقوبة الحبس من ستة أشهر إلى سنتين والغرامة من 50 ألف إلى 150 ألف دينار جزائري.

وبمقتضى المادة رقم 13 من هذا القانون سابق الذكر (09-04) تم استحداث الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحته.

عدد مستخدمي الشبكة تعدى 4.6 مليار في العالم

وفي 6 جوان 2019، صدر مرسوم رئاسي في الجريدة الرسمية، حدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها وتنظيمها وكيفيات سيرها.

• تراهن الدول كثيرا على البعد الأمني للأنترنت في مكافحة الجريمة، خاصة المنظمة والعابرة للقارات، إلى أي مدى تساهم هذه التقنية في ذلك؟

على الرغم من التأثيرات السلبية للإنترنت ذات الصلة بالأمن والاستقرار الاجتماعي، وفي ظل مناخ الحرية التي ينعم بها الأفراد في نشر التعليقات وشن الحملات وتوجيه الدعوات إلى آلاف الأفراد، إلا أن العديد من الدول شهدت تجارب متنوعة لاستخدام وسائل الإعلام الجديد في أغراض الأمن ومكافحة الجريمة، وهو ما أتى في مجمله بشكل حملات ومبادرات لمكافحة ظاهرة معينة أو للتعبير عن موقف ما أو لحث الجماهير على مساعدة الشرطة في الإدلاء بمعلومات تساعد في ضبط المجرمين وتعقبهم.

إلى جانب الأسلوب القائم على التعاون التطوّعي والمعلن بين مستخدمي الأنترنت والجهات الأمنية، اتبعت أجهزة الأمن في بعض الدول أساليب سرية وغير معلنة لجمع المعلومات وتعقب المجرمين، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية؛ استطاعت المباحث الفدرالية تتبع وتحديد هوية أعضاء منظمة (لوكاس) المتورطة في اختراق حسابات أموال بنكي (بنك اوف أمريكا وواينز بارغو)، بين عامي 2007 و2009، من خلال مراقبة أعضاء المنظمة لمدة عام كامل. وسجلت أحاديثهم الهاتفية ودردشاتهم عبر الانترنت وموقع الفايسبوك وماي سبايس وغيرها من المواقع. وهو ما انتهى بالقبض على عناصرها.

فالإنترنت تتيح إمكانية ملاحقة المجرمين وتتبع تحركاتهم، وتقصي آثارهم الافتراضية التي يخلفونها عند تواصلهم مع بعضهم البعض، كما أن الانترنت تتيح إمكانية التعبئة والتوعية ضد هؤلاء، وذلك بشكل رسمي (حكومي) أو غير رسمي (شعبي)، عمودي أو أفقي.

• ما هي جوانب الخلل الوظيفي في المنظومة الثقافية للانترنت؟

رغم الأبعاد الايجابية الكثيرة للإنترنت، إلا أن هناك جانب آخر من الاستخدامات مليء بالأخطار والسلبيات تجعل الانترنت تبدو في غاية الخطورة كوسيلة يمكن استغلالها من أطراف لهم غايات وأهداف إجرامية وغير قانونية، أومن أطراف يسيئون استخدامها عن غير قصد.

وجوانب الخلل الوظيفي للإنترنت كمنظومة ثقافية لا تقف عند حدود دولة دون سواها، ولكنها عالمية تنسحب على الجميع في كل مكان وزمان، وهي كثيرة يمكن ذكر أهمها في ما يلي أن الانترنت تسهم في انتاج هويات افتراضية شبحية قلقة لا منتمية، انتشار جرائم الأمن المعلوماتي، صناعة وتسويق الممنوعات، وغسيل الاموال والقمار، والمخدرات الرقمية، توظيف الانترنت لنشر الأفكار الهدامة، الإدمان على الانترنت وما له من آثار نفسية خطيرة.

كما أن الانترنت يمكن أن تنتج وتغذي صراعات اجتماعية، إضافة إلى ان الإنترنت ساهمت بشكل كبير في فقدان الخصوصية.

• ما هي طرق معالجة هذا الخلل في رأيكم؟

إن الانترنت قد تجاوزت كل الحدود وأنشأت وضعا عالميا جديدا تماما ومجتمعات افتراضية مترامية الاطراف وتفاعلات لا تحدها الجغرافيا، كان لزاما على الدول في جميع القارات ايجاد صيغ وأرضيات من خلال المنظمات المعترف بها للتعاون فيما بينها ومسايرة هذا الوضع وما ينجر عنه من أخطار وسلبيات.

ولقد أصدرت منظمة «الإسكوا» تقريرا مهما عام 2019 دعت فيه الحكومات والقطاع الخاص إلى مزيد من التعاون والعمل المشترك بشكل عاجل للتأكد من أن فوائد التكنولوجيا الرقمية تصل إلى البشرية جمعاء مع معالجة مجموعة من التحدّيات الملحة.

ويرى التقرير أن العالم صار أكثر ترابطا من أي وقت مضى كنتيجة للتكنولوجيا الرقمية، ولكنه عالم يناضل من أجل إدارة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للتحوّل الرقمي.

وقدّم التقرير 5 مجموعات من التوصيات وهي: بناء اقتصاد ومجتمع رقمي شامل؛ تنمية القدرات البشرية والمؤسسية؛ حماية حقوق الإنسان والوكالة الانسانية؛ تعزيز الثقة الرقمية والأمن والاستقرار؛ تعزيز التعاون الرقمي العالمي.

إضافة إلى هذا هناك مجموعة من الطرق لمعالجة الخلل الوظيفي للانترنت كمنظومة ثقافية منها: إصدار تشريعات والعمل على ترشيد استخدام الانترنت في المجتمع ونشر التربية الإعلامية وتقصي أثر الشبكات غير القانونية عبر الانترنت، بالإضافة إلى مجموعة من الأساليب لحماية المعلومات وعلاج الإدمان على الانترنت فصلت فيها في هذا الكتاب.

• ماذا عن الديمقراطية، ودور الانترنت في نشرها؟

مع زيادة اختراق الانترنت في سائر أرجاء العالم، باتت الديمقراطية الإلكترونية مفهوما آخذا في الترسخ والانتشار بسرعة. وينقسم الباحثون حيال الديمقراطية الالكترونية التي تتيحها الانترنت بين متفائل ومتشائم، لخصّت يانا برندل أهم مؤشرات الاتجاهين بجعلها تتراوح بين قطبي «زيادة التعبئة» من جهة و«تعزيز الفجوات القائمة»، من جهة أخرى.

ولا شك ان الانترنت أتاحت فرصا غير مسبوقة في التعبير عن الرأي، ولكنها في المقابل طرحت مشكلات في تقنين حرية التعبير ووضع حدود فاصلة بين التعبير عن الرأي بمسؤولية والاساءة للآخرين.

• كيف تساهم الحكومة الالكترونية في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية؟

تقوم فكرة الحكومة الالكترونية على ركائز عديدة، أهمها: تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية في موضع واحد هو موقع الحكومة الرسمي على شبكة الانترنت، في نشاط أشبه ما يكون بفكرة مجمعات الدوائر الحكومية، تحقيق حالة اتصال دائم بالجمهور (24 ساعة في اليوم، 7 أيام في الأسبوع، 365 يوم في السنة)، مع القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطن، إضافة إلى تحقيق سرعة وفعالية الربط والتنسيق والأداء والإنجاز بين دوائر الحكومة ذاتها ولكل منها على حده، تحقيق وفرة في الإنفاق في كافة العناصر، بما فيها تحقيق عوائد أفضل من الأنشطة الحكومية ذات المحتوى التجاري.

وبالتالي فإن الحكومة الالكترونية تقوم على رقمنة المدخلات والمخرجات في شتى المجالات والوزارات، وهو ما من شأنه أن يختصر الوقت والمجهود ويزيل العراقيل البيروقراطية ويضفي الشفافية على كل التعاملات ويزيد من ثقة المتعاملين وتنافسيتهم.. ويسرع من وتيرة التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

مع الاشارة الى التأخر الكبير الذي تشهده التجارة الالكترونية مثلا في الجزائر، وغياب التشريعات المسايرة للتطورات العالمية الراهنة، وهو ما يفوّت يوميا فرصا كبيرة في الإقلاع الاقتصادي المنتظر.

• ما هي الأبعاد التي عالجها كتابك؟

جاء الكتاب ليقدم نظرة بنائية وظيفية شاملة للانترنت من خلال التطرق إلى بنائها كمنظومة تقنية شهدت تطورا تاريخيا متسارعا لم تشهده وسيلة اتصالية إعلامية أخرى، ثم الانعطاف إلى الانترنت بصفتها منظومة ثقافية متكاملة تحوي قيما وممارسات افتراضية، ولكن لها امتدادات ذات أهمية في الواقع الحياتي للإنسان.

هذه الامتدادات قد تكون ايجابية من خلال ممارسات تضفي قيمة اضافية على الفرد والمجتمع، وقد تكون سلبية تحدث خللا وظيفيا في مسارات المجتمعات والدول.

ولقد حاولت التطرق إلى كل الابعاد التي تشكل ثقافة الانترنت؛ الاتصالية والاجتماعية، والتعليمية والمعرفية والسياسية والتجارية والترفيهية والدينية واللّغوية، وحتى السياحية والصّحية والأمنية. وناقشت مجموعة من التحدّيات التي تواجهنا عند استخدام الانترنت بوصفها خللا وظيفيا تجب معالجته.

• وماذا عن الجمهور المستهدف من هذا الكتاب؟

إن كان هذا الكتاب الذي جاء في 220 صفحة عبر 3 فصول من الحجم المتوسط، يمكن أن يستفيد منه الجمهور العام بمختلف أنواعه فيوّسع من معارفه ومداركه حول الانترنت، فإن الجمهور الخاص الأكاديمي والملاحظ الجيد لمحتويات هذا الكتاب سيكتشف أن كل عنصر منه (خاصة في فصل الانترنت كمنظومة ثقافية)؛ يفتح مجالا للنقاش والبحث والإثراء، وبقدر ما يحاول إعطاء تصوّر ما، فإنه يحيل أيضا ويدعو إلى الاستقصاء والتعمق أكثر في ذلك العنصر.

لذلك فأنا لا أدّعي تقديم اجابات كافية حول الانترنت بقدر ما أدّعي إثارة الرغبة في الاستزادة ولفت الانتباه إلى مشكلات يمكن أن تتطور إلى أبحاث ومؤلفات مستقلة وقائمة بذاتها.

بعد جلسة عمل ترأسها الرئيس تبون حول الرياضة

آليات لاكتشاف المواهب ومرافقتها لتحضير نجوم الغد

خلفت جلسة العمل التي ترأسها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، لدراسة قطاع الرياضة، ارتياحا كبيرا لدى عناصر الحركة الرياضية وهذا لإعطاء دفع لهذا المجال الذي يخص شريحة كبيرة من المجتمع، ألا وهو الشباب.. من أجل وضع آليات لترقية الممارسة الرياضية ومنح كل الإمكانيات لرياضيي النخبة للوصول إلى نتائج باهرة ورفع الراية الوطنية عاليا في المنافسات الدولية القادمة.

حامد حمور

وكانت نقطة الرياضة المدرسية في جوهر الجلسة بالنظر لأهميتها لرسم مستقبل الرياضة ببلادنا، باعتبارها خزانا لنجوم المستقبل حيث يتم اكتشاف المواهب عبر كل التراب الوطني بداية من اكتشافهم لدى ممارسة الرياضة بالوسط المدرسي.

فكم من بطل بدأ طريقه من المدرسة التي تعتبر المنطلق الحقيقي لمسيرة ناجحة، إن وجد الإطار الأمثل لإبراز موهبته، وذلك من خلال وضع كل الإمكانيات المادية والبشرية في صالحه.

فبوضع الآليات الضرورية سوف يمكننا الوصول إلى تكوين الخلف في كل الرياضات حيث أن الطفل الجزائري شغوف لممارسة الرياضة، وبالتالي توفير له المحيط المحكم سوف يسير في منطق تطوير مستواه بشكل تدريجي بفضل الموافقة والتكوين.

كما أن ممارسة الرياضة في الوسط المدرسي تعني أيضا، المحافظة على صحة الإنسان الجزائري، وإعطائه التوازن الحقيقي في حياته منذ الصغر.. وهذا بتشجيع إقامة المرافق في كل المؤسسات التربوية والعمل بالتنسيق بين كل المعنيين بالنشاط الرياضي للأطفال بالمدارس ومختلف الاتحاديات.

التنسيق مع الفيدراليات المختصة...

هذا التنسيق الذي يكون جسرا بين الرياضة المدرسية والفيدراليات المختصة لتجنب تضييع أية موهبة قد تظهر، حيث أن العديد من المواهب الواعدة في الماضي وجدت نفسها بدون أي تأطير أو توجيه ولم تكن مسيرتها على مستوى امكانياتها.

ولذلك، فإن وضع استراتيجية تعتمد على إرساء آليات متينة تسمح بكسب أكبر عدد ممكن من الرياضيين الواعدين منذ الصغر سيسمح بالحصول على نخبة المستقبل، امكانية التنافس على أعلى مستوى في المحافل الدولية.

ويمكن القول إن التحضير للمنافسات الدولية القادمة ينطلق أساسا من خلال الاستراتيجية الموضوعة لسنوات طويلة، والتي تنطلق بمدى وجود آليات لاكتشاف المواهب.. وتكون هذه النقطة من اختصاص المؤطرين على مستوى المدارس الذين لابد أن تتوفر فيهم الكفاءة العالية لـ« العثور » على العصافير النادرة التي يمكنها الدخول في مشروع بطل.. لذلك فإن التأطير له أهمية كبيرة في الوصول إلى الأهداف المسطرة في هذا الإطار.

فرص لعدد أكبر من الأطفال لممارسة الرياضة

كما أن الرياضة المدرسية تكون بمثابة الإطار المناسب لممارسة أكبر عدد ممكن من الأطفال للرياضة، والتمتع بصحة جيدة بأخذ «الأمثلة الصحيحة» عن فوائد الرياضة لجسم الإنسان.. وقد تكون بمثابة الوسيلة التي تنمي القدرات الدراسية لدى الطفل من خلال «العقل السليم في الجسم السليم».

وبالنسبة للأطفال الموهوبين قد تكون الحلول من خلال تكثيف تجارب « أقسام الرياضة » في كل الولايات بمنحهم الإطار الأفضل الذي يرفع من نسب النجاح.. الى جانب الثانويات الرياضية التي تعتبر تجارب جد مفيدة، وأثبتت نجاحها بوجود العديد من الرياضيين تابعوا دراستهم في الثانوية الرياضية.

كما أن الرياضة الجامعية تعد من ضمن المحاور الهامة في خارطة الرياضة الجزائرية، كونها تمكن الطالب الجزائري من التنافس الرياضي ومتابعة دراسته في ظروف حسنة تجعله يسير في طريق النجاح في مشروعين لحياته دون التخلي عن واحد منهما.. وتعطي ممارسة الرياضة في الجامعة جوا مناسبا لحياة الطالب من خلال التدريبات الدورية وإجراء المنافسات الوطنية الجامعية، والحصول على نخبة رياضية جامعية تمثلنا في مختلف التظاهرات الرياضية الجامعية.. وكم من نجم جزائري وفّق بين الرياضة والدراسة، الأمر الذي يعطيه قيمة إضافية في مساره.

وفي هذا المقام يمكن الإشارة إلى ضرورة توفر التأطير الكفء في تكوين الرياضيين وتوجيههم الموفق لأن المدرب أو المربي يلعب دورا أساسيا في معرفة امكانيات الطفل الصغير والطريقة المثلى التي تمكنه من النجاح في رياضة ما.. لذلك فإن هذا التوجيه له نسبة معتبرة من نجاح الموهبة في المستقبل لتكوين منتخبات وطنية بامكانها التألق في المحافل الدولية وتسير على خطى نجوم سابقين منحوا الجزائر ألقاب وميداليات تبقى راسخة في أذهان كل الشعب الجزائري.

توفير كافة الإمكانيات للرياضيين المتأهلين

منح رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، الضوء الأخضر للمسؤولين عن الرياضة لتوفير كافة الإمكانيات اللازمة من أجل إنجاح مشاركة الجزائر في الألعاب الأولمبية المزمع تنظيمها في طوكيو صيف 2022 وهو ما يؤكد رغبة الدولة على مساعدة الرياضيين على النجاح والتألق من أجل رفع الراية الوطنية.

عمار حميسي

حظيت الرياضة باهتمام بالغ من طرف رئيس الجمهورية الذي ركز كثيرا خلال اجتماعه بمسؤولي القطاع على ضرورة توفير كافة الإمكانيات اللازمة من اجل مساعدة الرياضيين على التحضير الجيد من خلال برمجة تربصات ودورات ودية للمساهمة في الرفع من المستوى الفني والبدني للرياضيين.

وكان الرياضيون الذين يشاركون في الألعاب الاولمبية غالبا ما يجعلون نقص التحضير شماعة يرمون عليها فشلهم في تحقيق نتائج إيجابية إلا أن الأمر تغير بعد اجتماع الرئيس مع وزير الشباب والرياضة وكاتبة الدولة المكلفة برياضة النخبة إضافة إلى رئيس اللجنة الاولمبية والرياضية الجزائرية.

منح تبون تعليمات صارمة من اجل العمل على إنجاح مشاركة الجزائر وركز كثيرا على ضرورة رفع الراية الوطنية في المحافل الدولية وهذا الأمر لن يتوفر إلا من خلال التتويج بالميداليات وحتى هذا لن يكون بسهولة ولكن من خلال عمل جاد ومستمر وتوفير للامكانيات اللازمة التي تسمح للرياضيين بالنجاح في التحديات التي تنتظرهم.

بعد عالمي للرياضة الجزائرية

الاهتمام البالغ الذي أولاه الرئيس بمشاركة الجزائر في الألعاب الاولمبية نابع من إدراكه أن هذه المنافسة الكبرى تعد نافذة مهمة لاطلاع العالم على التطور الذي بلغته الرياضة الجزائرية من خلال المنافسة على المراكز الأولى وإظهار جيل جديد من الرياضيين قادر على رفع التحدي.

الاولمبية بعدا عالميا وفي حال استطاعت الجزائر تحقيق نتائج إيجابية فان الأمر سيكون له بعد عالمي بالنظر إلى المتابعة القياسية التي تعرفها الألعاب الاولمبية سواء أو من خلال شاشات التلفزيون.

من ناحية أخرى التركيز على الأحداث الرياضية الكبرى يعود إلى ضرورة الرفع من طموح الرياضيين وعدم حصرها في المنافسات المحلية حيث سيكون عليهم التفكير من الآن في كيفية المنافسة على المراكز الأولى أو الظفر بميدالية اولمبية على الأقل رغم أن المنافسة ستكون كبيرة.

المشاركة في الألعاب الأولمبية تتطلب تحضيرا عاليا المستوى

تواجد الرياضيين في الألعاب الاولمبية عامل محفز لهم من اجل بذل قصارى جهدهم لتحقيق نتائج مشرفة وتفادي الحديث عن الاحتكاك بالمستوى العالي رغم أن هذا الأمر من الناحية الرياضية يبقى إيجابيا لكن لا يجب جعله كهدف منشود ونسيان أن الهدف الأبرز هو تشريف الألوان الوطنية في هذا المحفل الرياضي الكبير.

التحضير الايجابي والجدي

عملية التحضير للألعاب الأولمبية لا يجب أن تكون عشوائية بل يجب أن تكون إيجابية وعلمية حتى يتم التوصل إلى النتائج المرجوة وهذا يتطلب عملا كبيرا من طرف المدربين وأيضا الرياضيين الذين سيكون عليهم العمل الجاد والمستمر حتى لا تكون مشاركتهم مخيبة للآمال.

يجب على المدربين تسطير برنامج تحضير في المستوى وعدم إغفال أي عامل مهما كان بسيطا في ظل المنافسة الكبيرة التي تعرفها كل الرياضات وفي نفس الوقت الذي يقوم الرياضيون بالتحضير هناك رياضيون في مختلف أصقاع العالم يقومون بتحضيرات جادة ومستمرة لتحقيق النتائج الأفضل.

تحضير الألعاب الأولمبية التي تمتاز بالمستوى العالي يتطلب تحضيرا من نفس المستوى وهذا من خلال المشاركة في دورات كبرى إضافة إلى الرفع من مستوى التحضير بما يتناسب مع الأهداف المنتظر تحقيقها خلال المشاركة في الألعاب الأولمبية، حيث تلعب عملية التحضير ودرجة التدريب دورا كبيرا في نجاح أي رياضي خلال مشاركته في منافسة كبيرة مثل الألعاب الأولمبية.

نجاح العمل الرياضي والتحضيري يجب أن يزامله عمل نفسي من طرف المدربين حتى لا يشعر الرياضيون بالنقص خلال مواجهة اكبر الرياضيين في العالم حيث يجب على المدربين الرفع من طموحات الرياضيين وتحسيسهم أنهم يستطيعون تحقيق الأفضل من خلال استغلال عملية التحضير البدني والفني لصالحهم وتزويده بالعمل النفسي.

جديد من الرياضيين قادر على رفع التحدي.

الاولمبية ابرز الرياضيين في العالم يعد هو الآخر أمرا مهما ويمنح الألعاب

إعادة بعث المنافسات

ارتياح لدى الأسرة الرياضة

ارتياح كبير لدى الأسرة الرياضية بعدما أمر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بإعادة بعث كل المنافسات الرياضية على كل المستويات في القريب العاجل، ومن أجل ضمان أفضل تحضير للمواعيد الدولية القادمة في مقدمتها الألعاب الأولمبية بطوكيو2021 لتحقيق نتائج مشرفة في هذا الإستحقاق.. بهذا الصدد ثمن رؤساء الإتحاديات ورياضيين إهتمام السلطات العليا للبلاد بمجال الرياضة، وذلك من خلال تصريحاتهم لـ«الشعب ويكاند» لأنها ستعطيهم الدعم اللازم والتحفيز الذي يسمح لهم بالتقديم الأفضل في قادم المواعيد لإعلاء الراية الوطنية.

• أصداء جمعتها: نبيلة بوقرين

عبد الحفيظ إيزم (رئيس إتحادية الرياضة المدرسية) :

الإرادة السياسية تحفزنا على تطوير الرياضة المدرسية

وصف رئيس الإتحادية الجزائرية للرياضة المدرسية عبد الحفيظ إيزم، في تصريح خاص لـ«الشعب ويكاند» الاهتمام الكبير لرئيس الجمهورية بالمشرف والحافز القوي الذي سيجعلهم يعملون أكثر من أجل بلوغ الأهداف المرجوة في الجزائر الجديدة من خلال الإهتمام بالمواهب الشابة لأنها مستقبل الرياضة الجزائرية في قوله «توجيهات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون هي إرادة سياسية قوية جاءت في الوقت المناسب لأننا سجلنا تراجعا كبيرا خلال الوضعية الوبائية، وأصبح من الضروري عودة كل الفرق الوطنية إلى جو التحضيرات من جديد بعد الفترة الصعبة التي مروا بها بسبب الجائحة التي إضطرتهم للإبتعاد عن المنافسة لفترة طويلة خاصة العناصر المعنية بالمشاركة في الألعاب الأولمبية بطوكيو2021 لتحقيق نتائج مشرفة».

وأصل إيزم قائلا «من جهة أخرى هذه التوجيهات تعكس المتابعة الشخصية للمسؤول الأول للبلاد سترفع من معنويات الرياضيين أكثر لتقديم الأفضل بما أنهم سيحضون بمتابعة خاصة من خلال وضع كل الإمكانيات اللازمة تحت تصرفهم وتوفير الأجواء الملائمة لهم لتجاوز الفترة الصعبة التي عاشوها في السابق حتى يتمكنوا من التدارك بأسرع وقت.

من جهتها، اللجنة الأولمبية ستراقب كل الإتحاديات مستقبلا من أجل تحضير المواعيد القادمة بداية من طوكيو2021، وكذا الألعاب المتوسطية بوهران 2022 وهذا الحدث نراهن عليه كثيرا لتشريف الرياضة الجزائرية في كل الإختصاصات المدرجة لأنه بمثابة عرس حقيقي لإعطاء أجمل صورة عن الجزائر».

أضاف محدثنا في ذات السياق «أما فيما يتعلق بالرياضة المدرسية والمكانة والإهتمام الذي يوليه رئيس الجمهورية يعتبر بمثابة دافع كبير وحافز بالنسبة لنا على مستوى الإتحادية الجزائرية للرياضة المدرسية لمواصلة العمل..

ولهذا أصالة عن نفسي وبالنيابة عن كل الزملاء أثمن هذه التوجيهات، لأن الرياضة المدرسية سبق لها أن شرفت الألوان الوطنية في مختلف المواعيد على الصعيد العربي والبطولات العالمية والألقاب المحققة تشهد على ذلك بعد العمل الكبير الذي قمنا رفقة المؤطرين والأساتذة الذين ساهموا في مختلف الإنجازات وسنطمح لبلوغ أهداف أخرى في المستقبل لأنها هي أساس النجاح وخزان الفرق الوطنية على كل المستويات وكل الرياضات».

تطرق الرجل الأول على رأس الهيئة إلى البرنامج المستقبلي الذين يطمحون لتجسيده قائلا «لدينا برنامج طموح نسعى إلى تجسيده في المستقبل من أجل تطوير الرياضة المدرسية إنطلاقا من العمل على إعادة أقسام الرياضة من خلال التنسيق مع وزارة التربية الوطنية حتى نجد الحلول اللازمة لتغطية النقص الموجود بالنسبة لأساتذة التربية البدنية في الطور الإبتدائي، تعميم الثانويات الرياضية لتصبح ولائية..

كما أن العمل سيكون بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي بمشاركة وزارة الشباب والرياضة لأن الرياضة المدرسية تشمل كل الإختصاصات ولهذا نسعى لتوفير المحيط الملائم لضمان تجسيد كل النقاط التي سبق لي ذكرها والتي تتحقق من خلال توفر الدعم المالي والمنشآت التربوية يجب أن تكون مهيئة بأماكن للممارسة الرياضة».

كشف إيزم أنه سلم تقريرا للوزير خالدي يتضمن كل النقاط التي من شأنها المساهمة في تطوير الرياضة المدرسية في قوله «قمنا بإعداد تقرير مفصل يتضمن الحلول اللازمة لإعادة الرياضة المدرسية لمكانتها الحقيقة وهو الآن لدى وزير الشباب والرياضة، لأن هذه الإتحادية لها خصوصيات بما أنها مرتبطة بالتلاميذ في الأطوار الأساسية الثلاثة ما يعني أن وزارة التربية الوطنية المعني المباشر بهذا الجانب لأنها تتكفل بالمؤطرين والأساتذة في 48 ولاية أي ما يقارب 400 ألف منخرط ضمن الجمعية وبالتالي فإن دعم السلطات العليا للبلاد سيحفزنا لتحقيق الأفضل وتعميم ممارسة الرياضة في كل المدارس على الصعيد الوطني».

حبيب لعبان، رئيس إتحادية كرة اليد:

متابعة السلطات العمومية تساعدنا على تدارك التأخر

ثمن رئيس الإتحادية الجزائرية لكرة اليد حبيب لعبان، في تصريح خاص لجريدة «الشعب»، توجيهات رئيس الجمهورية في مطالبة المسؤولين على رأس قطاع وزارة الشباب والرياضة واللجنة الأولمبية بضرورة إعادة بعث المنافسات بعد التوقف الطويل جراء جائحة كورونا وقال في هذا الصدد «قرارات رئيس الجمهورية القاضية بضرورة إعادة بعث المنافسات الرياضية كانت منتظرة بعد التوقف الطويل ما جعلنا نتأخر كثيرا من ناحية التحضيرات الخاصة بالمواعيد الدولية القادمة، وهي صائبة لأنها ستسمح لنا باتخاذ الإجراءات اللازمة من خلال وضع البرمجة الخاصة بالرزنامة القادمة لإستكمال ما تبقى من لقاءات خاصة بالموسم الرياضي الماضي وستكون دافعا معنويا كبيرا لأنها تعكس مدى إهتمام السلطات العليا للبلاد بالرياضة والرياضيين».

وأصل الرجل الأول على رأس الفيدرالية قائلا في ذات السياق «كنا ننتظر القرارات لكي نباشر التحضيرات بالنسبة للأندية من أجل العودة لجو المنافسة مجددا من أجل معرفة الفرق التي تصعد والتي تنزل ومن سيفوز باللقب، وحاليا إتضحت الرؤية بالنسبة لنا حيث أصبح من الممكن أن نعود لخوض المباريات المتبقية في منتصف شهر نوفمبر القادم وهذا ما سيكون له الأثر الإيجابي على اللاعبين لأنهم كانوا على غرار كل الرياضيين ينتظرون بفارغ الصبر العودة للمنافسة، حيث ستخدم المنتخب الوطني لأن التربصات المغلقة لوحدها لا تكفي لإستعادة اللياقة البدنية ويجب أن تكون لقاءات وإحتكاك بين اللاعبين ولهذا سبق لي القول أن القرارات ستنعكس بشكل إيجابي على المعنويات».

أما بالنسبة للتقييم بالنسبة لتربص الفريق الوطني قال لعبان «أكيد أن الأمور ستكون أفضل في المستقبل بعد العودة لجو التحضيرات بصفة منتظمة بالنسبة لجميع الأندية وستساعد اللاعبين على العودة إلى مستواهم الحقيقي.

من جهة أخرى، فإنها ستؤثر بالإيجاب على المجموعة المتواجدة مع المنتخب الوطني لأنهم معنيين بالقرارات بما أن أغلب التعداد ينشط ضمن البطولة الوطنية وستدفعهم لتقديم الأفضل في قادم المواعيد، في وقت سجلنا نجاح كبير للتربص الأول لـ «الخضر» رفقة الطاقم الفني بقيادة آلان بورت في مدينة سيرايدي بعنابة.

ومن المقرر أن يدخل في ثاني معسكر بنفس المكان لأنه يحتوي على كل الشروط الضرورية التي تسمح بضمان العمل بعيدا عن الضغط».

العربي عبد اللاوي، رئيس إتحادية رفع الأثقال:

توجيهات رئيس الجمهورية جاءت في الوقت المناسب

من جهته، رئيس الإتحادية الجزائرية رفع الأثقال العربي عبد اللاوي ثمن التوجيهات والقرارات خلال تصريح خاص لجريدة «الشعب»، لأنها جاءت في الوقت المناسب لضمان أفضل إستعداد لمقدم المواعيد في قوله «قرارات رئيس الجمهورية صائبة وجاءت في الوقت المناسب من كل النواحي لكي نعود لجو التحضيرات بما أننا جد متأخرين بالمقارنة مع الدول الأخرى حتى نتمكن من التدارك في أسرع وقت ممكن، ومن جهة أخرى بعدما كنا ننتظر الضوء الأخضر من أجل مباشر العمل حاليا إتضحت الرؤية أمام الجميع وأصبح بالإمكان وضع برمجة بالمواعيد القادمة سواء فيما يتعلق بالمنافسة على الصعيد الوطني أو الدولي وفي مقدمتها الألعاب الأولمبية بطوكيو2021».

واصل عبد اللاوي قائلا «بإمكاننا التدارك من خلال وضع برمجة خاصة بالتحضيرات في المستوى العالي لكي نسمح للرياضيين بالعودة إلى مستواهم خاصة عناصر النخبة لأنهم لم يتوقفوا عن العمل رغم الظروف الصعبة التي عشناها بسبب إنتشار فيروس كوفيد 19 الخطير، ومن جهة أخرى فإن معنويات الرياضيين ستكون عالية لأنهم يحضون بإهتمام المسؤول الأول للبلاد ومتابعته لكل الأمور التي تتعلق بهم وأكد مرافقة الدولة لهم من خلال الدعم المادي والمعنوي يوضع كل الإمكانيات والمنشآت تحت تصرفهم لتشريف الراية الوطنية في قادم المواعيد التي تنتظرهم، يأتي ذلك بعد الفترة الصعبة التي عاشها الجميع لكن الحمد لله الأمور بدأت تعود لطبيعتها مجددا على أمل أن يزول الوباء».

أما بالنسبة لتأثير القرارات على المدى البعيد قال المسؤول المباشر على رياضة رفع الأثقال «سنعمل على تدارك التأخر بإيجاد الحلول اللازمة وتحديد رزنامة تتماشى مع مستوى المواعيد القادمة لتشريف الجزائر بالرغم من صعوبة المأمورية في طوكيو2021 لأنه لم يبقى بفصلنا الكثير من الوقت، وفي نفس الوقت سنحدد البرمجة الخاصة بالموسم الرياضي القادم الذي تسبقه مرحلة العودة للتحضيرات لأن الأهداف القادمة ترتكز على تحقيق أكبر عدد من الميداليات خلال الألعاب المتوسطية بوهران 2022، وأولمبياد 2024، حيث نراهن بنسبة كبيرة على وليد بداني لكسب ميدالية أولمبية ولكن يجب أن يعود للتدريبات في رومانيا».

يزيد بن علاوة، رئيس إتحادية التايكواندو:

فتح القاعات وتوفير الإمكانيات أساس النجاح

لم يختلف رأي رئيس الإتحادية الجزائرية لرياضة التايكواندو فيما يتعلق بقرارات القاضي الأول للبلاد، وذلك من خلال تصريح خصنا به قائلا « التوجيهات والقرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية جد مهمة لأنها تؤكد متابعته الشخصية للرياضة والرياضيين لهذا تعتبر تشجيعا لنا لمواصلة العمل لتحقيق الأفضل مستقبلا لأنه وضع كل الإمكانيات اللازمة تحت تصرف الرياضيين لضمان أفضل إستعداد، لأنهم عاشوا وضعية صعبة بسبب غلق القاعات الرياضية هذا ما إنعكس على الجانب البدني والمعنوي للرياضيين بسبب تراجع مستواهم كثيرا بعدما كانوا يطمحون إلى بلوغ عدة أهداف لكن كل شيء توقف بسبب جائحة كورونا».

واصل محدثنا قائلا «حاليا أصبح بمقدورنا تحديد تواريخ إنطلاق الموسم الرياضي الجديد بعد إجراء الإجتماع التقني الذي سيكون الجمعة القادمة بمقر اللجنة الأولمبية وأهم النقاط التي سيتضمنها ترسيم البطولة الإفتراضية التي قمنا بإجراءها كتجربة فقط في فترة الحجر الصحي لكن بعد نجاحها نريد أن تكون ضمن جدول أعمال الموسم القادم، كما سنحدد فترة إنطلاق التحضيرات، المنافسة الولائية، البطولة الوطنية، تربصات الفرق الوطنية، برامج التكوين بالنسبة للحكام والمدربين».

عبد الحميد تجاديت، المدير الفني لإتحادية السباحة:

نراهن على العناصر الشابة لتشريف السباحة الجزائرية

أكد المدير الفني للإتحادية الجزائرية للسباحة عبد الحميد تجاديت، أنهم يراهنون كثيرا على فئة الشباب من أجل تحقيق أفضل النتائج خلال المواعيد القادمة بما يتماشى مع تطلعات الدولة الجزائرية خاصة بعد القرارات التي إتخذها رئيس الجمهورية.

وقال في هذا الشأن «حاليا ننتظر مراسلة الوزارة من أجل الشروع في تنفيذ قرارات رئيس الجمهورية القاضية بعودة المنافسات مجددا على كل المستويات من أجل المباشرة في تحديد رزنامة المواعيد القادمة بداية من البطولة العربية أكابر بالجزائر نفس الشيء بالنسبة للبطولة المغاربية والأفريقية للمنطقة الأولى أصاغر، والتحضير للبطولة الأفريقية بجنوب أفريقيا التي تعد محطة جد مهمة لأنها مؤهلة للألعاب الأولمبية بطوكيو2021 بما أننا نرغب في تواجد أكبر عدد ممكن من السباحين والسباحات في هذا الموعد الكبير».

أما فيما يتعلق بالتحضيرات الخاصة بالعناصر الوطنية التي تنتظرها مواعيد دولية قال تجاديت «نراهن على العناصر الشابة من أجل تحقيق الأفضل بالنسبة للسباحة الجزائرية في المستقبل إنطلاقا من الموعد الأولمبي وكذا الألعاب المتوسطية التي ستكون بوهران سنة 2022 حيث نطمح لكسب أكبر عدد من الميداليات، ولهذا فإن كل من عرجون وجاب الله يواصلات اللتحضيرات في ظروف مريحة من خلال توفير كل الإمكانيات الضرورية ومن المقرر أن يلتحق بهم الفوج الثاني المتكون من 8 عناصر لأننا نعول عليهم كثيرا حيث سيدخلون في جو التدريبات الأيام القليلة القادمة أي بعد الإنتهاء من عملية الكشف الطبي».

ألعاب البحر الأبيض بوهران

توفير كل الإمكانيات لإنجاح العرس المتوسطي

رحبت، الأسرة الرياضية، بالقرارات والتوجيهات التي أسداها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، الأثنين، لدى إشرافه على الجلسة الخاصة لدراسة الوضعية العامة لقطاع الرياضة التي عرفت حضور الوزير الأول، ووزير الشباب والرياضة، وكاتبة الدولة لدى وزير الشباب والرياضة المكلفة برياضة النخبة، ورئيس اللجنة الأولمبية الجزائرية، حيث وقف خلالها رئيس الجمهورية على التحضيرات لاحتضان مدينة الباهية وهران الطبعة 19 لمنافسة ألعاب البحر الأبيض المتوسط، المقرر انطلاقها بتاريخ 25 جوان إلى 05 جويلية 2022 المتزامن مع الذكرى الستين لاحياء عيدي الاستقلال والشباب.

محمد فوزي بقاص

أعطى، رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، توجيهات محددة، للتحضير الجيد المادي والبشري، قصد احتضان ألعاب البحر الأبيض المتوسط المقرر إقامتها صيف 2022 بعاصمة الغرب الجزائري وهران في أفضل الظروف، ومنح الرياضيين المشاركين كل وسائل وأساليب الراحة والتحضير الجيد، قصد التألق ورفع راية الجزائر في الأولمبياد المصغرة التي تحتضنها الجزائر لثاني مرة في تاريخ الألعاب.

هذا، وسخرت الدولة الجزائرية غلافا ماليا قدره 644 مليون دولار لإنجاح هذه التظاهرة، بينما 350 مليون دولار لإنجاز منشآت رياضية جديدة بتقدمها الملعب الأولمبي بوهران، وكذا ملعب السيق بولاية معسكر، بالإضافة إلى إعادة تأهيل منشآت أخرى على غرار المسبح الأولمبي الذي جهز بأحدث التقنيات الدولية، وسيكون أول مسبح في القارة السمراء مصنوع بمادة «الايتونكس».

كما هيّأت لجنة تنظيم الألعاب برئاسة البطل السابق السبّاح سليم إيلاس 43 موقعا، 24 منها معنية باستقبال المنافسات الرسمية، لتضمن التنظيم الحسن وراحة الرياضيين الذين سيحلون من 25 دولة، منشآت رياضية ستساهم في إنجاح التظاهرة التي ستحتضنها مدينة وهران، وستتصدرها قطبا رياضيا بامتياز ليس بالجزائر فقط، بل في حوض البحر الأبيض المتوسط، ما سيجعل من مدينة وهران مهدا لتكوين النخبة الوطنية على أعلى مستوى، وكذا توفير البنى التحتية للراعم الشابة لتحضير أفضل خلف للجيل الحالي، وإعادة الرياضة الجزائرية على أعلى مستوى مثلما طالب به رئيس الجمهورية خلال جلسة العمل التي ترأسها الاثنين لدراسة وضعية قطاع الرياضة بدقة.

استعادة دور الجزائر الريادي مرهون بنجاح الألعاب

في ذات السياق، تعوّل الدولة الجزائرية كثيرا على إنجاح تظاهرة ألعاب البحر الأبيض المتوسط بعلامة امتياز من الناحية التنظيمية وجاهزية المنشآت ومرافق الإيواء، على غرار كل المنافسات الدولية التي احتضنتها الجزائر في عهد الجزائر المستقلة، وذلك لتكون دفعا جديدا للجزائر لاستعادة دورها الريادي في حوض البحر الأبيض المتوسط، وكذا إعطاء بعد جديد وإعادة بريق ألعاب البحر المتوسط التي تراجعت مصداقيتها في السنوات الماضية، بالإضافة إلى البروز في تنظيم الألعاب التي ستكون سندا كبيرا للجزائر لاستضافة تظاهرات رياضية أكبر في السنوات المقبلة.

فرصة وهران لإبراز قدراتها السياحية

نجاح مدينة وهران في استضافة تظاهرة ألعاب البحر الأبيض المتوسط صيف 2022، ستعطي سندا أكبر للجزائر في ملفات الترشح لاحتضان تظاهرات دولية أكبر، لكنه سيكون فرصة لا تعوض لإبراز مؤهلات وهران السياحية التي تزخر بها لكل الرياضيين والأطقم الفنية والطبية المشاركة في المنافسة، وحتى الأنصار المتنقلين من مختلف دول العالم لمدينة الباهية، لمساندة منتخبات بلادهم في 33 اختصاصا المخصصين للألعاب.

كما ستكون فرصة للترويج للجزائر ولمدينة وهران تحديدا وجعلها قطبا سياحيا بامتياز في حوض البحر الأبيض المتوسط، وكذا إبراز التنوع الحضاري الذي تزخر به الجزائر، على شاكلة ما حدث لمدينة برشلونة التي اكتشفها سكان المعمورة خلال الألعاب الأولمبية لسنة 1992 والتي جعلت منها عروسا للمتوسط، باحتلالها للمركز الثالث في تصنيف المدن العالمية السياحية، هي التي باتت تستقطب قرابة 24 مليون سائح أجنبي في السنة الواحدة.

توفير كل الوسائل المادية والبشرية وكذا اللوجيستيكية وتشييد منشآت مهيأة بأحدث التجهيزات الدولية لإنجاح التظاهرة التي ستحتضنها مدينة وهران بمتابعة آنية من القاضي الأول للبلاد، بالإضافة إلى تشديده على مسؤولي القطاع بوضع الرياضيين الجزائريين في أفضل الظروف تحضيرا للاستحقاقات الدولية، سيعطي لا محال دفعا جديدا للرياضة الجزائرية، ويضعها من دون أدنى شك في السكة الصحيحة لاستعادة هيبتها القارية والدولية عن طريق العودة القوية في مختلف المنافسات، والمشاركة بأكبر عدد من الرياضيين، للعمل على رفع الراية الوطنية عاليا بداية من الألعاب الأولمبية 2024 ببارييس، وإعادة إنجاز تظاهرة سيدني التي تعتبر أفضل مشاركة للرياضة الجزائرية في الأولمبياد.

لاعبون بصفة «لاعب دولي» على الورق

قانون «الفيفا» بتغيير الجنسية الرياضية.. مكاسب للبعض وخسائر للآخرين

كان تاريخ 18 سبتمبر الماضي نقطة مضيئة للعديد من اللاعبين في العالم، بعد أن صادقت «الفيفا» على قانون يتيح تغيير الجنسية الرياضية، وفق شروط معينة، لكنها ليست تعجيزية أو صعبة، وهو ما يجعل بعض اللاعبين يستفيدون من فرصة تمثيل بلدهم الأم، بعد أن لعبوا لفترة قصيرة مع منتخبات المهجر.

عمار حميسي

منحت «الفيفا» الضوء الأخضر للاعبين الذين يقل سنهم عن 21 سنة بتمثيل منتخبات بلدانهم الأصلية، بعدما تواجدوا لفترة قصيرة جدا مع منتخبات المهجر وهو ما يعد انتصارا كبيرا لهذه الفئة الأخيرة التي كانت تعتبر نفسها مظلومة أمام «الحيل» المتبعة من بعض الاتحاديات والمنتخبات التي كانت ترهن المستقبل الدولي لبعض اللاعبين.

وضع الاتحاد الدولي بعض الشروط التي يجب التقيد بها للسماح للاعبين بتمثيل منتخبات بلدانهم الأصلية، منها انه يشترط على أي لاعب أن يكون قد لعب أقل من ثلاث مباريات ولم يشارك في منافسة دولية مثل كأس العالم أو كأس أوروبا، آسيا، إفريقيا، أمريكا الجنوبية وغيرها من البطولات المشابهة.

توّفر هذه الشروط لأي لاعب سيكون طرق نجاة من غياب الفرصة في تمثيل منتخب بلده الأصلي، وهو ما ينطبق على بعض اللاعبين في صورة المغربي منير الحدادي الذي عانى من إمكانية ضياع مشوار دولي حافل بالنسبة له بعد أن خرج من حسابات مدرب منتخب اسبانيا ولم يتم استدعاؤه، منذ 2017.

اعتبر بعض المتابعين أن «الفيفا» أنصفت أخيرا المنتخبات الصغيرة التي كانت لا تستفيد من المواهب الكروية التي تكوّنت لدى بلدان المهجر، إلا نادرا وفي الغالب كانت منتخبات المهجر تقوم بحرمان اللاعبين من التواجد مع منتخبات بلدانهم الأصلية باللجوء إلى حيلة استدعاء اللاعب للتواجد مع المنتخب، خلال مباراة واحدة وحتى مشاركته مع المنتخب في المباراة الأولى قد لا تتعدى دقائق.

سيناريو كمال مريم لن يتكرّر

وضع الاتحاد الدولي حدا لإمكانية تكرار ما حدث للاعب كمال مريم حيث فضل الاتحاد الفرنسي بالتنسيق مع المدرب استدعاء اللاعب للتواجد مع منتخب فرنسا من أجل قطع الطريق لتمثيله الألوان الوطنية، بعد أن اتصلت الاتحادية آنذاك به، إلا أن اللاعب لعب مع «الديكة» ثلاث مباريات فقط.

لعب مريم مباراتين وديتين مع منتخب فرنسا دخل فيهما كبديل الأولى أمام بولونيا حيث عوّض اللاعب لويس ساها في د65، أما المواجهة الودّية الثانية فقد كانت أمام السويد حيث دخل كبديل للاعب لودوفيك جولي في د68 وشارك مريم في مباراة رسمية واحدة، مع منتخب فرنسا أمام سويسرا في تصفيات مونديال 2006 عندما دخل كبديل للاعب فيكاس دوراسو في د58.

كانت مواجهة سويسرا أوّل وآخر مباراة رسمية تواجد فيها اللاعب، وهو ما حرمه بعدها بتمثيل المنتخب الوطني الذي كان قادرا على الاستفادة من خدماته، خلال تصفيات كأس إفريقيا 2008 و2010 وتصفيات المونديال أيضا، لكن قانون «الفيفا» الحالي لم يكن ساري المفعول آنذاك، وهو ما جعل اللاعب يفقد إمكانية شق مشوار دولي مميز مع جيل جديد من العناصر الجيدة في صورة عنتر يحيى، زياني وبوقرة، إضافة إلى بلحاج وغيرهم من اللاعبين.

الحدادي أمام فرصة دخول التاريخ

ينتظر أن يدخل اللاعب منير الحدادي التاريخ من أوسع الأبواب، عندما يكون أوّل لاعب يستفيد من قانون تغيير الجنسية الرياضية الذي صادقت عليه «الفيفا» في الكونغرس 70 لها الذي انعقد عن بعد في 18 سبتمبر الماضي حيث سيكون اللاعب أمام فرصة الدفاع عن ألوان منتخب بلده الأم المغرب.

لعب منير الحدادي مع كل المنتخبات السِنية الاسبانية بحكم انه ولد في إسبانيا وتكوّن في فريق برشلونة، لكن الأمر اختلف عندما وصل إلى المنتخب الأول حيث لعب مباراة رسمية واحدة أمام مقدونيا في تصفيات كأس أوروبا دخلها كلاعب بديل للمهاجم دييغو كوستا في د77 ومنها لم يتم استدعاؤه إلى المنتخب الأول.

سئم منير الحدادي من وضعيته وعبر عن ندمه من الدفاع عن ألوان منتخب اسبانيا عوض منتخب بلده الأم المغرب الذي كان سيفتح أمامه أبواب التألق في مختلف المنافسات، إلا انه فضل اسبانيا ودفع الثمن غاليا حيث خسر لقب «لاعب دولي» الذي حظي به لفترة قصيرة فقط بعدما كان يوصف باللاعب الدولي الاسباني حذفت منه صفة الدولي واحتفظ بصفة اللاعب الاسباني فقط.

طرق الحدادي جميع الأبواب لإعادة الأمور إلى نصابها والدفاع عن ألوان منتخب المغرب، لكن القوانين لم تكن لصالحه خاصة أن «الفيفا» كانت واضحة في الأمر، وكان من المستحيل على اللاعب التراجع عن تمثيل إسبانيا لصالح المغرب، وهو ما جعله يفقد الأمل في التواجد ضمن منتخب بلده الأصلي.

ذهب الحدادي إلى المحكمة الرياضية الدولية من أجل تقديم طلب الدفاع عن ألوان المغرب، لكن طلبه قوبل بالرفض، وهو ما شكل صدمة قوّية له مما أثر حتى على مستواه الفني مع فريقه اشبيلية، بعدما فقد مكانته كأساسي في الفريق بسبب تراجع مستواه، بعد تأثره نفسيا بما حدث له.

منتخب المغرب سيتدعم بنسبة كبيرة خلال الفترة المقبلة بخدمات منير الحدادي الذي قدّم كل الوثائق اللازمة من أجل تغيير الجنسية الرياضية من الدفاع عن ألوان إسبانيا إلى الدفاع عن ألوان المغرب، وهو ما سيتحقق أخيرا حيث تنتظر الجماهير المغربية حدوث هذا الأمر بفارغ الصبر.

تعزيز قوّة قانون «الباهاماس»

يساهم قرار «الفيفا» الجديد بتغيير الجنسية الرياضية للاعبين في تعزيز قوّة قانون «الباهاماس» الذي ساهم في تحقيق طفرة كروية لدى العديد من الدول على غرار الجزائر، كوت ديفوار، الكاميرون والسنغال، إضافة إلى المغرب، وهو ما جعل هذه المنتخبات وأخرى تعود إلى الواجهة الإقليمية والدولية من خلال المواظبة على التواجد في المحافل الدولية مثل كأس العالم.

طالبت العديد من الاتحاديات بإلغاء قانون «الباهاماس» في ظل فقدانها للعديد من اللاعبين الذين اختاروا منتخبات بلدانهم الأصلية وليس منتخبات المهجر حيث جاء قانون تغيير الجنسية الذي صادقت عليه «الفيفا» متمما لقانون «الباهاماس» الذي منح قوة أكبر للعديد من المنتخبات التي عادت إلى الواجهة بفضل هذا القانون الذي منح بعض القوة لمنتخبات استفادت من عودة بعض اللاعبين في قرارهم بتمثيل منتخبات بلدانهم الأصلية.

ضغطت العديد من الاتحاديات على «الفيفا» من أجل تعزيز قوّة قانون «الباهاماس» بقانون تغيير الجنسية الرياضية، وهذا بعد أن لاحظت أن هناك اتحاديات تستعمل الحيل لمنع بعض اللاعبين لأسباب أو لأخرى من تمثيل منتخبات بلدانهم الأصلية، رغم أنهم ليسوا في حاجة إلى خدماتهم بسبب وفرة اللاعبين الجيّدين.

الصراع على اللاعبين بلغ أشدّه والمواهب أصبحت تسيل لعاب العديد من المنتخبات التي ترى أن تواجد بعض اللاعبين واستقطابهم سيساهم في تعزيز قوّة منتخباتهم الوطنية ويمنحهم القوّة اللازمة التي تسمح لهم بتحقيق الأهداف الرياضية التي يصبون إليها خاصة المشاركة الدورية في المونديال الذي يمنح كل اتحاد دخلا ماليا كبيرا، بفضل «منحة المشاركة» التي تناهز 8 ملايين أورو.

الكشّافون تحت المجهر وعمل كبير ينتظرهم

ينتظر الكّشافون على مستوى الاتحاديات والمنتخبات الوطنية عمل كبير خلال الفترة المقبلة في ظل زيادة هامش حرية الاختيار بالنسبة للاعبين الذين يمتلكون جنسيتين أو أكثر، وهذا من خلال منح إشارة معينة إلى مدربي المنتخبات الذين يشرفون عليهم بضرورة منح الفرصة للاعب معين، لأنه متواجد في دائرة الاختيار وضمانه يجب أن يكون مبكرا لقطع الطريق عليه من إمكانية قيامه بتغيير الجنسية الرياضية، مستندا إلى قانون «الفيفا» الجديد.

بروز اللاعبين الموهوبين يكون من فئة الأصاغر وحينها، يتم وضعه تحت المجهر من طرف الكشافين الذين يراقبون تطور مستواه وبنيته الجسدية من سنة إلى أخرى لغاية وصوله لمستوى يؤهله للتواجد مع المنتخب الأول وحينها يتم تنبيه المدرب الوطني إلى ضرورة منح الفرصة للاعب الفلاني حتى لا يضيع مستقبلا، وهذا بالنظر إلى تواجد العديد من الخيارات أمامه.

من الأمثلة البارزة لهذا الأمر اللاعب الكندي ألفونسو ديفيز الذي لعب مع منتخب كندا الأول، منذ أن كان سنه 17 سنة ورغم انه لم يتجاوز 19 سنة، إلا أنه لعب لحد الآن 17 مباراة كأساسي مع منتخب كندا وشارك أربع مرات في بطولة الكأس الذهبية التي تجمع منتخبات «الكونكاكاف»، وهي منافسة معتمدة لدى «الفيفا» حيث يشارك المتوّج بها في كأس العالم للقارات.

ألفونسو ديفيز يمتلك العديد من الخيارات، لكنه لا يستطيع الآن تغيير الجنسية الرياضية بحكم أنه لعب أكثر من ثلاث مباريات دولية وشارك في منافسات إقليمية حيث كان ديفيز يستطيع اللّعب لمنتخب بلده الأم ليبيريا، إضافة إلى منتخب كندا التي ذهب إليها لاجئا مع والديه دون نسيان منتخب ألمانيا بحكم انه يلعب لفريق بايرن ميونيخ، منذ سنوات لكنه لن يستفيد من الشروط المتواجدة ومشواره الدولي أصبح مرتبطا بمنتخب كندا.

نجاح كشافو منتخب كندا في استقطاب لاعب من طينة ألفونسو ديفيز أمر يحسب لهم بحكم أن اللاعب أصبح في الفترة الحالية أفضل مدافع أيسر في العالم وقيمته السوقية تجاوزت 50 مليون آورو، حيث يعد من اللاعبين الذين ينتظر أن يكونوا من نجوم اللّعبة في الفترة الحالية، وخلال السنوات المقبلة ومنتخب كندا بعد البايرن، هو المستفيد الأول من تطور مستوى اللاعب في الفترة السابقة.

الصراع مستمر..

الصراع لن يتوّقف بين الاتحاديات للضغط على «الفيفا» بإصدار قوانين تخدم مصلحتها وتضعف مصلحة اتحاديات أخرى، وهو ما يجعل البعض يعتبر القانون الذي صدر بخصوص تغيير الجنسية الرياضية مكسبا للبعض، وهنا من يعتبره خسارة له بحكم انه سيضيع فرصة الاستفادة من لاعبين آخرين.

رغبة «الفيفا» بالحفاظ على التوازن بين الاتحاديات في المجال الرياضي سيصطدم بأنانية البعض الذي يريد الاستحواذ على كل شيء لوحده، رغم انه ليس بحاجته حيث هناك العديد من الاتحاديات والمنتخبات من تمتلك الكثير من اللاعبين المميزين، لكنها تقوم «بحرب شعواء» للظفر بلاعب وثنيه عن اختيار منتخب بلده الأم رغم أنها ليست في حاجة إلى خدماته من الناحية الفنية.

الفترة المقبلة قد تعرف صدور قوانين أخرى تخدم مصلحة طرف على آخر، وهذا انعكاس لاستمرار الصراع الرياضي والكروي، من بوابة «الفيفا» التي تمتلك حق التشريع وسن القوانين، وهو العامل الذي يسمح لها باللعب على عدة جبهات لصالحها حتى لا تغضب الجميع ولا ترضي الجميع بالنظر إلى التحدّيات التي تنتظرها في المستقبل، وهو ما يجعلها بحاجة إلى دعم البعض.

العمل مستمر في الخفاء وما وراء الجدران حيث رغم أن هناك طرف تفوق على آخر في هذه الفترة، لكن الأمور لم تحسم بعد لكن هناك طرف ثالث لا يقل قوة عن الأطراف الأخرى، وهم وكلاء اللاعبين الذين يلعبون هم أيضا دورا كبيرا في تغيير فكر وهدف اللاعب من تمثيل منتخب معين ودفعه لتمثيل منتخب آخر بحجة المكاسب الرياضية والمالية.

استعان بفرنسيين وأجانب لعلاج الجزائريين

«الشعب ويكاند» تثير جوانب خفية في حياة الأمير عبد القادر

يجهل كثيرون جوانب من حياة الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة، منها اهتمامه بالطب وسياسته العلاجية وإنشاء مستشفيات في المناطق الكبرى.
هذا ما كشفته دراسة قيّمة قام بها البروفيسور مصطفى خياطي، صدرت عام 2013 في كتاب بعنوان: «الطب والأطباء في دولة الأمير عبد القادر»، معتمدا فيها على مراجع منها مذكرات الأمير عبد القادر المكتوبة في السجن عام 1849 والمجلة الإفريقية العدد 28 لسنة 1884، وكتاب واغنر «انطباعات لمسافر ألماني في منطقة وهران»، مارس 1838.

سهام بوعموشة

كان الأمير مولعا بالعلوم ولم يكن يتردد في استدعاء الأطباء الأجانب عندما يكون ذلك ضروريا، للعمل في إقليمه، فلطالما احتفظ بمشاعر العرفان للأطباء الذين عالجوه.

وبحسب الدراسة المذكورة، أول طبيب فرنسي عرفه الأمير هو الدكتور كولين رئيس الأطباء في الحامية العسكرية بوهران، فبعد أن وقع الجنرال دي ميشال المعاهدة التي تحمل اسمه أرسل سفارة يقودها قائد السرية عبد الله دابسون مسيحي سوري جاء إلى فرنسا مع الجيش المصري.

استقبل الأمير مجموعة من الأطباء، سنة 1835، بطلب منه أثناء انتشار عدوى الكوليرا، التي مسّت غرب البلاد وكان المرسى الكبير ووهران نقطة الانطلاق. ومن بين الزوار الذين قدموا إلى معسكر والتقاهم الأمير، الدكتور بوديشون، فقد اهتم الأمير كثيرا بأبحاثه في استعمالاته للأعشاب والحشرات والأحجار.

ومن أكثر الأطباء الذين تقربوا من الأمير نجد الدكتور وارنيي، جراح مساعد في مستشفى وهران، عام 1832 وعضو مساعد في اللجنة العلمية للجزائر في 1839، جاء إلى معسكر بعد توقيع معاهدة تافنة، بصفته طبيبا عسكريا ملحقا بالقنصلية الفرنسية بمعسكر.

ونجد أيضا الدكتور كاباس والدكتور لاري رئيس جراحين سابقين في جيش نابليون، بحسب ما يرويه الدكتور برتراند في إحدى مقالات نشرية الجزائر، العدد الأول نوفمبر 1855.

كان الأمير واعيا بالتأخر المسجل في قطاع الصحة، فرغم ضيق وقت السلم الذي استفاد منه حاول إدخال بعض التحسينات وتجديد هذا القطاع، كما فعل مع قطاعات أخرى مثل صناعة الأسلحة، البنك وتنظيم المدفعية، حيث قننت المادة 24 من القانون السابع التكفل بالمرضى، وتكوين الأطباء والطاقم شبه الطبي وكذلك مرتباتهم.

أولى الأمير عبد القادر عناية خاصة بالصحة، وكان يعتبر المهارة الطبية كفن ذو منهل إلهي مثلما كان يدرسه أشهر الأطباء الإغريق.

بالنسبة له إن إمتلاك نظام صحي ناجح لم يكن نابعا من مقتضيات فرضتها الحرب والحاجة الملحة لمعالجة العساكر المصابين.. ولكن في الواقع يعود إلى فريضة دينية، إلى جانب المستشفى بيمارستان الذي أقامه في كل ولاية من ولايات البلاد الثمانية.

مستوصفات بحصون مشيّدة على حواف التلال

افتتح الأمير أيضا مستوصفات بالحصون المشيدة على حافة التلال، وقد كان النظام الصحي للأمير يهدف إلى تأمين العلاج للمرضى والجرحى، وكان يشترط أن يكون المعالجون موقرين ومنضبطين اتجاه المرضى، فالأمر كان يتعلق مسبقا بأخلاقيات مهنة الطب.

لم يتوقف مشروع الأمير الصحي عند هذا الحد فمن جهة أخرى كانت لديه النية لبناء مدارس للطب، وكانت تاقدامت قد بدأت في استقبال النواة الأولى للمكتبة الكبيرة التي ستستضيف أول مدرسة طب.

تفاجأ الدكتور برتراند مؤلف كتاب «الطب والعادات الصحية للعرب»، والذي كان أول مدير لمدرسة الجزائر للطب، من النظام الصحي الذي وضعه الأمير ومخططه بتنظيم أطباء الجنود، حيث وضع القانون السابع وسن فيه منصب طبيب جراح على رأس كل الهيئات والمصالح الصحية، يشتمل المعارف اللازمة ويستوفي كل الشروط لشغل منصبه.

ونص هذا القانون على أن تضع الدولة المعدات الصحية والأدوية أو الصيدليات تحت تصرف الأطباء، واستند خياطي في دراسته على كتاب برتيرلند بعنوان «الطب والعادات الصحية للعرب».

بين هذا القانون في مادته 24 كيفية التكفل بالجرحى والمرضى من الجنود، كما أنشأ القانون سلك الممرضين الذين يتعين عليهم مساعدة الأطباء، فقد خلق جسرا بين التكوين الطبي وشبه الطبي وسمح للمرضين المتفوقين بإتباع تكوين يمكنهم من الإرتقاء إلى أطباء.

من ناحية أخرى كان الأمير يكن احتراما كبيرا للأطباء وإرشاداتهم، وأقرت العديد من الشهادات بالاحترام الذي أحاط به الأطباء الذين قاموا بزيارته مثل الدكتور كولن سنة 1835، والدكتور بوديشون سنة 1838، والإحترام الذي حظي به الدكتور ورانيي من طرف الأمير ومن طرف عائلته ومن طرف سكان معسكر رغم فشله في إنقاذ حياة ابن الأمير الوحيد.

في الكثير من المناسبات، قدم الأمير إسعافات أوّلية للجرحى، بعد انتصاره على لامورسيار في تاقدامت، كما مارس الطب البديل والحقائق التي ذكرها ليون روش الذي عايش الأمير لمدة سنتين تسمح بتأكيد ذلك، كذلك أشرفت لالا زهرة، والدة الأمير، بنفسها على علاج الجرحى العرب والأسرى على حد سواء، وكلفها الأمير بمعالجة السجينات، كما قامت بنفس الشيء أثناء أحداث دمشق، حيث قامت بتضميد إصابات الضحايا.

سياسة علاجية في مستوصفات بحصون في التلال

ومن قبل كانت قد طلبت من القنصل الفرنسي بمعسكر أن يوفر لها قفازات وجوارب لتتجنب التشققات التي كانت تصيبها في فترات البرد، وهذا دليل على تفتحها على العصرنة واهتمامها باللجوء إلى الوسائل الجديدة لكبح الأمراض، فكانت أول من ارتدى قفازات من الصوف البيضاء لتفادي التشققات والتي نصحها بها طبيب فرنسي وأرسلت لها من وهران أثناء هدنة 1837–1838، ولم تكن امرأة ريفية مثلها تجرأ على فعل ذلك.

السياسة العلاجية للأمير

وفي شق السياسة العلاجية للأمير عبد القادر فلم تسمح الحرب للأمير بإقامة أو إكمال سياسته الصحية عبر إنشاء مدرسة للطب والتي لطالما كانت ضمن رغباته، وبحسب ما ذكره برونو ايتيان، فقد حاول الأمير وضع أسس لنظام علاجي في شكل بنى تحتية ثابتة في المدن والحظائر المشيدة، وفي هيئة وحدات متنقلة على مستوى الحاميات العسكرية

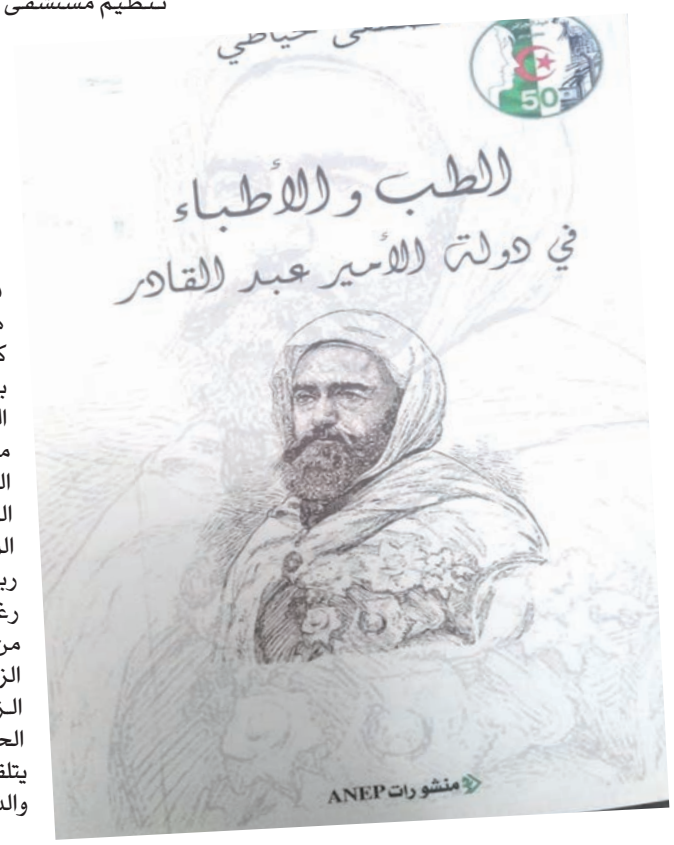

وكذلك في الزمالة، كما أسس فرقا طبية ومصحات في كل مكان. وأضاف أن السياسة العلاجية للأمير ارتكزت على سبعة مبادئ، وهي وضع سياسة وقائية وصحية للمحيط.

وتجسدت هذه السياسة من خلال محاربة الآفات الاجتماعية كالتبغ، الكحول، الدعارة وألعاب الحظ، بناء مستشفيات لاستقبال المرضى والجرحى العسكريين والمدنيين، وانتقاء الموظفين ليؤمنوا العلاج في المراكز الصحية على أساس مبادئ أخلاقية، تربوية، وبدنية وتكفل الدولة بالأطباء، الجراحين والموظفين بالصحة.

تقنين منظومة صحية واضحة المعالم ودقيقة الأهداف

علاوة على التحسين المتواصل لمعارف الموظفين المساعدين للأطباء والجراحين، إقامة ورشات لصناعة الأدوية، انطلاقا من الأعشاب على مستوى رؤساء الأطباء، وضع نظام تأمين اجتماعي يسمح بالتكفل بالأشخاص الذين لا يقومون بالخدمة الفعلية مؤقتا بسبب المرض أو الإصابات الحربية أو المعفيين وكانت تمنح تعويضات لهؤلاء الأشخاص، الدعوة إلى التعاون في حالة لم تسمح الوسائل المحلية بحل المشاكل الصحية، مثلما كان عليه الحال أثناء غزو القليعة، سنة 1835، كان النظام الصحي تحت مسؤولية عبد الله الزروالي، الطبيب الشخصي للأمير.

مستشفيات في ثماني مناطق كبرى

أول عمل قام به الأمير في ميدان الصحة هو إقامة مرافق صحية، وتحدث نجل الأمير في مؤلفه «تحفة الزائر» عن إنشاء مستشفى في كل المناطق الثمانية الكبرى وهي تلمسان، معسكر، مليانة، المدية، تاقدامت، الأغواط، سباعو وبسكرة، وكذلك تم تنظيم مستشفى في بوغار والزمالة، كانت هذه المستشفيات تستقبل المدنيين أكثر من العسكريين، وفي الزمالة التي كانت عبارة عن معسكر من الخيام كان المستشفى وخيمة الأطباء والجراح الرئيسي في مدخل المخيم بجوار خيمة قائد المدفعية.

في تلك الفترة كان يتواجد عدد هائل من الأطباء التقليديين، في كل مستشفى تم تعيين أربعة من بين أفضل الأطباء، كان توظيف الممرضين يستجيب لمجموعة من المعايير وهي الذكاء، الأدب، المظهر الجيد والهدوء، كان الطبيب الرئيس يتلقى من بيت المال بدلة كاملة و12 ريال شهريا، ربع خروف كل اثنين وخميس، رغيفين أبيضين كل يوم أوكيلتين من الدقيق، كيلتين من الكسكسي، الزبدة أو الزيت في حالة عدم توفر الزبدة وأخيار ثلاثة أرطال من الحطب يوميا، كان الممرضون أيضا يتلقون راتبا شهريا من بيت المال والذي كان يتوقف على خبرتهم.

في المقابل وضعت صيدليات على مستوى جميع المؤسسات الصحية وكان أغلبية الأطباء في تلك الفترة علماء طبيعة، فكانوا يشرفون بأنفسهم على تحضير الأدوية انطلاقا من الأعشاب ومواد أخرى متوفرة تجاريا كالعسل والزبدة.

في كل كتيبة كان يمارس طبيب واحد أو اثنان مهامهم تحت إشراف باش جراح، بحسب ما أشارت إليه مذكرات الأمير عبد القادر المكتوبة في السجن سنة 1849.

وكانت النظافة إحدى انشغالات الأمير، كما كان اهتمامه بالصحة راسخا بحسب ما جاء في المادة 24 من القانون السابع. حيث ينقل الجنود المرضى إلى بيوت يعينها المرشد والسلطان، أين سيجدون العلاج الذي تتطلبه حالتهم وسيجدون المأكل والمشرب والمرقد والغطاء، وسيكون هناك عساكر لخدمة المرضى يطلق عليهم تسمية صناع وهم ممرضون أو طلبة في الطب، يجب أن يكونوا أذكياء بشوشين مع المرضى محترمين وذوي همة.

ويتوجب عليهم دراسة الطب، وعندما يرى الجراحون أنهم قادرون بما فيه الكفاية على ممارسة مهنتهم سيتم تنصيبهم من طرف السلطان، وسيمارسون هذه المهام في الحاميات العسكرية كما في الجبال، رواتبهم وغذائهم وشرابهم تقدم لهم من طرف الحكومة.

أدت وضعية الحرب المفروضة على الأمير من تدمير لمدن معسكر وتاقدامت وتشتيت وثائق الزمالة إلى الإخفاء الأبدي للكثير من التفاصيل عن حياة الرجال الذين كانوا يحيطون بالأمير، كان هناك على الأقل أربعون طبيبا يعملون تحت إمرة عبد الله الزروالي، إضافة إلى الأطباء الذين يعملون في المستشفى، وكان هناك أطباء وجراحون آخرون يتبعون الجند، وكان الضابط ريتشارد قد وضع قائمة غير مفصلة عنهم.

لم يحصل أغلبية هؤلاء الأطباء على تكوين طبي ولكنهم كانوا قد اكتسبوا هذا الفن عن طريق التجربة، أحيانا منذ سنهم المبكر وفي وسطهم العائلي أوفي الزاوية، كانوا يبرعون في علاج الكسور، إلتواء المفاصل وحالات الإنخلاع وتوصلوا إلى علاج إصابات بالرصاص عن طريق الطب الطبيعي.

عبد الله الزروالي الطبيب الشخصي للأمير والمكلف بخزينة الصحة، كان معينا في فن المداواة، كما برع في استعمال الأعشاب الطبية وتوصل إلى استخراج رصاصات من الأعضاء بمساعدة أعشاب طبية بدون أن يسبب ألما أو يقوم بعملية.

هو من وضع نظاما للرعاية في الدولة التي أقامها عبد القادر، أدى الزروالي دورا كبيرا في صياغة الفصل المخصص للصحة من قانون الجيش النظامي المطبق في دولة الأمير عبد القادر.

استدعي سيدي محمد تونسي لعلاج الأسرى الفرنسيين المصابين والمتواجدين على مستوى الدائرة الواقعة بالقرب من الحدود الجزائرية المغربية، اشتهر بممارسة طب العيون كان يمتلك كفاءة كبيرة في معالجة الأمراض البصرية يقال ان أصوله تونسية، محمد بن زرقة كان من بين أطباء جند الأمير كان جراحا وطبيبا طبيعيا وكان يحضر بنفسه أدويته انطلاقا من الأعشاب.

فنانـــون يرحلـــون.. ويتركـــون فراغـــا رهيبـــا

مـــن يخلِـــــفُ نجومنـــا التـــي تأفـــلُ؟

وقفتُ مطوّلا عند صورة تجمع فقيدي الأغنية الجزائرية، حمدي بناني المتوفى الأسبوع الماضي، وإيدير الذي سبقه إلى بارئه، وكلاهما ممّن فقدنا في هذه السنة الكئيبة. وقفتُ مطوّلا عندها، لا لحزن دفين ــ وكلنا حزانى على رحيل أيّ فنان ــ ولا لاستغراب أو تعجّب، فعظماء الفنّ الجزائري لهم من الأخلاق والاحترام المتبادل ما يعرفه الجميع، وإنما لخوفٍ تملّكني وأنا أشاهدها: من يا تُرى، بعد هؤلاء، نستخلفه على الفنّ الجزائري؟

أسامة إفراح
تصوير: عباس تيليوة

شاءت الأقدار أن يخطِف الفيروس اللعين شيخا من شيوخ المألوف والموسيقى الجزائرية الأصيلة، شيخٌ بعث الشباب في موسيقانا التقليدية، وجمع بين الثنائية المتنافرة عادة: الأصالة والمعاصرة. وقد أُرفِق مقالي عن الراحل حمدي بناني بصورة جمعتْ بينه وبين راحل آخر: إيدير، الذي بعث هو الآخر روحا جديدة في ترانيم أعالي جرجرة، وارتقى بالثقافة الجزائرية الأمازيغية إلى مصافّ العالمية.

وقفتُ مطوّلا عند هذه الصورة، التي التقطها، ببراعته وحرفيته المعهودة، الزميل المصوّر عباس تيليوة، حين تغطيتنا قبل سنوات تظاهرة لمكافحة القرصنة نظمها ديوان حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. صورةٌ ديناميكية، نرى فيها منبت حركة عناق بين الاثنين، فيها من البهجة والترحاب والاحترام ما يجعلنا نبتسم، وينسينا حزن فراق هذين الفنانيْن.

وقفتُ مطوّلا عند هذه الصورة، وحزّ في نفسي الفراغ الذي تركه أمثال هؤلاء العمالقة في رفوف مكتبتنا الثقافية، وأكثر من ذلك مخافة من، وكيف، سيخلفهم و«يستولي» على مكانهم في الواجهة، ويشكّل الضمير الجمعي الجديد و«الذائقة الفنية» للجمهور.

شاءت الأقدار أيضا أن أكتب هذه السطور بالتوازي مع ذكرى اغتيال حسني شقرون.. وقبل أيام كنت أشاهد فيديو آخر ظهور للفنان الراقي كمال مسعودي.. مثالان آخران للفنان الجزائري المختلف.. المتفرّد.. للشاب الجزائري الذي يملك موهبة دفينة، لا تنتظر سوى الظهور.. وما أكثر الأمثلة من هذا القبيل..

الاستراتيجية الغائبة

لطالما قلنا، وردّدنا، إننا لا نملك إستراتيجية واضحة المعالم، تمكّننا من تحقيق التواصل والاستمرارية، وضمان الخليفة المُقتدر، ليس في الثقافة فقط، بل في مختلف المجالات.. في الفكر، والرياضة، بل وحتّى السياسة، وإنّ هذا لأمرٌ جلل، يؤدّي إلى تراجع المستوى العام، وبالتالي مستوى الأهداف والتوّقعات.

لنأخذ مثال الشاب مامي، الذي تعرّض لعثرة في مساره الفنيّ، ولكن لم يجد تلك الآلة التي تقف وراءه، وتعيده إلى الواجهة، لا بالخطابات الرنانة والوعود البرّاقة، ولا ببعض الحفلات في قاعات متعدّدة الرياضات، وإنما باستغلال صورة هذا الفنان، الذي وصل العالمية، وغنّى في حفل «السوبر بول» بالولايات المتحدة، الحفل الذي يدفع فنانون من أجل الغناء فيه لما له من نسبة مشاهدة ومتابعة عالية.

بالمقابل، أكرّر ما قلته دائما، وهو أن نجومنا أيضا لم تقم بالضرورة بكلّ ما عليها، إذ لم نرَ نجما من نجومنا العالميين يقدّم فنانا أو فرقة جزائرية في حفل من حفلاته، وهو ما يفعله العديد من الفنانين عبر العالم، لأسباب مختلفة.

لم نرَ نجما من نجومنا يجعل من نفسه عرّابا لشباب يلمس فيهم الموهبة والاقتدار الإبداعي، وفي عالم الفنّ، يصعبُ جدّا أن تصنع لنفسك اسما وسط الاكتظاظ الذي سببه الإعلام وضخّمته وسائل التواصل بآلتها الترويجية الضبابية المعالم.

صناعة النجوم

ليس مفهوم «نظام النجوم star-system» مفهوما جديدا علينا، ويُعزى ظهوره بشكل أساسي إلى هوليوود وآلتها الترويجية، ويمكن تعريفه على أنه طريقة عمل الأنشطة مثل السينما والموسيقى والأدب وحتى السياسة، عندما يتم تنظيم هذه الأنشطة حول سمعة النجم وصيته.

تطرّق عالم الاجتماع الفرنسي إدغار موران إلى مفهوم النجومية بتفصيل كبير، في كتابه «النجوم» (صدرت ترجمته إلى العربية تحت عنوان: «نجوم السينما»).

بدأ موران الاشتغال على هذه الظاهرة في خمسينيات القرن الماضي، وحاول في كتابه «النجوم» تتبع ولادة ونشأة النجم السينمائي في هوليوود من حيث الصناعة والتطور، والتنافس بين شركات الإنتاج السينمائي، بما لذلك من سمات رأسمالية، ما عجّل تدريجيا من وتيرة احتكار الشركات الكبرى للنجوم الكبار.

وفي مقدمة الطبعة الثالثة من كتابه (1972)، اعتبر أن «النجوم كائنات تنتسب إلى البشري والرمزي في آن، وتشبه في بعض سماتها أبطال الأساطير أو آلهة الأولمب، مستثيرة نوعاً من العبادة، بل نوعاً من الدين».

صُمّمت صناعة النجم للتأثير في الحياة اليومية والأنماط الاستهلاكية، وجعلت الرأسمالية الفنان مادة أولية لسلعها، وفي هذا يقول موران إن «طريقة عيش نجم هي في حدّ ذاتها سلعة».

كان هذا سنة 2018، أصدرت مجلة «الدوحة» عددا تحت عنوان: «لماذا يصنعون النجوم»، كتب فيه الكاتب محمد بن حمودة يقول إن وسائل الإعلام أصبحت «الجبهة الثقافية» في استصناع نجوم يقومون بتعظيم المنفعة، في ظل التحوّل إلى وسائل للتواصل، في تكنولوجيا متداخلة مع منظومات مؤسسية مما يجعلها مرتبطة بالجماعة وبنظام العلاقات، الذي يتشكل من خلال الوسيط مثل يوتيوب الذي يعني حرفيا: «أنت الأغنية». ولكن بفضل وساطة يوتيوب، يضيف بن حمودة، يصبح الفرد المنعزل نجما، أي كائنا في قلب الجماعة، والمشترك العضو الذي ينجح في استقطاب عدد غفير من المتابعين تفتح له الصفحة قناة خاصة به، وتحوّله إلى نجم حقيقي، أي إلى فاعل رمزي يتفوق في تكريس الفارق بين الجماعة في أبعادها الإقليمية والعشائرية، أي تكريس الفارق بين الجماعة الأصلية والجماعة الرقمية.

وفي هذا الصدد، نستأنس بقول إدغار موران في كتابه سالف الذكر: «لم يعد النجوم ما كانوا عليه، وليس فقط لأن نجوم الرياضة والتلفزيون وعارضات الأزياء وسيدات المجتمع صاروا جميعهم نجوماً تضاهي رموز السينما والغناء، بل كذلك لأننا إذا أخذنا بقول آندي وارهول، سنجد أن التلفزيون يحوّل كل فرد في أيامنا إلى نجم ولو لربع ساعة من حياته». يشير موران هنا إلى أثر التلفزيون، فما بالك بآثار الويب 2.0 و3.0.

قد يكون هذا الأمر ذا فائدة ومصداقية إذا كانت الشهرة على يوتيوب ضريبة نجاح فردي خالص، وفقا لمعايير واضحة، في وقت يمكن زيادة عدد المشاهدات بطرق قد تكون «ملتوية»، كما أن عدد المشاهدات لا يعبّر بالضرورة على القيمة الإبداعية لهذا العمل أو ذاك.

ولكن، هل هذه هي النجومية التي نبحث عنها؟ هل نملك أصلا آلة صناعية ومالية نروّج لسلعها اعتمادا على هذا النوع من النجوم؟ أم أننا نبحث عن قادة رأي يسهمون في مشروع مجتمع على أسس متينة؟

التنشئة هي الحلّ؟

إن الاستخلاف، الذي تحدّثنا عنه في البداية، لا يعني البحث عن استصدار صورة طبق الأصل، ولا يُلغي التفرّد والأصالة وهما شرطان أساسيان في شخصية أيّ مُبدع عبقري.. أنا هنا أتحدّث عن ضمان حدّ أدنى من القيم المشتركة، ومن المستوى الفني، وكما لا يصحّ أن نحاول استنساخ فنان ما من فنانٍ سبقه، فلكلّ أفكاره وشخصيته، لا يصحّ أيضا أن نتراجع ونقبل بما هو أقلّ قيمة وقدرا، والأصحّ هو التقدّم نحو الأمام في وتيرة تراكمية، تحافظ على ما سبق من رصيد، وتبني عليه كما يُبنى البيتُ على الأساس، وتضيف إليه رصيدا جديدا وقيمة فنية مضافة، وليس العكس.

ليست المواهب، ولا الذائقة الفنية «الفطرية» ما ينقص شبابنا، ولكن لتنمية هذه وتلك يجب العمل في سنّ مبكّرة، واكتشاف هذه المواهب وصقلها يكون في الصغر، وهذه من أكبر مهامّ التربية الفنية. من جهة أخرى، يجب توفير بيئة تمكينية، تسمح للموهبة بالظهور، ولا تئدُها في المهد، كما يحدث يوميا للأسف.. كما أن الإبداع يتطلّب تعبيرا حرّا إلى أقصى الدرجات، وكلّما ضُيّقت الحدود ضاق أفق الإبداع وأفل نجمه.. كما يتوجّب على مؤسسات التنشئة تحمّل مسؤوليتها الاجتماعية، ونشير هنا، على سبيل الذكر لا الحصر، إلى الأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام. أمّا الثقافة، فهي نتاج المجتمع، وطالما لم نحرّر الإنتاج الثقافي من قيود الوصاية، فإننا لن نحصد سوى ثمار المناسباتية، ثمار تينع أيّاما، ثم تختفي بلا فائدة تُرجى.. ويكون ما قدّمه إيدير، وبناني، وغيرهما، قد عصفت به رياح الترقيع والارتجال..

إشهـــــــار

الكاتبة العراقية نضال العزاوي لـ«الشعب ويكاند»:

الأدب للجنسين.. والإبداع هو الفاصل

بزغ نجم الشعر النسوي في العالم العربي فاحتضنته إبداعات نسوية تشبثن به وتفنن في نظمه، ومن بين من برعن في هذا المجال المناضلة والمكافحة بالكلمة والإحساس الأديبة الإعلامية العراقية نضال العزاوي، التي حاورتها «الشعب ويكاند» حول «دور المرأة العربية الشاعرة في مواجهة التحدّيات وإثبات الذات.

أجرت الحوار: مسعودة براهمية

الشعب: بداية من هي نضال العزاوي؟

الاسم الإعلامي نضال العزاوي، والحقيقي نضال علي حسين سلطان، مديرة ومؤسس رابطة المرأة للابتكار والإبداع ومديرة تحرير مكتب العراق لدى جريدة كنوز عربية في مصر ومحررة في مجلة المرايا الأدبية. أغلب كتاباتي عن المرأة، وقد شاركت بعدة مهرجانات للشعر العمودي، وكسبت رضا الجميع في مهرجانات حديثة للشعر العربي لموسمين متتاليين، مثله كمثل مهرجان القيروان للشعر العربي في تونس الشقيقة، كما أني عضو في الإدارة العليا للتنسيق في مهرجان الشعر العربي في الإسكندرية، وممثلة المهرجان في العراق للموسم الرابع..

ظفرت بعدة تكريمات وجوائز؛ منها درع الإبداع والتميّز من صالون العشرين في جمهورية مصر العربية، ودرع المتميزين من سفير السلام، الأستاذ صادق الموسوي، ودرع الإبداع من قبل القنصل اليمني، كما تم اختياري كأفضل خمسين شخصية إبداعية في الوطن العربي من قبل تجمع السلام العالمي في جمهورية مصر العربية، وحاليا أنا معدة ومقدمة برنامج «صوت العراق» للمخرج محمد حسين الزيدي، يعرض أون لاين TV...

في رصيدي الأدبي العديد من المؤلفات التي تخص كفاح وعطاء المرأة، من أهمها كتاب «كلمات على الطريق» و«امرأة لا تكسر» عن معاناة المرأة في ظل الحروب المتعاقبة في العراق، بالإضافة إلى ديوان«حورية دجلة» للقصيدة العمودية، تم طباعته في جمهورية مصر العربية، وديوان «عزف شذرات» للقصيدة العمودية الذي تم طباعته في العراق، وكذا كتاب «الدرة البهية في شعراء الإسكندرية»؛ وهو كتاب إعلامي، تضمن حوارات مع 25 شاعرا وناقدا وأديبا من 16 دولة عربية شاركوا معي في مهرجان الإسكندرية الدولي في جمهورية مصر العربية، وقد نال إعجاب معظم المشاركين..

«الشعب»: قيل لنا أنّ نضال حوربت من أقرب الناس لها؟

في مسيرتي الأدبية خضت معاركا كثيرة في جبهات متعددة، وكنت في المواجهة؛ ولعلّ أخطرها أسرتي التي وقفت علنا ضد قناعاتي الشخصية في مجتمع ذكوري يرفض تسمية المرأة بالشاعرة أو الإعلامية، ويعتقد أنّ كتابة الشعر حكرا على الرجل، وقد مررت بهذه التجربة حين قال أحد الشعراء إنّ «نضال العزاوي» لا تستطيع أن تكتب جملة واحدة أو بيت من قصيدة، ما زادني إصرارا على النجاح والتميز، وإثبات حقيقة مفادها، أنّ المرأة إذا أرادت أن تكون، تتحدى المستحيل..

ديوان للنثر وكتاب عن المرأة يصدران قريبا

• حدّثينا عن طموحاتك ومشاريعك في المستقبل؟

أحضر حاليا لطبع ديوان من النص النثري بعنوان: «وطني أغنيك جرحاً»، وكتاب عن المرأة بعنوان: «وتد الأحرار»؛ يحكي عن المرأة العراقية ووقوفها مع أبنائها في تصعيد ثورة أكتوبر في ساحات التحرير.

وإنني أحرص على تحديد الأهداف القابلة للتحقيق، وأولى مشاريعي هو أن أنظم حفلا كبيرا لشاعرات عراقيات، وأتمنى لو أنّ باستطاعتي أن يكون بمثابة «كرنفال» سنوي للشاعرات العربيات، يتم فيه تكريم الشاعرة خاصة والأديبة عامة، وسأسعى جاهدة لتحقيقه حين يتنفس الإنسان هواء نقياً ونظيفا ما بعد جائحة كرونا.

مسميّات عديدة، تعطي انطباعا مسبقا للمتلقي

الشعب: يصر البعض على تصنيف الأدب عامة والشعر خاصة على أساس الاختلاف الجنسي، فما رأيك في ذلك؟

الأدب لا يقف عند التصنيف، وأنا أرفض العنصرية في التصنيف، فكلا من الجنسين طريقته الإبداعية، والنصوص الشعرية، تصنّف بحسب الموضوع أو المواضيع المطروحة وليس جنس الكاتب، ويبقى الإبداع هو المرجع الأول في الحكم على مستوى المفكّر أو الأديب أو الفنان...

وإنّما الشعر في مواقف كثيرة أقدر من الشعراء، كموقف الخنساء مع حسان بن ثابت حين ردته ببيتين بسبعة أخطاء جمالية في سوق عكاظ، قبل موسم الحج في الجاهلية، والشرح في هذا يطول، باعتبارها من أشهر شاعرات العرب، وفي هذه الفترة الانفتاحية من عصرنا تقدمت المرأة الشاعرة والأديبة كثيرا، وهناك عدد من الشاعرات كتابتهن تفوق الشعراء جمالا، مع ذلك صنفهن المجتمع تحت مسميات عديدة، تعطي انطباعا مسبقا للمتلقي، ومنها «بنون النسوة»، وغيرها من المسميات التي لا نريد أن يبنى التذوق عليها، ويجب أن نعطي كل ذي حق حقه في نقد النتاج..

صراع دائم لإقصاء المنافس

• ما الذي تتميز به المرأة الكاتبة؟

للمرأة العربية المبدعة، دورا بارزا في جميع المجالات، بعدما تمكنت بكل حزم وعزم من تدوين اسمها بحروف من ذهب في حقول الأدب المختلفة، متحدّية بذلك القيود المتعددة المفروضة عليها في كل زمان ومكان...

وذكرنا مسبقاً أن لا جنس في الأدب؛ فقد كانت الكتابة النسائية، ولا تزال مصطلحاً غير ثابت، فهناك اعتراضات كثيرة على تسمية الأدب النسوي، وللأدب مقومات متى توفرت في شخص ما ذكر كان أم أنثى يحكم على أدبيته؛ لذلك فإنّ الأدب للجنسين، والإبداع هو الفاصل...

وأوّد أن أعاود وأكرّر، أنّه لا فرق عندي في تسمية الأدب، وقد شاركت المرأة العربية في عدة مهرجانات شعرية ومؤتمرات أدبية، وكان لها حضورا واضحا على منصة الشعر والأدب، وأعتقد أنّها كسرت القيود المجتمعية وانطلقت في أخذ حقها كمبدعة في كل الأغراض الشعرية، ولم تقتصر على الرثاء والتفاخر، كما كانت من قبل، فقد كتبت أجمل القصائد الغزلية العفيفة التي أخذت الطابع العربي الخجول، ومنها الأقلام النسوية «الجزائرية» سواء كانت روائية أو قاصة، على غرار زينب الأعوج وفضيلة الفاروق وأحلام مستغانمي، ومن الشاعرات أذكر مبروكة مسعود بوساحة ونادية نواصر، ورشيدة محمود وغيرهن كثير...

المرأة العربية مبدعة

الشعب: ما حظ المرأة العربية الشاعرة بين مثيلتها في العالم؟

الفروق الاجتماعية هي التي تحكم المرأة العربية الشاعرة والأديبة مهما كان إبداعها؛ فالأدب العربي النسوي يدخل صراع القوى، وكأن المرأة حين كتبت قد أخذت حقا ليس لها، بل هناك ممن عد فعل الكتابة لدى المرأة خطيئة، فإن تكتب معنى ذلك أن تعبر عن دواخلها وتقول مشاعرها، وهذا يعني أن تنافس الرجل في سلطة بناها لنفسه، لهذا تكوّنت لديه

مجموعة من الآراء والتهم، وعادة ما يقرأ النص النسوي كرافض لما كتب لا كمرحب.

برأيي تفوقت المرأة العربية بإبداعها، لأنها نجحت رغم كل الصعوبات والتحدّيات من جانبي المجتمع القبلي والمجتمع الذكوري في الوسط الأدبي، لهذا أعتبرها مبدعة على جميع نساء العالم.

وأعتقد أن اختلاف البيئة التي تعيش فيها الشاعرة والتغيّرات التي تطرأ عليها بمختلف مجالات حياتها بشكل مستمرّ تؤثر فيها تأثيرا واضحا، لكن رغم هذا فالمرأة العربية كانت تكتب في غرضين هم الرثاء والتفاخر، والآن وقد استعادت شيئا من حريتها أبدعت في عدة مجالات أدبية، وعبّرت عن همومها الشخصية وأكثرها الهم الوطني، وهو ما يميزّها عن الرجل، بل هي الأكفأ والأقدر في التعبير عن ذاتها كإنسان، وهذه المقدرة لا يجاريها فيها أحد.

لا عدالة في تناول الإنتاج النسوي من قبل النقد والإعلام

الشعب: كثيرا ما يردد البعض أنّ الشعر العمودي من ممتلكات الرجل فقط في العالم العربي، ما رأيك؟ وماذا عن مستوى الإنتاج الشعري النسوي؟

لو كان الشعر للرجل لما كتب التاريخ عن أشعار العرب... لا ننسى الخنساء، ولادة بنت المستكفي، هند بنت عتبه، نازك الملائكة، لميعة عباس عمارة، وغيرهن من الشاعرات اللاتي برزن عبر العصور...فمهما كانت نرجسية الشاعر واعتزازه بنفسه يبقى للمرأة مكان في كل ركن من تفاصيل حياته.

ونشير هنا أنّه لا يوجد ضعف في الإبداع النسوي، سواء كان شعرا أم نثرا أم أدبا، كل ما في الأمر لا عدالة في تناول النتاج النسوي من قبل النقد والإعلام، فكثيرا من النقاد يتناولون النتاج، بحسب المصالح والمحسوبيات، وخصوصا النتاج الذكوري، هذه مشكلة الوسط الأدبي...

نرى أنّ إبداع المرأة في عديد الدول العربية معرض دائماً للنقد الذي يصل إلى التقليل من موهبتها والتشكيك في إبداعها، ذلك لأنّ مجتمعنا شرقي ذكوري بحت، ومن عادات الرجل الشرقي التحفظ ورفض اطلاع المرأة على الحياة الخارجية، كوننا نخشى انتقادات الآخرين، وهذا الصراع سيبقى دائم باعتقادي في هذا المجال، ولا ننسى أن المرأة تحمل الجاذبية والجمال، بالإضافة إلى جمالية شعرها وكلماتها التي تميزها عن الرجل.

وبخصوص مستوى الدعم الذي تتلقاه المرأة العربية المبدعة في الشعر والأدب من الجهات الرسمية وغيرها من الفعاليات غير الحكومية، أؤكد أنّ الحكومات لا تدعم الوسط الثقافي بشكل عام، سواء أكان للمرأة أم للرجل.

الشعب: إذا ما مدى تأثير غياب حرية التعبير والتأثير القبلي على المثقف أو الشاعر؟

في اعتقادي هذه الجزئية العمياء ثقافة وبصيرة والتي لا تستند إلى أساس ديني أو مجتمع متحضر باطلة، لأنها تشمل المرأة فقط.

قاعدة أساسية للمرأة المبدعة

الشعب: كلمة ختامية للمرأة الجزائرية المبدعة، والعربية عموما؟

أتمنى دوما أن تكون للمرأة المبدعة قاعدة أساسية في الوطن العربي كمركز تنتمي إليه كل امرأة لها موهبة في جميع المجالات، ويكون مركزها في أحد الدول العربية الداعمة للمرأة. وقد أسست رابطة المرأة للابتكار والإبداع التي أشرف على تسييرها رفقة كوكبة من الأسماء اللامعة لهدف تشجيع وتحفيز المرأة المبدعة على مواصلة موهبتها وتوسيع نشاطها بإقامة حفلات شهرية لتكريم المبدعات من الوطن العربي، وخصوصا العنصر الشبابي الذي لم يحصل على فرصة لإبراز مواهبه وإبداعاته، فقد عملت الرابطة على متابعة جميع النشاطات النسوية والمواهب الشابة، وتم تكريم أكثر من 100 شخصية إبداعية من العراق وسورية ومصر وتونس والجزائر وفلسطين، كما زرنا مؤخرا رابطة المرأة الفلسطينية في جمهورية مصر العربية، وقمنا فيها بتكريم عدد من المبدعات ورئيسة رابطة.

تحتضنه وهران من 25 إلى 29 أكتوبر

100 عارض في الصالون الدولي للعقار والبناء والسكن والأشغال العمومية

يشارك زهاء 100 عارض في الطبعة 17 للصالون الدولي للعقار والبناء والسكن والأشغال العمومية، المزمع إقامتها بمركز الاتفاقيات «محمد بن أحمد» لوهران من 25 إلى 29 أكتوبر القادم، حسب محافظ التظاهرة.

يجمع هذا الصالون الذي تنظمه وكالة «أس بي ايفنتس كوم كومباني» تحت شعار «لنبني جزائر الغد عصرية وقوية» أزيد من 85 شركة وطنية وشركات أجنبية متواجدة بالجزائر من إسبانيا وتونس وتركيا وإيطاليا وألمانيا والبرتغال وغيرها، حسب زوبير والي.

وقال المصدر لوكالة الأنباء الجزائرية، إن هذه الطبعة هامة بالنظر إلى المشاركة الوطنية فيها، مضيفا: «كل تركيزنا منصب حاليًا على الإمكانات الجزائرية في هذا المجال، نريد أن نشجع الشباب الجزائري لبناء بلادنا ولدينا الوسائل لذلك».

وحسب والي، هذه التظاهرة فضاء للقاء وتبادل الخبرات بين مختلف المهنيين في

قطاع العقار والسكن وربط علاقات شراكة مع المؤسسات الأجنبية المشاركة في المعرض.

وسيتم بالمناسبة تنظيم لقاءات ثنائية بين متعاملين اقتصاديين جزائريين في مجال السكن والبناء وذلك بهدف تشجيع الشراكة بمبادرة من غرفة التجارة والصناعة لناحية وهران. وبرمجت أيضا ثلاثة أيام دراسية حول قطاع البناء والإسكان في الجزائر وأهدافه.

وستشهد هذه التظاهرة الاقتصادية، التي أصبحت تقليدا سنويا بمدينة وهران تطبيق بروتوكول صحي بالنسبة للمشاركين والزوار بالنظر إلى الظرف الصحي المتعلق بفيروس كورونا بما في ذلك إجبارية وضع الأقنعة الواقية والتباعد الاجتماعي وتوفير وسائل التعقيم وغيرها.

خروق في خدمة الجيل الرابع

سلطة الضبط تفرض عقوبات على «موبيليس» و«جازي» و«أوريدو»

فرضت سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية عقوبات مالية تقدر قيمتها الإجمالية بأزيد من 172 مليون دج ضد متعاملي الهاتف النقال «موبيليس» و«جازي» و«أوريدو» إثر «الخروقات» التي تم تسجيلها بخصوص «التغطية ونوعية خدمة شبكات الجيل الرابع»، حسب بيان للسلطة.

وأوضح المصدر أن سلطة الضبط كانت قد أعلنت في بيان سابق لها بتاريخ 3 مايو 2020 عن إصدارها إعذارا لمتعاملي الهاتف النقال موبيليس، جازي وأوريدو، من أجل «الامتثال لالتزامات التغطية ونوعية خدمة شبكات الجيل الرابع الخاصة بكل متعامل، وهذا بعد إجرائها لعملية المراقبة والتقييم الممتدة من 16 فبراير إلى غاية 12 مارس 2020، والتي تضمنت في مرحلتها الأولى خمس (5) ولايات هي: أدرار، البليدة، قسنطينة، الجلفة وتلمسان».

وأضاف البيان أنه «تبعا لهذا الإعذار، وبعد تخفيف إجراءات الحجر الصحي، أجرت سلطة الضبط في الفترة الممتدة من 16 أغسطس إلى غاية 25 أوت 2020، في الولايات الخمس المشار إليها، عملية تدقيق لتقييم مستوى تصحيح الخروق التي تم تسجيلها بخصوص التغطية ونوعية الخدمة».

وطبقا لنتائج التدقيق، فرضت سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية «عقوبات مالية يقدر مبلغها الاجمالي بـ85ر352 519 172 دج، مفصلا كما يلي: موبيليس: 02ر956 918 63 دج وجازي : 38ر952 580 82 دج واوريدو: 45ر444 019 26 دج». ودعت سلطة الضبط إلى الاطلاع على النتائج التي تم تسجيلها عبر موقعها الإلكتروني.

وفاة 5 أشخاص في حوادث مرور

لقي 5 أشخاص مصرعهم وأصيب 153 آخرون بجروح مختلفة ومتفاوتة الخطورة، تم إسعافهم في مكان الحوادث ثم تحويلهم إلى المستشفيات المحلية، وذلك إثر وقوع حوادث مرور بولايات عديدة في يوم واحد، حسب بيان للمديرية العامة للحماية المدنية.

وسجلت أثقل حصيلة بولاية الأغواط بوفاة (02) شخصين وإصابة (02) آخرين بجروح على إثر اصطدام بين 03 سيارات من الوزن الخفيف على الطريق الوطني رقم 01 بلدية ودائرة حاسي الرمل، تم نقل الضحايا إلى العيادة المحلية متعددة الخدمات بالمكان المسمى بليل.

مجلس قضاء الجزائر العاصمة

تأجيل النطق بالحكم في قضية مراد عولمي

أجل مجلس قضاء الجزائر العاصمة، أمس الأربعاء، النطق بالحكم في قضية رجل الأعمال، مراد عولي، المتعلقة بتركيب السيارات الى تاريخ 10 أكتوبر المقبل.

عرفت الجلسة غياب هيئة الدفاع استجابة لقرار منظمة محامي العاصمة القاضي بمقاطعة كل المرافعات والعمل القضائي لمدة أسبوع ابتداء من الأحد الماضي.

ويتابع في هذه القضية إطارات ووزراء سابقون على رأسهم الوزيران الأولان السابقان أحمد أويحيى وعبد المالك سلال اللذان التمس في حقهما 15 سنة حبسا نافذا، في حين تم التماس 10 سنوات سجنا نافذا ضد وزير الصناعة السابق يوسف يوسفي مع دفع غرامة مالية بقيمة 2 مليون دج.

كما تم التماس 15 و12 سجنا نافذا ضد كل من مراد عولمي رئيس مجمع سوفاك وخيذر عولمي.

من جهة أخرى، تم التماس عقوبة 3 سنوات سجنا نافذا وغرامة بقيمة 1 مليون دج ضد الرئيس المدير العام السابق للقرض الشعبي الوطني (عمر بودياب) وإطارات من البنك وقطاع الصناعة متورطين في القضية.

كما تمت المطالبة بمصادرة جميع الأملاك وتجميد نشاطات المؤسسات الممثلة في اطار المحاكمة من طرف أشخاص معنويين مع دفع غرامة مالية قيمتها 32 مليون دج.

ويتابع المتهمون في قضية سوفاك بتهم ذات صلة بالفساد منها تبييض الأموال، الرشوة واستغلال النفوذ وكذا الضغط على موظفين عموميين من أجل الحصول مزايا غير مستحقة.

متابعة بتهم ثقيلة جدا

تأجيل محاكمة «مايا» إلى يوم 7 أكتوبر

أجلت محكمة الشراقة بالجزائر العاصمة، أمس الأربعاء، جلسة محاكمة نشناشي زليخة-شفيقة، المدعوة «مايا»، والمتابعة في قضايا فساد، إلى يوم 7 أكتوبر المقبل.

ويعود سبب التأجيل إلى مقاطعة هيئة الدفاع للجلسة، طبقا لقرار اتحاد نقابة الجزائر المتعلق بتعليق المرافعات والعمل القضائي لأسبوع بداية من يوم الأحد (27 سبتمبر).

وكانت القضية تأجلت من قبل مرتين خلال شهر أوت المنصرم بطلب من هيئة الدفاع.

وتخص قضية نشناشي زليخة-شفيقة (الملقبة بالسيدة مايا) أيضا ابنتيها علاوة على عبد الغاني زعلان ومحمد غازي، المتابعين بصفتهما واليين سابقين لوهران والشلف على التوالي، إضافة إلى المدير العام السابق للأمن الوطني، عبد الغاني هامل. وتتعلق التهم الموجهة لهم «بتبييض الأموال» و«استغلال النفوذ» و«منح امتيازات غير مستحقة» و«نهب أموال عمومية» و«تحريض أعوان عموميين على منح امتيازات غير مستحقة» و«تحويل العملة الصعبة بشكل غير قانوني للخارج». وفي مُستهل الجلسة، طلب محمد غازي من القاضي اطلاق سراحه مؤقتا لأسباب صحية، وهو الطلب الذي ستدرسه المحكمة، حسبما أكده القاضي.

سنتان حبسا نافذا لمحمد جميعي

أدانت محكمة سيدي امحمد بالجزائر العاصمة، أمس الأربعاء، محمد جميعي، المتابع بقضايا سوء استغلال الوظيفة وإهانة صحفي، بسنتين حبسا منها سنة موقوفة النفاذ، وغرامة مالية قدرها 200 ألف دج.

وكان وكيل الجمهورية، بمحكمة سيدي امحمد، التمس عقوبة 3 سنوات حبسا وغرامة مالية قدرها 500 ألف دج، في حق النائب السابق في المجلس الشعبي الوطني والأمين العام الأسبق لحزب جبهة التحرير الوطني محمد جميعي، الذي وضع رهن الحبس المؤقت في سبتمبر 2019.

الشعب ويكاند

الخميس 01 أكتوبر 2020م الموافق لـ 13 صفر 1442 هـ | العدد 18368 | الثمن 10 دج 1€ france prix | 24

الصحفي عيسى طروب في ذمة الله

توفي رئيس مركز باتنة للتلفزيون الجزائري -محطة قسنطينة الجهوية- الصحفي عيسى طروب، صباح أمس الأربعاء، بمدينة باتنة عن عمر ناهز 58 سنة بعد مرض عضال، حسبما علم من أفراد عائلته. ووري جثمان الفقيد الثرى ببلدية الشمرة مسقط رأسه. وعرف الفقيد بين زملاء المهنة بعاصمة الأوراس الذين جمعتهم عشرات التغطيات الميدانية باحترافيته العالية وأخلاقه الحميدة.

مواقيت الصلاة

الفجر: 05:09
الشروق: 06:42
الظهر: 12:40
العصر: 15:59
المغرب: 18:32
العشاء: 19:56

الطقس المنتظر اليوم و الغد

عنابة	32°	الجزائر	27°	وهران	28°
عنابة	33°	الجزائر	30°	وهران	25°

حصيلة أسبوع

مفارز للجيش تنفذ عمليات نوعية في مكافحة الإرهاب والجريمة

نفذت وحدات ومفارز للجيش الوطني الشعبي، من 23 إلى 29 سبتمبر الجاري، عمليات أسفرت عن «نتائج نوعية» تعكس مدى «الاحترافية العالية واليقظة المستمرة» للقوات المسلحة في مكافحة الإرهاب والجريمة عبر كامل التراب الوطني، حسب حصيلة عملياتية للجيش.

أوضح المصدر أنه «في سياق العمليات المتواصلة الهادفة إلى مكافحة الإرهاب ومحاربة الجريمخلال الفترة الممتدة من 23 إلى 29 سبتمبر 2020، عمليات عديدة أسفرت عن نتائج نوعية تعكس مدى الاحترافية العالية واليقظة المستمرة والاستعداد الدائم لقواتنا المسلحة في كامل التراب الوطني»

وأوقفت مصالح الدرك الوطني ببومرداس الإرهابي المسمى «عدي حمود» المبحوث عنه منذ 2005، في حين أفضت عملية تسليم الإرهابي المسمى «بن ميلود بشير» نفسه، يوم 23 سبتمبر 2020، للسلطات العسكرية بورقلة، إلى استرجاع مسدس رشاش من نوع كلاشنيكوف ومسدس آلي وكمية من الذخيرة. وفي نفس السياق، كشفت ودمرت مفارز للجيش الوطني الشعبي، خلال عمليات بحث وتمشيط بكل من عين الدفلى وبومرداس ووتبسة خنشلة وسكيكدة، «14 قنبلة تقليدية الصنع و6 مخابئ تحوي مواد كيماوية ومواد غذائية وأغطية وأغراض أخرى». أما في إطار «محاربة التهريب والجريمة المنظمة، ومواصلة للجهود الحثيثة الهادفة لصد ظاهرة الاتجار بالمخدرات ببلادنا، ضبطت مفارز للجيش الوطني الشعبي، بالتنسيق مع مصالح الدرك الوطني وحرس الحدود، خلال عمليات منفصلة، كميات ضخمة من الكيف المعالج تقدر بـ11 قنطار و10،75 كيلوغرام». وبولاية النعامة -يضيف المصدر- تم حجز «ثمانية (08) قناطير و78 كيلوغرام من الكيف المعالج، في حين تم توقيف 21 تاجر مخدرات بحوزتهم 232،75 كيلوغرام من الكيف المعالج و44359 قرص مهلوس خلال عمليات متفرقة بكل من وهران وتلمسان وعين تموشنت ومستغانم وورقلة والوادي والجزائر وسطيف والطارف وميلة». و«تم توقيف شخص ببسكرة على متن شاحنة محملة بـ 40 قنطارا من مادة التبغ وكذا كمية من الألعاب النارية تقدر بـ 28800 وحدة، فيما تم حجز 27438 وحدة من مختلف المشروبات بالوادي».

من جهة أخرى، أوقفت مصالح الدرك الوطني «ثلاثة أشخاص وحجزت ستة أسلحة نارية وكمية من الذخيرة بكل من النعامة وسطيف وورقلة، فيما أوقفت مفارز أخرى للجيش الوطني الشعبي بكل من تمنراست وعين قزام وبرج باجي مختار وتندوف وجانت، 129 شخص وحجزت 15 مركبة رباعية الدفع وثماني دراجات نارية و16 جهازا كشف عن المعادن و69 مولدا كهربائيا و46 مطرقة ضغط و54 كيسا من خليط خام الذهب والحجارة ومعدات تفجير وأغراض أخرى تستعمل في عمليات التنقيب غير المشروع عن الذهب، بالإضافة إلى 8،17 طن من المواد الغذائية الموجهة للتهريب». وتم «إحباط محاولات تهريب كميات من الوقود تقدر بـ31152 لتر بكل من بشار وتبسة والطارف وسوق أهراس وبرج باجي مختار». وفي سياق آخر، أوقفت مفارز مشتركة للجيش «29 مهاجرا غير شرعي من جنسيات مختلفة بكل من إليزي وعين قزام وسوق أهراس وتلمسان وبومرداس».

القبض على عنصر دعم جماعات إرهابية بتيبازة

تمكن عناصر الدرك الوطني من إلقاء القبض على عنصر دعم للجماعات الإرهابية ببلدية حطاطبة (ولاية تيبازة) واسترجاع كمية من الأسلحة والذخيرة، حسب ما أفاد به، أمس الأربعاء، بيان لوزارة الدفاع الوطني.

وجاء في البيان : «في إطار مكافحة الإرهاب، وعلى إثر تسليم الإرهابي المسمى +بن ميلود بشير+ نفسه يوم 23 سبتمبر 2020، للسلطات العسكرية بورقلة، أين تم استرجاع مسدس رشاش من نوع كلاشنيكوف ومسدس آلي وكمية من الذخيرة، وبعد التحقيقات التي أجريت مع الإرهابي، تمكن مصالح الدرك الوطني، بعد تمديد الاختصاص، من إلقاء القبض على عنصر دعم للجماعات الإرهابية ببلدية حطاطبة بولاية تيبازة. ويتعلق الأمر بالمسمى «ب. فيصل»، فيما تتواصل عملية البحث عن عنصر دعم آخر ذو سوابق عدلية متواجد في حالة فرار. ويتعلق الأمر بالمسمى «ب. جمال».

وأضاف البيان أن العملية مكنت من استرجاع كمية من الأسلحة والذخيرة.

قائد الدرك في زيارة عمل وتفتيش لوحدات القيادة الجهوية الأولى بالبليدة

قام قائد الدرك الوطني، العميد نورالدين قواسمية، يومي 28 و29 سبتمبر، بزيارة عمل وتفتيش لوحدات القيادة الجهوية الأولى للدرك الوطني بالبليدة، حسب بيان لهذا الجهاز الأمني.

ووقف العميد قواسمية على «واقع النشاط العملياتي للوحدات وجاهزية الأفراد في الميدان ومدى تنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بالأمن والسكينة العموميين المسطرة من طرف القيادة». وعاين عمل الوحدات المضطلعة بمهام حفظ الأمن العمومي والساهرة على محاربة الجريمة بمختلف أشكالها، خاصة في مكافحة اللصوصية، جنوح الأحداث وعصابات الأحياء، ضمانا لسلامة المواطن وممتلكاته. ودشن قائد الدرك وحدات تم إنشاؤها مؤخرا بغرض تعزيز التغطية الأمنية عبر إقليم القيادة الجهوية الأولى للدرك الوطني. وعقد اللواء قواسمية اجتماعا تقييميا مع قادة الوحدات وإطارات القيادة الجهوية، حيث ثمن «المجهودات المبذولة في مجابهة الجريمة».

الدنيا حال

طاعون» ولاكامو له!

■ الخير شوار

مع بدايات انتشار وباء «كورونا»، كسّرت «دار الآداب» اللبنانية إحدى أهم قواعدها، ونشرت نسخة «بي.دي.أف» لواحدة من كلاسيكيات الأدب الحديث وهي «طاعون» ألبير كامو، التي ترجمّها باقتدار اللبناني سهيل إدريس.

ومع أيام الحجر الصحي، عاش كثير من أبناء الجيل الجديد من هوّاة الأدب أجواء «حجر» آخر يجمع بين المتعة والرعب، ويتعلّق بأجواء تلك الرواية التي كانت مدينة وهران مسرحا متخيّلا لها، وقد انتشر فيها الوباء بفعل تراكم القمامات وانتشار الجرذان والفئران الناقلة للفيروس.

وكأن كامو الجزائري المولد والفائز بجائزة نوبل للآداب، يعيش معنا الآن، وهوالذي رحل عن عالمنا بشكل مفاجئ في العقد الخامس من عمره، بعد سنوات قليلة من فوزه بجائزة نوبل للأداب. وتنّ في تصوير حالة الهلع التي غذّتها الصحافة بنشر الأخبار الكاذبة، المشبوهة المصدر والتي زادت من حدّة معاناة الناس الذين يموت بعضهم رعبا قبل أن يموت بفعل الوباء.

إنها الأجواء نفسها تتكرر الآن في عالمنا الآن، بل في بلدنا تحديدا منذ أن انتشر وباء «كوفيد 19»، حيث «استثمر» البعض الوقت في الثراء السريع بفعل المضاربة في أسعار السميد المواد الاستهلاكية الأساسية، وبعض المطهرات والكمامات الرديئة الصنع، في مقابل حالة الإفلاس التي وصل إليها بعض أصحاب الحرف والمهن المتضررة بفعل «الحجر الصحي».

وبين هذا وذاك، «يبدع» أناس مجهولون في نشر «الفايك نيوز» بطريقة تشبه التي حدثت في رواية «الطاعون» سالفة الذكر.

ولم يكتف البعض بالتلاعب بأخبار «كورونا» والمبالغة فيها، بل روّجوا لأمراض وأوبئة أخرى مثل قولهم قبل أشهر بانتشار «وباء كواساكي» الذي يصيب الأطفال وقالوا إنه انتشر بسرعة وسط فئة لا يصيبها «الكوفيد»، وقولهم الآن إن المالاريا «يأكل الأخضر واليابس» وهو قول يفتقر إلى الدقة على ما يبدو.

إنها أجواء روائية بامتياز، هذه التي نعيشها منذ بدء انتشار «الجائحة»، فيها اللامعقول والرعب والمترقب والأخبار الكاذبة والإفلاس السريع والثراء الأسرع، لكنها تفتقر إلى شيء أساسي وهوالكاتب العبقري الذي يحوّلها إلى نص سردي خالد مثلما فعل ألبير كامو منذ عشرات السنين.